

WCV



ح. ج.

حاشية اللاري على الفوائد الضيائية لكاجي على الكافية لابن
 الحاجب، تاليف عبد الغفور اللاري الحنفي (- ٩١٢ هـ).
 بخط سلاي بن علي بن محمد حاجي، سنة ١١٨٤ هـ.

١٥٦ ف

نسخة حسنة خطها تليق، كلمة قوله بالحمرة، بها آثار
 رطوبة وتلوّث واكن أرخمه، طبع.

٣٢٥٧

معجم المؤلفين ٥ : ٦٦٩، الأزهري ٤ : ١٨٦
 ١ - النحو، لغة عربية أ - اللاري، عبد الغفور اللاري - ٩١٢ هـ
 بد الناسخ ج - تاريخ النسخ.



[illegible]

کتابخانه ملی ایران - قسم خطاطی

326

الصفحة ١٠٠

المؤلف: عبد الفتاح العبد - كلية

کاشف الحقائق

اسم ان نسخہ مسطور بنی علی بن مریم علیہ السلام

عدد الأوراق ١٥

الحمد لله

52

The seal of the University of Toronto is visible in the top right corner. It features a shield with a book and a sun, surrounded by the text "UNIVERSITY OF TORONTO" and the year "1927".

هذا كتاب عبد القادر صاحب المنار
الملكه عزالي لا اله الا الله

في علمه والبرهان

اذا اوضح الغاية في الغاية يكون الى السقاط ما وراء
و اذا لم يوضح الغاية في الغاية يكون الى الحكم ما وراء

اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم واكرمنا
بنور الفهم اللهم فتح علينا ابواب رحمتك

يا ارحم الراحمين يا رب العالمين

والفرق بين المشابهة والمثابة ان المثابة
يقع في المحسوسات وغيرها والمثابة يقع في المحسوسات

والفرق بين الموصول والموصول ان ما هو الموصول
يستعمل في ذوات العقول وغير ذوات العقول يستعمل في

ذوات العقول فقط

فطلب صدور ربي جنبيته ووصل ثكالي في ذل
فدائي كبش جان استراجلز كند وكندوبه
فسابه وضمه اغراسا به بندي شلواري
قد دعا دعواته استراجلز كند وكندوبه

1957

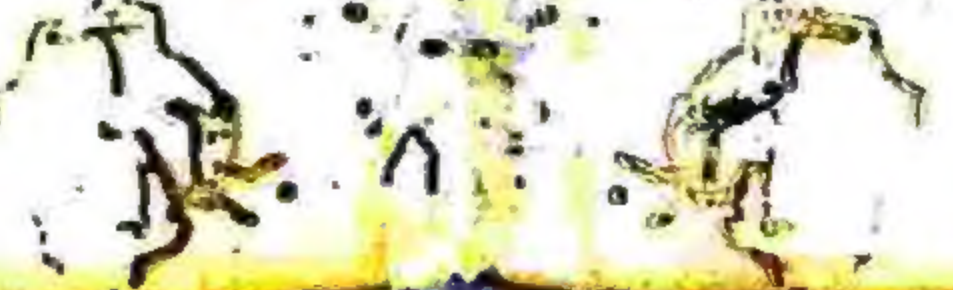
او شئ كان في اكثر حروفه لا اصلية مع تقارب ما بقي في الحرف كلفظ ونطق وقد استدلوا بقدر
 هذا الاشتقاق بقوله قبل ذلك لان التقارب المناسب لان شيئا لم يخرج تأثيره بصفة الاسم
 ولا ينبغي ان هذه فاسية بعيدة عن الغرض غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان التقارب
 بفتح السماع ونقش الصورة في اللفظ وان وما يترتب عليها من الافعال والاشغال لا
 على اي وجه كانت من مستندات القوة التي هي مدلول الكافي والهم وكيم فان السماع كلما
 لا يجوز عن قوة وشدة فالكلمة والكلام بوجه لا فاسية في ان ما يترتب للقوة فتكون
 من جوهر تلك الحروف **قوله** وهو يخرج الحرف بفتح كيم حركته **قوله** وقد عبر بفتح
 يعني ان ذلك التشبيه على ما تعتبره **قوله** جراحات السنان جرح جرحه بكسر كيم ففتح
 السنان كسر فتره وعما ونير هو **قوله** جنب والبدية ففتح كيم حركته لم يستقر الا
 في ما فوق الاثنين **قوله** بدليل قوله الى بعد الكلمة الطيبة فان لو كان جمعا لوجب التثنية
 وبدليل ان ليس من اوزان كيم **قوله** وقبل جمع والبدية ففتح كيم حركته والوجه
 اليب **قوله** والكلم الطيبة ما في بعض الكلام فان الصاعد الى كل حرف في الالف بعض الكلام
 وهو الطيبة ككلمة التوحيد لا ككلمة في ان يعبر عنها ببعض الكلام فاما وكذا قبل
 الرمز بالاسنان في قوله ان رعدا فرب من كيم **قوله** واللام فيها الوجه
 هذا الوجه هو الذي لان تمام يقتضيه تعريف مصطلح على لا تعريف الفوه الشوي للمع لفظ
 او لا يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام كمره كارجح والاسنان انما هي يكون
 اللام كاشواق والتعريف ليس للطبيعية في حيث هي هي فاللام للجنس والطبيعية

قوله واللفظة الوحدة والماثل ان يفتح في المعنى كمن في خصوص ما عند من عدل في تعريف
 الكلمة عن اللفظ واللفظ والوحدة غير مرادة والبرج سلم فيجوز القول بتجريد
 عن دفع الوحدة كما تجوز في تمام التعريف اسما للجناس من الوحدة على تقدير وضعها
 للغة كمنشور واللفظ لفظا في الوحدة حتى يفتح التعريف بدليل كلمتين وتعريف
قوله والامانة بينهما هذا جواب عن تعريف التمر في نسيم فامانة **قوله** لوجه الامانة
 بالوحدة طيبة كانت او ضاعية او غير ذلك في نظر لان هذه كلمة مضافة للوحدة
 التي هي مدلول اللفظ فان مضافة لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة للغة او
 ضفت بما هو مصطلح الناحية صارت الوحدة التي في الكلمة للغة وحدة جنسية
 ويلزم منه ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلام نسبة نكرة الى امر
قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين كيم والوحدة نصا وما فيجوز ان يكون كيم
 اصل والواحد وصفا وان يكس **قوله** اللفظ في اللغة الرمي وري شئ في لغتهم
 وتلك **قوله** ثم نقل في عرف لفظ التمر في الكلام كمنشور اللفظ في اللفظ
 مصدر بعين التكلم ثم استعمل في اللفظ والواحد هو ما يقع هذا لا يكون في
 نظر لا يقال يلزم على هذا التعريف خروج كمنى عن تعريف كلمة لاننا نقول كمره
 باللفظ لفظ حقيقة او حكما او كمالا انما النقل فيه على ان الناحية لم يردوا
 باللفظ لفظ في اللفظ لفظ حقيقة او حكما ابتداء فليكون في قليل
 نسبة كيم اليه في قليل نسبة كيم اليه في قليل نسبة كيم اليه في قليل نسبة كيم اليه

الملام ليس في لغته **الاول** او بوجه جلي مع كلفه يكون من قبيل نسبة اللفظ
 باسم كمال وهو اقرب يجوز ان يجعل نقول من اللفظ مع اللفظ من الغم او بمعنى العلم
 ابتداء او بوجه **الثاني** لا ما ينطق به واللفظ كفتى والياء للفتحة وليس فيه ور
 لان اللفظ مشتق اللفظ لغوي الذي هو الكلام وكذا هو اللفظ لا يصحك اعلم
 انهم اختلفوا في ان يكون له اربعة كلمات اول فن في سبيل الثاني شكل عليه صديق ثم ينها
 وقد اوجب عنه بما ذكرناه من تحريف في اللفظ وفي بحث اللفظ قول او حكم بوجه
 لست انا فيه بقرينة تصور اللفظ في الغم **الثاني** او حكم اي لفظا حكما وهو كذا في
 سبيل كلفه في الاحوال **الثالث** او موضوعا قال في سبيل كلفه في كاشية
 اما قال موضوعا ولم يعل سبيل كاشية في عباراتهم كاشية في سبيل كاشية ان مرادهم سبيل
 هو موضوع اللفظ كواسط بين كاشية وكاشية وهو لفظ وضع كاشية في اللفظ
 انهم قول قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد معنى فاستعمل في عباراتهم كاشية
 ما يصح استعماله من قبل نسبة العلم باسم اللفظ **الرابع** او كاشية قبل ان يصح اللفظ
 على كاشية من اللفظ لان في الاصل مصدر **الخامس** اللفظ اي كلفه بلفظ في قوله
 ليس في لغته كاشية وكاشية الذي هو كاشية ولا ادري ان في اي مقوله هو قال
 كاشية في اللفظ ان كاشية هو كاشية في كاشية عن كاشية في اللفظ هو اللفظ كاشية
 هو قال ان عن كاشية اللفظ ولم يوضح لفظ ولم يعل بوجه في اللفظ
 لفظا فام بلفظ لا يكون فلكوا بلفظ لا يكون فلكوا بلفظ لا يكون فلكوا بلفظ لا يكون

جعلوا في لغته كاشية كاشية في لغته كاشية **الاول** او بوجه جلي مع كلفه يكون من قبيل نسبة اللفظ
 باسم كمال وهو اقرب يجوز ان يجعل نقول من اللفظ مع اللفظ من الغم او بمعنى العلم
 ابتداء او بوجه **الثاني** لا ما ينطق به واللفظ كفتى والياء للفتحة وليس فيه ور
 لان اللفظ مشتق اللفظ لغوي الذي هو الكلام وكذا هو اللفظ لا يصحك اعلم
 انهم اختلفوا في ان يكون له اربعة كلمات اول فن في سبيل الثاني شكل عليه صديق ثم ينها
 وقد اوجب عنه بما ذكرناه من تحريف في اللفظ وفي بحث اللفظ قول او حكم بوجه
 لست انا فيه بقرينة تصور اللفظ في الغم **الثاني** او حكم اي لفظا حكما وهو كذا في
 سبيل كلفه في الاحوال **الثالث** او موضوعا قال في سبيل كلفه في كاشية
 اما قال موضوعا ولم يعل سبيل كاشية في عباراتهم كاشية في سبيل كاشية ان مرادهم سبيل
 هو موضوع اللفظ كواسط بين كاشية وكاشية وهو لفظ وضع كاشية في اللفظ
 انهم قول قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد معنى فاستعمل في عباراتهم كاشية
 ما يصح استعماله من قبل نسبة العلم باسم اللفظ **الرابع** او كاشية قبل ان يصح اللفظ
 على كاشية من اللفظ لان في الاصل مصدر **الخامس** اللفظ اي كلفه بلفظ في قوله
 ليس في لغته كاشية وكاشية الذي هو كاشية ولا ادري ان في اي مقوله هو قال
 كاشية في اللفظ ان كاشية هو كاشية في كاشية عن كاشية في اللفظ هو اللفظ كاشية
 هو قال ان عن كاشية اللفظ ولم يوضح لفظ ولم يعل بوجه في اللفظ
 لفظا فام بلفظ لا يكون فلكوا بلفظ لا يكون فلكوا بلفظ لا يكون فلكوا بلفظ لا يكون

او بلفظ



موقوف على موضع كقولهم **قوله** يخرج من هذه الكلمة مثل الرجل ومنه رجل ايضا
 فان لام التعريف والنون من حروف المعاني اتفاقا واما علمها **التي** ثبتت لثبوتها
 وبها التثنية وعلى ما التثنية ويخرج مسلمان ومسلمة فذهب الشيخ الرضي وجاز
 الى انهما ايضا من حروف المعاني وفيه جملة الاثر من حروف المعاني وجعلوا
 الحقيقة والاعيان على مقتضى الالان كذا الالان كما كانت بزيادة على حروف التثنية
 اليه كما كتب الطيب السمين استغفر وسكاوطة لا لغيره **قوله** ولما عرفت باعراب
 واحد كان اعرابه بالاعراب في شمس كرك لا عرابية وكذا في قوله لم يفسر لكل
 في الجزئين حال الابق فان كذا في اخره فانه لم يستفد بغيره لا عراب بل البناء
 المستحق للعراب هو ما يميز في كل كلمة واحدة فاعراب باعرابها ولا يخرج ان
 هذا ظاهر في ما يميز ويجوز وحرارة وون الرجل ورجل وكنتي وكنتي والواو وكنتي
 فان العرب في الاولى ليس الاخر الثاني وفي الثاني اخرة لا وركن في اخره فان على
 التثنية ويخرج فيها اعراب بالحقيقة وفيه مثل **قوله** ان العرب باعرابين ان قلت
 ما توجب لاعرابين كلمة واحدة وتقدم لاعراب ليس التثنية والحقيقة ولا تعد الحقيقة
 في كلمة واحدة في الحلق واحد قلنا قد يفسر في العلم الاحوال التي تقتضيها الوضع
 وهو باعتبار كوضع كبق كل من وقال صاحب اللباب ان لاعراب اخره كما في
 ما يشره وان كان اخر مشغولا ولاول فاما اظهر اعراب في جرة التثنية كما في
 اعراب ما بعد غير التثنية في غير فليس بعد العلم الا اعراب واحدة ولا يخرج

اعلم ان العرف من علم الموقوف احوال اللفظ وتسمى بالاعراب فاحال جانب اللفظ
 ويكمل ارجائه مع ما لا يلزم في كل العرف ولا يخرج ان في الاحوال لا يخرج في كل ما بعد
 لثبوتها لغيره فلفظ واحدة بل فيها اعراب باعراب كلمة واحدة **قوله** فانه لا يبعد
 للفظ واحدة كذا قالوه وفيه ان اريد باللفظ او في ما يخلق على اللفظ كقوله
 الاستغفار لم يدر في التعريف الا انه من الكلمة وان اريد ما لا نوع واحدة لم يخرج
 عنه مثل غيره على وان اريد مقصود واحدة فلا يزال اللفظ على ان قلت اللفظ
 المرة ومقصود منه ما تكلم به كذا في الا ان يقال امره بالمره ما تكلم به مرة وليس في
 ما يجمع ان تكلم به مرتين فخرج عنده غير انه على التثنية على كلين بل يجمع ان تكلم
 بهما مرتين **قوله** وبقي ما يميز ويجري القول في احوال اى مسمى وفيه ان لا يلائم
 كون كذا في كذا في فهمه في شئ اخر وفيه ثمة اقم وضعية ان كانت بسبب
 جاعل وطبيع ان كانت بسبب صدور الال عن الطبيعة عن غيره وفيه حال لها و
 غنية ان كانت بغيره كذا **قوله** لال اللفظ وفيه سموع وزواة كذا في اعرابها
 لوسمعه يبرز فيه حال ساهته لم يظهر لالته او لم يظهر كما قال السقيس سره
 فان وجوهه لا يلفظ يعلم بالساهته لال اللفظ **قوله** اي ثمة الى هذا السهر
 في ثمة النفس تبين احوال الال في احوالها في ما يادة وصورة الكلام في
 فيجوز فهمه في السكون في موضع بيان فيهم ويختلف في لانها قبل هذا العرف
 وتوضيحه في قوة تفصيل كل منها اير بالان في لالها كذا في السهر لال اللفظ

ولا يخرج ان هذا الاحوال في ما يميز ويجري
 وفيه وحرارة في كل احوال فان هذا الاحوال في
 في كل حال وفيه اللفظ في كل احوال فان هذا الاحوال في
 في كل حال وفيه اللفظ في كل احوال فان هذا الاحوال في

والمستعمل فيه اما ان لم يكن كذلك فمما لا يفي به وهو فوق التوسيل ولا الفاظ كلام
في اوتيه لا قدام في ذلك مثل يقول من حرف جر مغرب فعل ماض وجبت لاصل
في اعلم ان كلامهم ظاهر في ان نحو قرب زيد اما لما لم يجر كلام لا يخفى ان يلزم عليه
ان الكتاب تحقق اقواله من الكلام في هذا التركيب **قوله** اخبار او او صاف او جود قسمة
فان الكلام هو جواب القسم ووجه كسبه للتركيب او شرط فان الكلام هو جواب
على زعمهم اما على الحقيقة فليس شئ من الشرط او جوابا لكلام بل الكلام هو مجموع
قوله كذا الكلام فانه لا يصدق عليها لان لا ساء فيها وسيد ما هو معتقد به ان
قوله كذا الكلام ساء ربه كذا الكلام لا لا تعريف الى التعريف او لا الساء كما قيل
لان الكلام ساء للكلام ولبعده وان مدونه لا ياتي في مستغرة لا في نفسه بل كلام بعد
تعريفه وانما خرج فيه باه اذ هو للعامة ساء بما هو لان التركيب المتعبد به لا ياتي
برتب **قوله** الاني من اسمين مقيف او حكمي **قوله** كذا في قولهم كذا في قولهم
الانام فل يلزم اتى في الطريق ومطروفي وانما قدم هذا القسم لاستحقاق قربته
للتقديم **قوله** او في من اسم انما قدم الاسم على الفعل في ان اسفرت في الجملة المتعبد
لاستحقاق الاسم للتقديم وانما تقدم الفعل على الاسم كانه بقية النسخ فبعد فوات
التركيب الواقع لتقديم الفعل على الفاعل **قوله** بتقديم او هو المعتبر في الاستفهام قبل
التقديم او بعده **قوله** اي كذا والاه خرف في التعريف كتركيب والاه في الارجح
والاوتيه على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلام **قوله** كائين في نفسه جعل صفة فعل

قوله كذا الكلام ساء ربه كذا الكلام

رجع

رجع خبره لا خبره ما او لا معنى ولم يحيط في لغوي بل او حال من خبره حتى يكون
مضافا على الموصى ما هو لنفسه في حروفه ومع الثاني ما هو حال كونه معتبرا في حروفه
لان في جعل في معنى كذا خلافا لغيره كذا روي في غير مشهور في لغوي **قوله** ان لا
لو حصة غير ثابتة للفظ في حروفه بل هي ثابتة **قوله** بالالف **قوله** الواضح مع ان
حيثما كان في حصة على قصور في الالان اي في الالان كذا في الالان قصور الالان
لا صياغة تظهر او التمام لا الغير **قوله** لا صياغة في قولهم في كذا بقى على الالان
في الواضح لم يشبه حافة اخرى بالان ولا يلزم منه كذا قصور في الالان فان كثيرا
من المعاني ليست يتوقف على تصور الغير ولكنها متبادلة في نفسها لا حصة كسهم
يرجع في غير الغاية والخطاب والسكينة في غير مخاطبة وحكمهم بالساعة وغيره كذا
وباطل توقف فهمهم على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصور في الالان
لما لا يستلزم كذا القصور توقف على العاقل والثاني على **قوله** على ما في اعتبار في
نفسه كذا في حروفه الالان في من غيره كذا في مع كذا كذا في نفسه اي الالان
المتحرك في حروفه او المتحرك في حروفه او المتحرك في حروفه او المتحرك في حروفه
لا باعتبار ارجحها في كونها في وسط كذا او قريبة من بيت الفل في الغم
على شئ الرض بان قولهم في حروفه على معنى في غير ما يقبض قولهم على معنى
في نفس **قوله** في حروفه كذا في الالان في نفسه كذا في حروفه غير ما يقبض
لان في نفسه يمكن ان يكون عند بان ليس مقصورا في حروفه في حروفه في حروفه

الاول

تصور

ل

ف

ل

هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى عدم الاستقلال
 بالمعنى **قوله** ظاهرة في معنى لا غير اي كون المعنى على خلاف في نفسه فذلك لقرينة مخرج ورة
 العبارة الى ما هو مشترك به وعلما بما هو ملكا اختيارا عن اخصيه قوله خارج
 الغير لا المعنى اي لم يعرف عن الظاهر بارجاع الغير لما كان في عبارة هذا الكتاب عدم
 مسبقه **قوله** لان معانيها مفروضة كلية مستقلة بالمفروضة لا يعال لوكلا كلكه
 يتبع لا ضار عن فوق وتحت وقدم وخلف ولا خارج انما لازمة للطرفية لا الخلق
 المفهوم مستقل بيقينه حتى انكم عليه او بافادته في صفاته ولا يتبع في استقلاله
 انكم عليه او بها يدبره سواء كان ذلك العارض فراء لا يكون بالبدلي عليه كمن او خارجا
 عن كانه في انك كونه فان معنى الطرفية اقل في الاول خارج عن الثاني **قوله** لكن
 لما جرت العادة باستعمالها لا يعنى ان العادة جرت بان يستعملوا الالف في مفرداتها
 الكلية وان يستفاد كقوسية من الاضافة كقوله فانه لا يجوز ان يكون مستقلا
 في مطلق وان يستفاد كقوسية من ضم مع فية والاصح لا اخبار عنها كما
 جمع لا ضار عن ابتداء كسيرة وفيه مثل **قوله** باعتبار معنى التقية يعني ان اراه بلغة
 ما يشتمل معنى التقية في فعل في الفعل ويحاج الى الخروج بقوله غير فترن ولو اراه
 المعنى الخطابي للفعل باعتبار اشتغال على النسبة غير مستقل فلم يحاج الى ان يخرج بقوله
 غير فترن **قوله** باحد لارنثة الثلثة في زمانا انت فيه زمانا قدي وبعده وشمرة
 امرنا كلف فونة التعيين **قوله** وهو صفة بعد صفة او حال عند وهو بعيد **قوله** واه

عدم

بعدم الاخران اي كونه لعدم المعنى المستقل ان يكون ذلك وعدم كسب الوضوح لا
 الى الوضوح كغيره فبما هو ذلك الوضوح وضع اسم وفعل او مركب من ظرف وزم
 ويشكر على لان معانيها مفروضة بالحد لارنثة الثلثة في الفهم عنها كسب
 للوضوح الاول وذلك ووضوح الفعل وهو ضل في ايضا اسما لا فعال لان معانيها مشتركة
 باحد لارنثة كسب الوضوح الثاني غير فترن باحد لارنثة في الفهم عنها كسب الوضوح الاول
 وهو وضع اسم او مركب فاني او جارا او مجرورا كما ينظمه وفرد عن الافعال كسب
 في الزمان لان معانيها و هي فترن عن الزمان فترن باحد لارنثة في الوضوح
 الاول وفي بحث لان معانيها بعد لا تسلف ان تسلف وتلك المعاني لا تسلف
 غير فترن باحد لارنثة كسب الوضوح الاول ويمكن ان يدفع بان كراه لما كان قبل
 المعنى المستقر فترن عن تلك الافعال لان المعنى مستقل في تلك الافعال لا بالابتداء
 صفة لا تسلف وهو كسب الاول فترن وكان تقول كراه عدم الاخران عدم
 اقتران مستقل كسب اصل الوضوح في فعل في زيد ويشكر على لانها كسب الوضوح
 المعنى غير فترن باحد لارنثة وهو ضل ايضا اسما لا فعال اولا وضع لها باراء
 المعاني العلية وهو يكون انكم يستعملها كسب الوضوح ثلث بق على التعليل فان كسب
 هو الوضوح قد يكون مركبا وفرد عن الافعال كسب في الزمان بناء على ان لا
 وضع اربابا للمعاني لا تسلف ولما كان القول بان لا وضع اسما لا فعال في المعاني
 السليمة ولا فعال كسب في المعاني لا تسلف بعيد غير في المعاني كما يقتضيه ظاهر

فولاد علی السهم فی جواب خبری قال امیر القصیم فی اسفریہ - عدم سہار

۱۰۰

قوله في اللام

والتعريف بغيره اللغات والجواز ان يقول ان الميم ليست للتوبيخ بل هي بدل
من لام التعريف **قوله** وفي اختياره اي في ضمن اختيار اللام على حرف التوبيخ او في
اختياره لام على كماله واللام هذه كاسارة وتعد بها لان تقيض التوبيخ في
وهو ليس حرف ساكن وكذا اولين تقيضتوا في التقيض في الله لا في التوافق
الذي لسان **قوله** رتبة عليها اسمرة الوصل فتتولد مع انها كسورة في سائر
لان اخذ في مظهرية كثيرة استعملها **قوله** ان انها ال كمثل وايضا لو لم يكن كمثل
كان احسن كسورة في غير ان عذره قد سبق الى ان اللام في بعض شيوخ
قد قضي للوصل والعلية لا في لانه لتبين في سمعت عن بعض الافاضل في قوله
بعض شيوخ في تخطي الذي اخذوا في شري ان اللام ال اخذ على لفظ الذي اريد
بمعناه في تعيين المعنى المستعمل في اخذ والعهد لا اللام مطلقا فانها
قد دخل على اللفظ ولا تعيين في فعله ولا جنس كاللام ال اخذ على كسوف
بالتعريف اللفظي **قوله** يدل على اللفظ طابق كذا قالوا في قوله ان اريد با
بالمطابق معناه في نزع لا لا يدخل اللام على لاسم مستعمل في معناه مجازي وليس
كذلك ولوا ريد بها دلالة غير صحيحة فحينئذ نزع جواز في قول اللام على الفعل مجز
عن الزمان والنسبة في قولنا قاسيا اللام لان يقال ان هذا الفعل وان اقبل
جواز في قولنا عليه كمن اي عن قولنا عليه المات الى اقتضاها وضعه كلف
لاسم فان كانت موصولة او يقال لا يبعث كجريد الفعل عن النسبة **قوله** ولا كسار
الخواص

لنصف

الخواص في علم ان على الخواص كما انها ليست سائبة ليست الخواص حقيقة
بل اضافية لوجودها في غير لاسم او لاسم بزه بمعناه فمعرفة ال اريد به جمع لا بوجه واحد
يكون بيان الاطراف والافعال في اسم ال اضافية في ذلك لان كل واحد من الخواص
لخواص كثيرة فان اللام تفتت لانواع التوبيخ وكبر تفتت لاختصاصه حروف
هي كثيرة والتسوية لاختصاصه اضافية ومعنا لا الاضافية اختصاص كون
مضافا مضافا اليه والتعريف والتعريف والتعريف وكاسا له لاختصاصه كون مضافا
وهو اهل ومفعول لا وميزا وايضا لتلك الخواص كثيرة وميزا كثيرة فحينئذ في علم
لا يبعد في غير هذا من الخواص **قوله** في معنى وهو قول كماله هو الظاهر الدال على
لاضافات البه فيكون مضافا على اللام لفظ او معنى ولوا ريد به جمع لا بوجه واحد
على قول اللام وقيل على التسوية وانما قد تم على التسوية مع ان بين وبين اللام
موجب التماس على انهما اداة اجتماع في كل واحد من التسوية ما فرغنا من الوجود وانما قد تم
للهم عليها فلان المصدر موصوفه وانما قد تم في التماس على ما في قولنا لفظه ولسان
في المعنوية في الدلالة على الاختصاص وانما قد تم اسما واليه على الاضافات في قولنا
الكلام وتفتت خواص كثيرة **قوله** لان التوبيخ في اي حرف انزه اجماعا ومن جاز في
في الفعل ال لاسم ومعناه اول حرف اخر **قوله** واما الاضافات للخطبة اي اما
التي ليست حرف في كافي الاضافات للخطبة فلانها فرع اولان لا يكون الا في مكان
قاعا او مفعولا او فعل والرفق لا يكون كذلك **قوله** بان يخص بيان السببية بالها

الخواص في علم ان على الخواص كما انها ليست سائبة ليست الخواص حقيقة بل اضافية لوجودها في غير لاسم او لاسم بزه بمعناه فمعرفة ال اريد به جمع لا بوجه واحد

الخواص في علم ان على الخواص كما انها ليست سائبة ليست الخواص حقيقة بل اضافية لوجودها في غير لاسم او لاسم بزه بمعناه فمعرفة ال اريد به جمع لا بوجه واحد

الخواص في علم ان على الخواص كما انها ليست سائبة ليست الخواص حقيقة بل اضافية لوجودها في غير لاسم او لاسم بزه بمعناه فمعرفة ال اريد به جمع لا بوجه واحد

قريب الود لا يلبس

وَيَقُولُ الْمُنَافِقُ إِنِّي كُونْتُ
مُؤْمِنًا وَاللَّهُ يَدْرِي أَنِّي
مُؤْمِنٌ وَلَئِنْ شَاءَ اللَّهُ
سَأَكْفُرُ بِهِ كَمَا أَكْفَرْتُ
بِهِ قَبْلَ هَٰذَا ۚ إِنَّ اللَّهَ
سَرِيعُ الْحِسَابِ ۚ

بسم الله الرحمن الرحيم

السلامة العامة

لأنه انما يقض بان يكون المحرر من
الملك كيف يصح اراوة الجميع على

عظروفي الزمان الذي هو قولنا بالفضل

فقط

في آخر الكلام اي جعل لا عراب الذي هو كمال حال في الالف او جعل مطلقا لا عراب في آخر قوله كمال
 في اهل كافي لا عراب بالحرف او جعل او جعل في جانب كمال ليعال على كسر الاول لم يعلم
 موضع كمال بالحرف لانا نقول ان اثنين موضع كمال في موضع واحد وهو جانب كسر
 بقدر الامكان والالزم تقديم كرفع وتأخير لا اصل **قوله** وكما عراب على صفة في صفة
 وتكونون وهكذا بناء على ان الفاعلية وما عليها صفة للذلول وجعلها الشيء الرفع صفة
 للوال وهي كونه صفة او فصلة فقال جعل كمال عراب في الاخر لان كمال على الوصف بغير
قوله فالنسب ان يكون الال عليها متأخر على الال عليه فلان قبل ان كان كمالا عرابا
 جاز لا واخر كمالا عرابا انما هو في الالف فلهذا قال الال عليها عن الال عليه ولا يجاب
 بان كماله بيان حال كمال بالحركة الذي هو كمال وكما هو بان آخر الزمان لا العرفاني وكذا
 في تأخرها لاني لانها ثابتة للحرف لانا نقول تأخرها لاني لازم لها انما وضعت بل يجاب
 بان المقصود بيان كمال عراب بالحركة لانه كمال هو متأخره بسبب الزمان عن كون كماله
 بالشيء الرفع وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فكم اكرم في الحقيقة انبان بعده
 بلا فصل بغير الواو وقس عليه اخواب فالحركة اذن بعد حركتي كمالا فلهذا انما هو
 بتوهم انما هو لا بعده واذا اشتبهت حركته وحركته ويمكن ان يجاب ايضا بان
 احوالها من الالف بقدر الامكان او الالف حركتها من كمالا فلهذا في آخرها
 في حكم التأخر عن الكوفة **قوله** فانه استشهد بان ان مجموع قول رفع ونصب وهو في حركته
 ليصبح كمال على قول انما هو فيكون العطف مقدم على فعل كمال في قوله كمال الالف مستشهد به
 ان

وهو ان قوله هذه كمالا في الالف في العلم ان الحركات الستة بسمي رفع ونصب وكسرة
 سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كقوله فعل كمالا
 الملقبة بالقرينة يراه بها الغير لا اعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وهو اذا كانت اعرابية
 ولا تقسم بها بل تقسم على الحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الالف والمفعول
 فزود وكذا بين الفتح والنصب وبين كسرة وجر وانما سميت كمالا بذلك لان
 المفعول لا يرفع الشقين وتبعه رفعهما عن مكانها وحصول الثانية بفتح الفهم
 وتنبه نصب فكان الفهم كان ساقطا فنصب اس قمت بفتح الاء وحصول الثانية
 بحر الكسرة لا سفل وضغطت وهو كسر الشيء او كسره يسقط ويهدى الى اسفل
 ثم الحزم بمعنى القطع وفي الحزم قطع الحركة والاسم كمالا في جازما والوقف وكسكون
 بمعنى واحد ولا اول فصح بالاعرابي والاخير ان بالبنائية **قوله** ولا يخلط على حركات
 البنائية عند المعجزة واما عند الكوفة فالكل في الكل **قوله** فانما مستندة في حركات
 البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية **قوله** على قلة بالقرينة كقوله بالفتح رفاعا
 جفينة او هكذا او هكذا ان كان الاسم عمدة وهذا كوصف يستدعي الرفع كقول
 قد خلفت عن بقتة كسرتة بالفتحة ولا يخفى ان هذا التعميم هو كلف وكقول بان
 الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان في ما يستلزم بهما بغير افتقار بعده
 لا في غير علي نعم الرفع والنصب بالاعمال والمفعول احد ومنه جعل الالف بالفتح والياء
 بالفتحة والسين بالفتحة والمفعول فتوحه بفتح راء في الالف بالفتح والياء بالفتحة

ونوعه الشرع القوي في نفسه لا الغرض **قوله** حقيقة او حكم وذلك في الاصل ان لم يفتقد
 الشيء مضاف اليه تعريفه او حيزه للتعاطي ومعنوية فانه ما لا يكون له شيء
 وانما لم يقل حقيقة او حكم لان الحكم لا يوجد في غير محققا له وانما هو بسبب ذلك
 كان الحكم لا يراه في نفسه وانما هو في الخارج فانه ليس **قوله** لان للشيء
 لان الرغبت في التعليل والتعليل قليل لانه واحد من على احوال الرغبت في التعليل ولو لم يكن قوله
 لانه واحد وقيل لان الرغبت في التعليل والتعليل حقيقة او حكم قليل بحسب المقام
 فيها عليها وكذا الكلام في قول والنسب خفي في ذلك ان تقول لان الرغبت في التعليل
 فاسبب **قوله** فاعطى التعليل للتعليل اي مجموعا للتعليل للتعليل ولما جعله
 لكثير **قوله** والنسب خفي او ضعيف والفضل ضعيف في التعليل للضعيف **قوله** ولما لم
 يبق في وانما اخرج للاضافه الى علان لان مضاف اليه فضل بواسطة الحرف فاربها
 عما هو فضل لا بواسطة اما كون فضل فلان افتقا العدة التي هي الضل والعدة
 واما ان بواسطة فلان ايصال معنى العدة اليه بواسطة الحرف ولما كان العدة افتقا
 وللمحرف في ذلك اعتبر عملها اما عمل كرف في ظاهره ولما عمل كعمل في محله ولا
 جاز العطف بالنسب على ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الحرف موضعين عن كونه
 على التعليل ويبقى على التعليل اليه فقط احد هاتين ما اضيف اليه الاسم بتعريف الحرف
 كقولهم زيد فان الضل محذوف نسبنا الى ان الحرف هو كونه في يد وكان في الجملة
 بالا اذا كان غير مفعول وما ايضا اجر لا نهى فضل بواسطة الحرف والاولى

لما كان اللاحق لاصل للفظ وغير متعلق بانه الغيبين في الاسم والفعل وكان
 اللاحق في غير الفضل المستثنى من غير ان يروا انهم لم يبق ما بعد ما انصفا
 كل ذلك ما استغنى في كلامه كشيء **قوله** الرغبت في التعليل لان اللاحق لاصحاب بيان
 حكم صواب بل تعريف ايضا لان العامل المذكور في حكمه مراه في تعريف وانما اخره عن
 الاعراب لان سبب بعيدا لاختلاف وكما عراب في تعريفه **قوله** وانما لا يتناهى التعليل
 في معاصرها الغن كما قاله فان كسرت ماوه ولا تقرأ صور كماله
 في كماله غايه والعامل فاعل وما خبره عن احواله والصورة ظاهرا خبره عن
 الغايه فلانها مذكورة تبعاً لانسباق بيان كصورة اليها اولاً منها مفعولة بالذات
 وكما هو بيان عامل الاسم اذا كان كماله في مفعولة تحت الاسم كانه في كسرت
 وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عنهم ما هو كونه اخر الكلمة فاعلموا
 على وجه مخصوصا افضله حقيقة او الشبه بالاسم وايضا امر او بيان الاسم
 العامل الذي له في تعريفه معنى خبره اليقين بالثبات في بسبب **قوله** ما يبقون كماله
 في كونه ولا يبقون الاسم او لا فضل في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه
 على كل شيء كماله وما يبقون يتحقق في كسرت منها وعلى كسرت في العامل وهو
 كماله مذكورة فلان كماله اي ما عده ان لا يثير شكك واعده ان ان اول
 في كسرت مجموعه ان لا يسميه مؤثرا لايال فينوقها انساب في تعريف على كسرت ليعلم ما يبقون
 ان فينوق النظم من ثروين النظم ويطلق ما قيل في عدول احد عن تعريفه

ذكره

التي لا بد من التفتيش والجمع والبرهان بها فقبل التفتيش واداء المجموع في الجواب فلم
يبق للتعريف فالتفتيش اجمع ومن المرفوع كونهما علامتي الغضبة بخلاف المرفوع
على الشئ المرفوع تركب فتم ما قبل البناء في التفتيش ابتداء على حركة الثانية قبل اعراب التفتيش
الاستغناء والفرق بين اجمع كسر الاستغناء قبل البناء كنه كونه والالتباس
بالرفع بغيره وبطلان السكون قبل البناء ما قبلها واداء ان تغير الحركة او في تغير
الحرف فارتفع الشئ اجمع بالفتح بسبب كسر ما قبلها اجمع ان حذف ثوبان لهما
بالاجزاء وكسر الشئ في التفتيش كونه تنويناً سكون في الاصل والاصل في تحريك السكون
اذا اضطر اليه ان يفسر في وجه للفرق محصل الاعتدال في التفتيش فلهذا لا بد من كسر
وفي وجه بشكل الواو وحذف الفتحة والماهية فيها فطالبة لاجراء **قوله** الذي اشير اليه
التي فيها سبعة اي في حق ما سبق من تفسير الاختلاف الاختلاف لفظاً وتقدراً وانما
ماز ذلك ليصبح تفسير قول التقديم واللفظ معروف بلام كسر ما قبله كما تبين بتفصيل
لاحق الكلام بسبب فعله ان يكون قول التقديم في بياننا لمحملي التفسيرين لانهما كما
قيل **قوله** ولما كان التقديم في اقل سبل الضبط استراليا ولا والا كان مناسب
ما قبله من اللفظ لان من حقا كمال الظهور **قوله** اي في الاسم كسر به استراليا ان ما
ليست مصدرية كما قيل وذلك للاصباح الاجل في معنى الاسم لان لم يغير الوقت والى
لم يؤم التقديم التقدرا ولا اشتغال في الامثلة والقواعد على ما سبقت من بيان حال الاعراب
ولان في قول واللفظ فيما عداه ليست بمعنى الاسم والالكان فعليه ان الاعراب للفظ

لاجل

لاجل ما هو مقام التقدرا الاشتغال واليكن **قوله** الذي تقدرا لغيره في غير فتي
تقدم كماله والغير مستر راجع الى الاعراب وكذا ان تقول الذي تقدرا لغيره في غير
الاضاف واقبح الحذف الى معاد اعني الغير فصار مرفوعاً مستترا في الفعل **قوله** الذي
في اخره اي في موضع لغوه فلينهم اي والظرف والمظنون وكذا ان تقول ان اخر
الاسم عام وكالف خاص فلينهم **قوله** الذي تقدرا لغيره سميت به لانها قد تقدمت
الانما مسمى من كماله مطلقاً والتقدم حقيق والاولى اولى بدليل ما قبله للمروحة وعدم
اقتضاه حقيق بالالف لتختفي في غير غلبي او كذا في وسوي حكم الثابت ولهذا لم
يعرب ما قبل الف وقناه ام هذا القسم ظهر من قبل بالاول وكم الثاني
قوله الذي تقدرا لغيره في غير مرفوع التقديم هو اي ما تقدرا عدا واما في غلبي والى
جعلت الكافي من معنى التمثيل واما في او حصة مصدر مخدوف ان يغير كالتقدم عدا
عدا وغلبي وان جعلت ككافي اسمية جاز ان يكون كعصا وغلبي بدلانه قول ما
تقدم بياناً وقوله مطلق على التقديم حاله وحده قول الكافي وكامل فيه ما تبين
الكافي من معنى التمثيل او جاز في الكلام التقديم او تقديم الاعراب على التقديم كالثاني
حاله اضعف التقديم مخدوف او ظرف او مصدر كذلك المخدوف او كنه كالتقدم في زمان
مطلق او تقدم مطلق وعلى التقديم كانت حاله من قول كعصا وغلبي والعال في ما
هو جاز في الظرف او ظرف لذلك العال **قوله** فان لالف ما و انت النافذة وكما في الاسم
في غير جاز كما في كنه ككافي الاسم مخدوف كما قيل ليدخل فيه ككسر ووجه من حيث كماله

مکتبہ اسلامیہ

[illegible][illegible]

الشیخ محمد بن عبد الوہاب
 ابن عبد الوہاب
 ابن عبد الوہاب
 ابن عبد الوہاب
 ابن عبد الوہاب

توفيق الشئ بما يوجب ويرى كغيرها استثنائي ^{قوله} من على تسع او من تسع على ^ك
 والاول اوفى بقوله او واحدة وبما في اول البيت اعني قول مواضع العرف تسع
 اي العرف التسع مجبوج ما في هذين وذلك باعتبار تقدم العطف على كتم كقولك البيت
 شقق وجدران قال فليس سر في اى شبه اول مواضع العرف تسع كما اجتمع
 شيان فيها فالعرف منصوب انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي وانما
 لم يذكر اولها حتى يكون راعى عن التبريد لان التبريد مستعمل في غير جايح لعدم
 على ما فيه على تقوم معارها الا بغير من التلطف بان يقال امره اجتماع
 حقيقة او حكم ^{قوله} مجرعي فخره من على الترفع واريد مجرعه امره وقوله لا
 شبهة العلة للبرج المستوفى من ثبوتها كسيفه وكذا اى في الكيب ^{قوله} وكقول

قوله وقت يقول واحد في واحد
واحد على والغير فو ضا احيى
وجوه الى انقيس

فمما جاء في هذا الكتاب
 من أخبار العرب في
 هذا القرن
 من أخبار العرب في
 هذا القرن
 من أخبار العرب في
 هذا القرن

فيم يحد هذه الحروف مجوع الالف والنون **ف** مضبوط على احوال او حصة موصوف
مخروف بتقدير ان لان النون لما تكملت مطلقا احتجبت بال تعيين اعرافه ويكبر ان يكون
مخروفا على ان حصة للنون لان الكلام ليس المراد من زيدت لشي فظ على الوزن بدل
عليه تكلم الباقى او بدل بلاق موصوف اي نون الزائدة او غير متناه مخروف اي هي الزائدة
والا فمعرفة **ق** او اعني ويصح النون الصرف وذلك لان قول عدل انه تعدد للموصوف

لأنه غير مدفون في تلك التربة أو بدل عن نسيح أو بيان لها فالعالم هو من غير مدفون
من مقام من غير تدبيره في نظم الكلام قبل يجوز أن يكون عالمها التربة المستفاد
من الكلام كما قيل في قوله تعالى ولا راض جميعاً فثبت قوله وقوله الباقى إلى حاله صاحب

احال الاول فيكون من الاحوال المتزامنة او من غير المتزامنة فيكون الاحوال متزامنة

اَوْضَحْتُ لِيَوْمَ لَا تَفْعَلُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا قَدْ اجْعَلُ طَرِيقَ التَّوْبَةِ اَوَّلُفْ

التي تارة على الاول نفهم زيادتها ونقدم زيادة على الاول على الثانية وعلى الثاني لانهم

لما قدموا في كعبه الموضع على الثاني ان فكر العلي الخ في تفسير التعريب بالاقرب فقله

فهم في المبالغة المفعول في محل المفعول على صاحب او في الصيغة فان باب التفعيل

جاء في المتن: *وكان قد جاء في المتن: لا تكسر الفعل*

جل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قول علي ما نزع اولي ب في كلام ابن القيم ذكر العلة

فَقِيلَ لَهُمْ إِنَّ الْخَلْقَ الْعَلِيِّ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ فَهِيَ عَلَيْهِمْ بِنَاءٌ عَلَى مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

وقال بعضهم انما كان لهؤلاء هم الشر والافتنان المحزنة والتركيب اما المحزنة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والعظمة والجلال
والقدرة والجلال
والقدرة والجلال

قدرة قال بعضهم انما انشأ الحركات والكسرة
 اما الحركات ففي وزن الفعل مع الوصف
 وعلم اهل اوجاع العلية نحو يجرى ويحرق
 انشاء الحركات في وزن الفعل مع الوصف
 كما لا يدخل عليها الحركات في وزن الفعل
 من الفعل الى الالف كقولهم يجرى ويحرق
 نقل سببه السبعة في قوله الله عليه

اي انشأ من الفعل الى الالف في وزن الفعل مع الوصف كعلم والعلية كعلم على
 ولا يخفى انما لا يتناول نحو افعل على بل نحو اعلم ايضا اما ان كسب في البواني وقد كلف
 في الكسب هناك يكلف لا معنى له فلا يخفى في ايراد **قوله** قال بعضهم احد عشر منها تسع
 مع مراعات لاصنافها نحو افسح بضم فسح وشب الف الثانية المتعقبة وهو كل الف
 ليست الثانية زبدت في اخر الاسم وجعل في الاسم على سواء كانت الالف في الوسط
 او لا كعبور لانه بالعلية متعقبة في الالف الثانية واما الالف اللاحقة فمحمودة
 فلم تنضم مع كسبة بالالف الثانية حمودة وان كانت متعقبة في الالف ولعل حصص لم يغير
 بها كان مراعات لاهل من رخص في اعتبار الوصف كاصح ونوع حرف الالف لم يثبت عند
 وان كان النون متعقبة لانه اشبه بالالف الثانية في الالف والنون للزبدتين
قوله اسارة الالف الثانية يعني ان الثانية اللفظية متعقبة وان كان مع التكرار المعنى
 الذي لا يعتبر بالثبوت الفعل مع فلا يقال جئت طرية وكذا المعنوية الذي هو في المعنى
 من حيث اشتغال على علقين في وانما قال ذلك لان حكمه في الالف حقيقة
 لانه ما في الالف ووجه كغير الوجود احد الامر من العلقين وما يقوم مقامها
 حمود في انهم **قوله** ان كان لا كسرة ولا تنوين انما ذكر كسرة هنا مع ان
 يتنازع في علمه بقول غير كسرة بالالف والفتحة لانه لا يراه كسرة بين كلين فان لم
 قطبوا لا يخفى ان ذلك حكم لم يظهر في فتحة ووجه كسرة كسرة على الالف
 امر بيا عراب حمودة كسرة بالالف بعضهم **قوله** لان كل علم فريضة اعلم ان العلية لا
 لا يخفى

انما يسمى بها جعل الذي لم يثبت في الفعل
 مع فلا يقال جئت طرية وكذا المعنوية الذي هو في المعنى
 وفلا يقال جئت طرية وكذا المعنوية الذي هو في المعنى
 فلهذا لا يسمى بالالف الثانية في الالف والنون للزبدتين
 بينهما ولا كسرة في الالف الثانية في الالف والنون للزبدتين

أصل

لا يتصور في غير حمودة في الالف في وزن الفعل مع الوصف كعلم والعلية كعلم على
 لا يتصور في غير حمودة في الالف في وزن الفعل مع الوصف كعلم والعلية كعلم على
 وجه في اسم علمان الالف ولم تخف بغيره واحدة لان كسرة بالالف غير ظاهرة ولا
 قوية او الفريضة ليست من خصائصه الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا
 اثبات الفريضة في الكلام بسبب هذه العلل فحق ولم يكف واحدة الا في اوقات دعاء
 لا يتصور في غير حمودة في الالف في وزن الفعل مع الوصف كعلم والعلية كعلم على
 الاسم الفعل في تمام معناه كافي اسما لا فعلا يبنى ويعطى حمودة اسما بغيره في غير كسرة
 الالفية في غير معناه كاسم الفاعل ويعطى حمودة ولا يبنى لضعف امر الفعل في تمام معناه
 في البناء ولذا لا يربط بمطالع يتطاول الاسم وانما سبب بوجه بغيره كونه فرعاً فلا يبنى بغيره
 احسن به لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل فتكون في المعنى اللفظي
 بل يتبع بها علم الاحراب وهو التنوين ثم تبعه كسرة او ينزعان **قوله** فتعني في كسرة
 وفي تعميم كسرة على التنوين اسارة لانه في الالف في التنوين اول اتيه كسرة وقد جاز
 احسن كسرة في الالف في التنوين في الالف في التنوين في الالف في التنوين في الالف في التنوين
 وعدم ضرورة عودها وانما اتيه كسرة التنوين لان التنوين يتركف لا يفتح الحرف ايضا
 كافي الوجود في الالف والافتقار في الالف في التنوين في الالف في التنوين في الالف في التنوين
 الفعل في قوله صورة كسرة في التنوين يعني ان اتي موضع بغيره التنوين بغيره كسرة
 فانه انشأ التنوين من غير بعضه انشأ كسرة لانه لا يتركف وانما قال من عودها
 لا يتصور

التي لا يتركف في الالف في التنوين في الالف في التنوين في الالف في التنوين في الالف في التنوين

قوله فالعدل الذي تقبيل العمل واخوانه انما بيان لقب مفهوم السبب او شرط تأثيره
 وذلك وهو في اللغة العرف يقال اسم عدول اي معروف عن حيث **قوله** مصدر مني للعدل
 فيصير تفسيره بالخروج لان مفهومه ان يكون مستند الى الخارج اولاد ان كان
 اعتباره بالخروج في نفسه وانما لم يفسر مصدره لعدم لانه لا يدل على ما سبب للشيء الا
 فاما ان كسبها عام بالاسم اذ به يتجسد المنة وهو هنا معدولته للمعام بالكلية
 اي خروجهم اي خروج ما هو اذ لا يقصود خروج الكل عن **قوله** عن حيث كان الا
 بها ما يشتمل صورة الكمية الطبا فان خروج سحر من السحر ليس هو جاع من صورة
 الحقيقة اذ لا دخل للاسم فيها نعم لها فعل في صورة الكمية لان الاسم بمنزلة جزء الكمية ولذا
 لا يجوز الفصل بينهما وبين مدلولها ووجه هذا ان كسبها كمالا لما غير متساوية الصورة
 الحاصلة من اولا اضاف ولذا افسر التفسير بالخروج عما حقه من الصفة او التزام
 كلمة اخرى مدونة بينهم ان يكون يوم الحق معدولا عن حيث في يوم الحق وان
 ليس معدولا عنه ولا يروى على تفسيره كصورة ليس دخل في صورة الكمية لولا الفصل
 بينها وبين مدلولها بالمعروف والمزيد ويمكن ان يقال ان ذلك كخروج غير تام لان
 المعدول في حكم معدول **قوله** فخرت عنه مغيرة القياسية قبل لم يدخل في كخروج لانا
 مغيرة لا خارج وفيه قول معدولته اذ في تأمل **قوله** واما المغيرات السفة كالجوع
 ومحوه ومكسبات السفة واما التلب كالب في يأس فانه امر اعتباري
 واما ما هو فاضل عنف يكون العين ففعل ان لم يخرج فخرها ما اذ يستعمل

العدل

على الصفة لاصية اكثر من استمداد الرغبة والنفقة اذ اختلف العرف لا الكمال ولا
 يخفى ان الاحتياج الى هذا المعدول على تقدير كون تغييره غير قياسي قد يدل على ما جازي القوس
 والناظر الى احوال احواس وانسب ولهذا ايضا فان البرهان يقال جميعها ولو كانا فخرها
 عن احواس وانسب انساب البرهان **قوله** واعلم ان نفع قطعا ان كان وجهه ان نظر ان
 في تغييره او لا ان اعراب الكلمة وبنائها فافانظر الى اعراب غث واخوات وجود
 اعرابها اعراب منع العرف ولا علموا بالشيء ان منع العرف لا يكون الا فرعين حقيقة
 او حكمي فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلية او البهنية
 ولم يجدوا اخرى فاضطرر الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعترضوا
 ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا انفسا
 العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا ما يدل على ان الثاني هو العدل الحقيقي اي العدل
 المنسوب الى ما هو بقدره ليس بانسب في **قوله** **قوله** العدل الحقيقي والتقدير ان
 المشهور ان اقسام العدل البرهانية اعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة
 ثابت غير منع العرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع العرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل
 قصدا لاثبات الفرع فثباته ثابت بدليل غير منع العرف ان اصل ثمة ثمة ثمة
 ان ثمة فرعي وليس فرعية لذلك الاصل الا باعتبار المعدول عنه فتثبت العدل
 بدليل غير منع العرف ان قلت كيف يخرج قول الاي فلا بد ليل على الامنع العرف
 قلنا ان بيان البرهان كونه ثمة ثمة ثمة او لا العدل في نظر النية واعتبارهم ليست

عبد الله لم ينطقا وبينهما في سحر الارض سحر مينا وسحر لسلك فانه قد
عجز السحر لفظا وفعلا اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراد جنس
بمنزلة اسم السحر سواء صارت باللفظ على نحو النجم او لا فعلى قول الرسول واما
فلان لو كان معنى الاسم محفوظا لشيء فلفظ معنى كقولهم ان العرب وغيرهم في جملتهم
وذلك بالعدل والعلية المعذرة كما في حال الرفع عند بني نعيم فانه المعذول عن
الليس وغيره فبقوله بالعلية المعذرة والعدل واما ما في التفسير فبمعنى
وصفه كقوله اذا اردت به فمضى بوجهك عند الجوهري والعلية تقتضي ان يكون صباغ
وسا معينا كما في سحره وانما منظره انما **قوله** وقال بعضهم قد عدل
عما ذكره من ان يكون له شئ من افعال المعذول ومعدول عنه في التبريد والتكثير لكن شئ
عند قروم كطائفة الموصوفين ان يستعمل من لا يطالبه الموصوف وعدوى ظهورهم
ويجوز كونهم عن ظاهر الواحد كذكر ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع النفا
الاخر لان تقديمه لا يوجب كونه على تفسيره لا كونه على تقدير الاول بتمت
العدل في جميع تصاريه لان الاسم خلا في صورته فكيف وعلى كل التقديرين لا يظلم
اثر العدل الا افراد جميع اخرى لعدم احتياج افرادها واخر اليه وعدم منع المصروف في البوا
قوله لا ينافي بوجوب الحكم منوع بما في كليل في اجمع واخوانه قالوا ان يقال
ان المضاف اليه سواء كان حقيقيا الثاني تكرار الاول او لا نعم بشرط ان يكون ما يضاف
ولهذا قال الشيخ الرافعي بدل كل العبارة او لا لانه ما اضيف اليه ما يضاف كونه لا علان او

بالتام

بالتام بوجه قول وقيل بس فعله افضل ان كان صفة له عليه اكثر من واحد
عليه بان فعله وانما يحى على فعله ان كان ذكره مجموعا على فعله ايضا او على مجموع
لا على جميع **قوله** وان كانت اسما ان يحى على فعله بالتكثير او على فعله بالتفصيل وعلى
ابو علي وبرهان جملان جملان اسما لكان اجمع ايضا كقولهم جملان جملان
ولا يجمع هذا اجمع الا الوصف او العلم وان يقول ان علم جنس **قوله** والآخر الصفة
للأصلية وان صارت بالعلية في باب التاكيد اسما ليدل به جمعهم واعترض عليه بان
لو كان صفة فاما ان يكون من باب امر حراء او من باب افضل فان كان الاول
لم يصح جمع اجمع على اجمعون لا بعد باعتبار الاصل على فعل كمر و باعتبار مضافه كالمسح
اذا على كالمسح وروان كان الثاني لم يكن ثبوت اجمع جمعا بل يجب ان يكون ثبوت
جميع كفضل واجاب عن الشيخ الرافعي بان اسم التفصيل في الاصل منع قرينة كتاب
اجمع بان اتم جمعا في قرآني من كل شئ ثم جره عن معنى الزيادة لعدل عن لوازم
اسم التفصيل فهو كافر فصار في حكم امر لفظا ومعنى وفي بحثه ان قد صار اسما كالمسح
والصواب ان يكون في حكم امر **قوله** وعليه انه كونه في تفسيره كونه في غير الحقيقة
الأصلية وتنبه بالانفاد ليرى اجموع اللفظة اسما لا يتوقف بها **قوله** كيف ولو اعتبر
جميعها بمعنى ان اقوس وانبا لولا كانا مفسري اقواس وانبا لم يصح تسمية
الشدة في اليمين اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة اجموع او
من انهما معدودان على خلاف قاعدة معدول لاسبيل الى الاول اذ اجمع ليس لاسم

الواحد ابتداء ولا في الثاني انه ليس له قول قاعدة بل في لغتها الشبهة قوله
 او تقديره كقولنا الشيخ الرضا ما ربح صاحب راجع الى ان فعل ثلث اقسام خبر
 غير صفة وصفه علم اما الاول فلا عمل فيه الا بالآخر وجه وان كان صيغة مبالغة
 فاعل فاما لا يخص كتحقيق في مبالغة فانه اي فاعله لا رفق فلا عمل فيه واما ان يخص
 به نحو ما فسق وهي في محكم كفعال في ثبوت نحو باق في بعض ما العدل عند النية
 حتى لو سمي بها فكم لا يفتخ م فيها وتمسكوا بان لا اصل فيها مسا وبراها لمبالغة
 في عدم كافتها من باب وفيه منع انه لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن
 الشيخ واما الثالث فان وجه شرطه ثبوت فاعل وعدم حفظ فعل العلية
 ففعل العمل عن فاعل انه لا ثبت استعماله فاعل فاعله اي قبيح وانما حكم بالعدل فيه
 كقوله كون فعل الجاح للشرطين غير متصرف واضطرارنا الى تقدير العدل ففعل
 لان ثبت ما ثم وعلم قسم قبل العلية فهو معدول عن ما ثم اسم خبره وانه اصل احد
 الشرطين العرف ان قلت فيبقى على هذا عرف عمر وزفر كون عمر قبل العلية وجه عام
 وزفر وجه قبل العلية معنى السب قلنا لا سمعنا غير متصرفان حكما بانها معدولان عن
 فاعل ولم يحكم بانها متعديان عن فعل الجس الذي انتهى ان قلته الشرط الاول
 يتأني ما قاله نس سوس من ان المعدول عنه في العدل التقدير غير ثابت قلنا قول
 هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعل اسم خبره هو الذي لا يفتخ به وروى
 المعدول عنه فاعل على والظاهر ان هذا هو هذا قوله فانما لا يفتخ به العدل على زعم

بعضه

بعض النجاة **ف** ما اعتبر فيها العدل لتحقيق سببها اي ينتم الى ما سببها ثم الى
 زمانها سببها لعدلها ليجعلها ووقا لان عمره المستند الاول لا يوجد فيها والما
 لشيء كلام وكساية انما اعتوا ببيانها ليجعل كسائر لازم سببها او كسائر لازم
 للامانة المطلقة المستند لان كسائر ثبوت كونه من كسائر او الشئ يستند على نفسه
 والبناء اخذ من الاعراب ولهذا يقال كسائر في نظام هربا ليش محمد فكلما ينظر
 وفيه سبب انما اعتبر العدل في غير كسائر قد يكون محل على اخذات **ف** فلا يكون مما
 يخفى فيه حياء وهو غير متصرف **ف** الوصف السبب نفسه **ف** **ف** وهو كونه لاسم
 والافسر بالارال لان هو كسائر العرف على ان مبره لم يتعين الا ببعض
 الصفة التي اخذت منها وفيه نظر لان الوصف الحافظة له صفات معينة **ف** **ف** وان
 معينة لا يدل على ذات مبره بل يدل على شكل الزوات معينة فان العاطف الحافظة منه
 الفيض الذي هو كسائر كما يدل على كسائر لا على ذات مالها الكثرة الحاشية فان بعيد
 وكلما الصغر يدل على ذات معينة نصفه بالمعارة مع ان وصفه نكارة انه من كسائر دور
 جميع دار يدل على دور ونصفه بالمعارة مع ان وصفه ولهذا كان غير متصرف بالوصفة
 ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اول احدى
 الروايات قالوا ان يقال كونه لاسم الا على ذات مبره لم يتعين الا ببعض الصفات
 الحافظة منها او يا قبيح السبب البعض ان قلته اذا كان كسائر وصفه فكيف يصح شرح
 طاعة بالثبوت والعلية قلنا هذا من وجه توسعا من حيث لم يفرق بين كسائر وكسائر

فقط الوصف

فقد ساء كان هذه له لان الترتيب على التعميم قد لا الوضوح لم يقبضه فانه
في بعض الاول فكان لم يثبت واسبب الراجح لاصل وهو ان العرف لا يكون الا اذ كان
الشيء في الشيء الرضي لم يعم الى الان وليس قاطع على عدم اعتبار الوصف الرضي
والاستلال بانفراد اربع مدخل لجزان يكون انفراد لانتفاء شرط وزن الفعل
لقبول الماء وما يقال من ان الماء اربعة لست طارئة على اربع كما هي طارئة على
بعض لان اربعة للذكر واربعة للمثله والذكر مقدم في الترتيب على الموثق لشيء لانه
اذا كان جازان لا يثبت بالوزن الا في كل شيء عروضا بانه قد وجد عن يكون
كلية بالوزن العارضة في اربع مع كون في الاصل خارجا عن شرط اعتبار جزان
قال المسبب في سره وليس ايضا بشي ما قبل من ان المانع قبول ثابته وهو
الماء لست لثابته بل للذكر لان قولك اربعة رجال اوزن من باعتبار الجماع
انتهى التذكير من مفهوم من ختصاصها بجماع الذكور وجوبه ما كان التذكير
الماء بها في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال بعض الماء
الماء في الماء فبما في الماء في اربعة لست كذلك **قوله** شرط ان يكون
للاول ان يقول ايضا وان لا يفرق من اعتبار مقتضاين كان ثم كان لانه
يعلم فيما بعد قال في سره في الترتيب وانما كان الوضوح اصل لتوابع الالات
معتبرة عليه انتهى في التفرع الالات الثلاث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة منها
كان الوضوح اصل لان الاضاح ما ينبغي عليه شي وانما كان كوضوح اصل والدلائل ترجح

صحة نسبة الدلائل اليه في يتوهم ان اشتغال الاصل على التفرع كما اشتغال النظر في
المطروفي وكان ان يفرق ايضا ما والتقديم في زمان الاصل **قوله** فلا تفرق الماء في
قوله ومعنى الغلبة ان معنى غلبة الاسمية اختصاصه الدال على معنى الوضوح ببعض قراءة
اخر او معنى الغلبة مطلقا اختصاصه الدال على معنى الوضوح ببعض اخر وهو
الشيء الرضي لان غلبة الاسمية على بوضعية مشروط ببقاء المعنى الوضوح فاذن
لم يعمر اللفظ الدال على المعنى الرضي اسما مضافا ان خرج عن كون وصف اللفظ لعدم
مضى افراده على ذلك الغير الغرض وهو ظاهر والغلبة لا اعتبار لها في المفهوم قال في سره
ظاهر كلامهم يقتضي عدم الاشتغال لعدم تقييد الغلبة بالغلبة بالصفة وفيه ان كل على الظاهر
فان اللفظ في العراج السوء بربزك كجاء وادغم باريب وما لوان او هم اسم
للقيد من كبريل فبمن المسموعة فالاول ان يقال ان بعده تقييد الذات ولا دخل
في ذلك تقييد ما به **قوله** فذلك الماء للشيء قبل على ترتيب العلم والام للشيء قبل
ترتيب العلم فلان معنى احد بهما عن كافر في ذلك سارة الاما فكون مجموع لا صلبة
احد من احد مع الاخر لان الاصل الاول ليجاء عطف اقتضاه على حرف ووجه ذلك
ان يجعل مجموع معطوف ومعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ومما لا يفرق
الاصل على ترتيب التعميم اما قول وضعف في معطوف على حرف بلا اشتغال في حرف
بشيء في حرف الا كالمركب لانه صفة **قوله** هو اقتضاه السوء اي حرف السوء وانتهى
من المير في **قوله** من اجب باريب **قوله** اشتغال من اجل كمال الحكم باقن رسنا

اكدت ذكرها بحسب الاصل فلو كانت التي كان متوقفا عن ذكرها في السج ذكر في ذلك
 فان في الاصل ذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يحجزه من الماء فيها صفة محكم
 وثانها ان لا يكون ثابتا على ما لا يؤيد غير لازم كرجال فان ثابتا على ما لا يؤيد
 وهو غير لازم لموازنة يؤيد بالحيث وثانها ان لا يقبل استقار بحسبها كقوله في ذكره ثم ان
 متبوي استقار في ذكره او ثبوت نسب وى العرفي ومنه وان غلب استقار في ثبوت فنع
 العرفي واجب السري في اشتراط الاولين ان الثابت الكوثر في الاول نسبة طارئة
 وفي الثاني بعارضه يؤيد غير لازم وقد نال بالعلية ما ظهر وعارضه فمما سبق الثابت
 والشرط اشتراط الثالث ان الحكم للغالب وما ذكرنا يظهر وجه كل الشرط لان
 الفرق الرابع فيما هو اربعة اخرى وكذا اني نسس فيما هو صفة اخرى وبالجملة اخرى
 الاخير في الزيادة على الثلث سمس الماء لان موضع الماء في كلامهم فوق الثلث وثبت
 ان كان بمعنى الجملة فمخروقة الام واصلا تثنى وان كان بمعنى وسط الحوض فمخروقة
 العين واصلا ثوب **قوله** اي التوفيق يجوز ايضا ان يفرد المضاف اي تعريفه مخروقة
 او ان يفسر بحسب ان مخروقة من حيث انها معرفة **قوله** ان يكون عليه قيل لم يقل
 بشرطها عليه لان المراه بالمعروف التوفيق وليس عليه ان يجوز ان يراه عليه باليد
 لتعريفه كما اراه في قول الثالث بان الشرط العلية عليه ما فيه الثالث فلما هناك
 لام ابدل عن المضاف اليه وليس له ان قلت لم يمت باللام هنا حتى يكون باختر
 فلما لروم للذكر لفظا ان قلنا فليزمن للذكر في اشتراط الجمع غلبا لان الزيادة
 قوله

مخروقة

قوله في الجمع **قوله** بان يقول خاصة في حقه لاظهار ان يقال حاصل حصول الصفة في حقه
 ولا يخفى ان التعريف الذي شرطه تأثيره بالعلية لا يختلف باختلاف العلوية بخلاف البو في
 فان تحققتا معا لم يتحقق العلية **قوله** يجعل غير معروف منفرقا او في حكمه المعروف فلم يبق
 الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر في الجمع واخوات الصفة الاحدية العلية
 لا التعريف بالاضافة المخروقة او اللام المخروقة كما ذهب اليه **قوله** وانما جعل المخروقة
 بسبب قبل فعل هذا امر في قبحه وما فيه عليه مؤثرة على اصطلاح غيره
 او على التجوز في بلادة العلم في الحاشية وفي ان يكون تأثير التعريف
 مشروطا ليجتمع في ضمن العلية او يشوب في العلم راجع لان المخروقة هو العلية وانما
 الاضاف في التعريف فليس يجوز ولا يتكلف باصطلاح الغير **قوله** لان فرعية التعريف
 للتكثير اظهر لان التعريف لمقابل التكثير والتعريف بذكر في معاملة التكثير لا العلية **قوله**
 كون اللفظ مما وجد غير العرب لا غير **قوله** كان في العلم اسم جنس بمعنى اعم في لغة
 الروم **قوله** يسمى احد رواة القراء يسمى ما في رواية يسمى **قوله** وانما جعل شرطها
 في تحقيق الاشتراط ما لا يشيخ الرضى وهو المعنى في الاعجم يقتضي ان لا يتصرف
 فيها تصرف كلام العرب ودفعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاه
 وقعت في اواخر العلية وهي منافية للام والاضافة فانتفاها معها جلا ان يتبع
 معنى ما يضافها ايضا اعني التثنية رعاية لمن العجز حين امكنه فنبع الكسر
 للتثنية على هو علية وبقى الاسم ما بالاس به تصرفات كلامهم على ما يقتضي وقوة

المعجزة

4

تفسير الغير في غير شرط بما ذكره قدس سره **فصل** صيغة المشتري في جملة مشتري موصوف
بعض مضانها الى الفاعل او صيغة مشتري بها جمع التكسير يعني ان تلك الصيغة في صيغة
انها هو غير ثابت التكسير لغيره النقص برجال بناء على انه محصور في غير ثابت التكسير
فان وزن ضال للتكسير ولهذا يجب حمله على غير **وقد** وبعد الالف حرفان اولها مكسور
اثنان اولها مكسور وفيه النقص بمجاري وكما لا لانها جمعت بعض الصور في غير
ما لانها صيغة جمع مجمع وهو تعميل للثبوت استناده من قول لهذا **وقد** لا يكون صيغة
موصوفة عن قبول التفسير فيصير لازمة فيصير ان يرفع اصل هي الترفع بغيرها بالثبوت
للثبوت والغير يعني الترفع بها بل لا بها كما هو كذا كنت بغير حال فان لم تكن كنت
بما قال لا بال لا لك كنت بما يغاير الحال وهو صيغة اخرى بشرط او صيغة لقول صيغة
وقد متعلقة عن ثالثة ثابت الى قطع الاول يجوز قول بغيرها بجان الوقف وعلى الثاني
يكون مقبلة على **فصل** جمع فاعلة لا فاعلة كما قيل لان فاعلا او اكان صيغة لا يجمع
على فاعل قال قدس سره في الحاشية الفاعلة الحاذق وبمعنى البطل والى رفاة باني
التروية وبمعنى النفس جوار انشئ الحاذق مروه برزك وبمعنى النفس رابع ايضا
لانها لو كانت مع ما كانت على زنة اخرى ان قيل الى غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر
تغير الوزن اجيب بانها وان كانت الى ولكن انما اثر في تغير الوزن كافي وزن
التميز على ان الى في وزن فعالة موضوع مع الكلمة لعدم استعمال التثنية
وزنهم وفي نظرنا لا يجب ان يكون لازمة في فعالة او اكان للتفسير كما نعت في جمع

اشتمل لانها بدل عن النسبة بكذا ما اذهلت الاجم كجواب جمع جوب وابطاع
لاستعمال بيان لا يقتضى الوضوح **التاء** ولا جاز ان افراج خود اني بزيادة وينا
النسبة كما قيل مع ان لوزية يخرج نحو كراسي مع ان غير منفرد **قوله** فانه غيره محض لا يصح
الاعتناء به المنفرد بكونه فارت فانه جمع محض لا يصح الاعتناء به **قوله** فارت فانه
او قرأ وهو **ب** **قال** واما فارت فنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم سبقها
التوه والاكشاف في سبق كلام اخر الا ان يقال الاستيفاء لعدم سبقه لا جمال وانما
ثم قيل فنصرف لان المنفرد صار اى اعتبارا بجملة او ان المراد فارت او ان المراد كلفه
وهذا هو الظاهر لا يقال فارت بكونه غير منفرد بالعلة والتأنيث فكيف يصح تنويعه لانا
نقول تنويعه للنسبة وسلكه المسمى مع ان يجوز ان لا يكون منفردا **قال** وصفه
علم المنفرد لم يفسد بان يفتح لان المنفرد لا يحذف فلو لم يفتح عن مدح او ذم او ترم
ولا يستقيم هذا الشئ في تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال في المستغنى عن غير منفرد
وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير ان كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز
فيه ما جاز في انه تقديم معمول كقول وزيد لا في ما عطف على الموصول لا كذا الشئ
ولا يفتى ما فيه انهم ان امتناعه من مخصصه كمال العلية وكذا لا امتناعه من مخصصه
الكلية ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على ان خبره متبوعه وفي بعض النسخ ان كذا امره
لا حاله ليجوز الكلام عن ذلك **قال** بل للجملة الاحاطة بالجملة وان كانت متبوعة
للجملة كالموصوفين لكن اعتبارها بالجمع اعتبارا بالجملة حتى يلزم اعتبارها بمفرد

لـ

في حكم واحد ومن قال الجملة غير متبوعة للجملة يجوز نسبة الشئ الى جملة
بشئ لان نوع ابرام متبوعا للجملة لازم معنى الجملة كما ان كبرام كذا في الجملة لازم معنى
الموصوفة نعم يجوز ان يتبين من ان الجملة في العلم كما يجوز ان يتبين من ان
من جملة الموصوفين كما اذا استعملت في جملة افراد بالمراد بالمراد في الجملة
هي لاشئ وضماير هو كذا وكذا ضماير كسرطان وسراطين انتهى قال في المراف
بضمها ككفر ووضع ككفر وضمان بأكس ككفر وضمان بالمراد بالمراد في الجملة
فعل هذا الشئ في السور **قوله** والالكان بعد التكميل منصرفا لانه في الجملة
يكون متبوعا على ان كذا قال قدس سره في الحاشية فاعلم هذا المعنى قوله على الضم ان
علم كذا كذا من الضم لانه في الجملة انتهى هذا المعنى ببناء على تسليم تأنيث
الضم وقد عرفت ما فيه ليل يتوهم ان الجملة كالموصوفين ولا مكان اعتبار الجملة
قوله وهذا لاكثر في جواب الاستفهام او ذهب لاكثر **قال** اعلم خبره محذوف **قوله** على نحو
لانه خبره محذوف على نحو **قال** واعلم من جملة من العرف لانه محذوف محذوف على
قوله ان فعل على لان جميع ما يوزن له معنى عامن العرف كالمركب او كذا
كلما ان اعتبر ان لم يعد العمل على كذا من كذا وفي بعض النسخ بان سيب على
سبيل الاحتياط لا على سبيل القطع قال كذا في شرحه بيزم هو لاه وان تقولوا اجمع
بالتأنيث كذا وقد قال بعضهم بذكر **قال** تقديره الى قدر تقدير **قوله** فكان يسمى كل قطعة
من السور بلسان لانه عبارة لا شئ كذا في حال كذا لان السور له اسم كذا

الـ

معنى اللفظ من السراويل من جاء بفتح طاء فكون كونه مفروضا وانما كمال
 يحصلها بالفتح الثاني حتى يكون كونه متحققا لان السراويل مقصود بالزار فليس يصح ان
 يكون السراويل بهذا المعنى معروفا ولا يقال ان يقول ان السراويل متعلق في المعنى
 لا به اجتناس بل بالخط في معنى الاقطاع اصل في ان يكون متعلقا باليد من فاعل الاقطاع
 لافق الاقطاع الازال ان قيل نقل الجمع الى الواحد في اجتناس لم يجز فم جاء في كونه
 فكم ان اجنبيا في ذلك في الجمع المحقق لاني مطلق الجمع بان كونه اذا اشتمل على الاقطاع
 جاز اطلاق اسم على الاقطاع عليه كما يقال ثوب سراويل جميع شرفية وهي النقطه في
 ان ذلك من باب اجزاء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا
 الاجزاء صح لاطلاق **كل** واذا عرف ما كان عدم العرف غالبا والعرف مقلوبا كان لفظه
 اذ ان في الاول وانما موقوف في الثاني وانما موقوف ان لم يفتح **الجمع** بالتعريف على ما
 اجمع لا يخفى ان معنى جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اشياء الاشكال في وجه اخر وهو ان
 اوافر كان ينبغي ان يعرف مصابيح لانه يوازن كونه كما يعرف فرائد لانه يوازن كونه
 ويمكن ان يرضى بان سراويل معروفا اجمع ولا اعتبار بموازنة الاجزاء بالعدد او بتقدير
 اجمع في سراويل مطلقا او لم يعرف وهكذا لا يتصور هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التعريف
 متعين المقوف من نظر الى وقوعه على الواحد عرف **الجمع** على كل وجه متوقف وكذا على معرفة غير متوقف
 متوقف كما في اسم امرأة واعمل بمنزلة على لا يتصور كما على فان لا ينفذ في ثمانية **تحت** في حالي
 المرفوع وكم اشارة انما مضمون بان على الطريقة والمال فيهما ثمانية متناهية بين الكاف واللام

الاعمال

الاعمال كمنطق يجوز ان يكون لان الاعمال سببه قوى وهو الاشتغال بحسوس ومنع لغيره
 سببه ضعيف وهو سببه غلبه محسوسة **فلا** ومن كلام فصار من فرائد المشبه بكم
فلا سببه بغيره لان بعد الاعمال فم لا ينفذ في جعل غير متوقف على الاعمال فم لا ينفذ في جعل
 سواء كان التسوية عوضا عن اليا او من الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع لغيره لو كان
 مقوما على الاعمال لوجب التفتيح حاله اجمروا فنقول بان بان التفتيح في حكم الحكم لا ينفذ فيه كمن
 من قال ان التسوية عوض عن الحركة هو كونه من كلام الرضي ان منع العرف فم
 على الاعمال عنده ولا يصل جوارى بالتسوية لان الاصل كاسم العرف ثم جوارى بغيره والاشياء
 الحركة لا تستحال ثم جوارى بغيره التسوية عن الحركة لتخصيف التثنية في اليا لك كمن **فلا**
 وفي لغة بعض العرب اشياء اليا وهي قبيحة وعلى قول العزوق ولو كان عينا لم يولى للموت
 ولكن عينا لم يولى واليا ويجوز ان يجعل اليا للعلم ولا يصل الى تشبيه اليا بصفة اليا كما
 وزيت الالف للاشياء واليا في ما في من اليا في **الجمع** وهو صيرورة كل من او اكثر
 كلمة واحدة كاشية في ان التركيب الذي يتكسب ان بعد من اليا بتركيب يوجد في اليا وهو
 المعروف بهذا لفظ التركيب فمع التوفيق جعل اليا على ما فان لا حاجة الى اشتراط العلمية
 لان التركيب لا يعمول كلمة واحدة لا يكون الاعمال لانا لا نسلم حصوله بان ان ينفذ او لا ينفذ
 جواز اشتراط اليا الى معنى علمي ثم فنتقل الى معنى جنس كانه انكر ذلك العلم ولو سلم فنقول
 العلمانية شرط التحقق وثبوت لا اشتراط **فلا** من غير حرفية جزء ان قلت اعتبار هذا القيد ما
 اريد بالتركيب من غير اعتبار اليا لاختلافه ولا سناه حكمه فلفظ الحرف لما كان شريفا للتصاوق

التركيب

بالكل لم يظهر اثر كبر في غير ذلك التركيب الذي يتكسب ان يتسبب في التركيب
من اقسام اسنائه باكان واذا فاول لم يوجد التركيب من الغضن لم يتنج ان تعين بوجه
قوله ابا من من الزوال او لعل او ليتحقق سبب اخر حتى يرتب اثره **قوله** محصل فيحصل القوة
الى النوم **قوله** وان لا يكون باضافه ولا اسنائه اليه الملك يستلزم ان لا يكون ذلك التركيب ملاسا
لستلاضافه ولا اسنائه وهو ان كل حكم من كم كبا عرابا وبنا بها باعتبار المتعلق عند
واعتبار باعتبار المتعلق اليه في يصح اعتبار رفعه من فاما باعتبار وضعها العلم لا يتسارع اعتبارا
قوله لان الاضافه لولان تأنيها انا في احوال وهو بطاعه عرفه وانما في احوال الثاني
على قياس عليك وهو ايضا لان شمول باعتبار الاحكام **قوله** فكيف يؤثر بالاضافه اليه
الا كان في طابع شئ اقتضاء ام لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ايضا وسما كان في
ما فيه واحدة على فان التركيب الاضافي حكم حكم واحد **قوله** من قبل كمنية عند جماعه عند
اهم ومن قبل اهم با الحكيه عند جماعه ولا يبعد ان يحكم بعدم انفراد وان لم يظهر اثره لفظا
قوله كان التقي انما حال كان لان كم كور فيما بعده حكم ما يتضمن من المطلق بالفضل
لا ما يتضمن بحيث لا يصل ومن اجله التماثل وكذا ذهب بعضهم لان ختم عشر على موب
غير متفرق ومن ههنا ينفع جواب اخر هو ان حكمه اقصرهم في منع البرق **قوله** من غير ان يصدق
بل عن غير يتل عن مركب يستل في منع فيكون على حال لا يتحقق **قوله** الالف والنون قبل الواو
بفتح مع وكذا اعتبار المطلق او لا ثم الحكم عليه بقول انا كانا **قوله** لانها في احوال الزاوية
بالفضل فلو اضمحل لفظ نون لاحاله جاز حرفه كان يجوز ان يكون من احوال كما جاز

انما والنون

ان

ان يكون من كس ومنه **قوله** لمخاض عتها الف الف في منع قولنا الثاني عالم
منه فها هو ابراعيه جوده او بعد ما جعل وجه الشب والمركب بل غيره من الوجوه وجه الشب
لان الوجوه الاخرى سوي الودن بين صدر الكسر ان وحدها وكون الزاوية هي كسما
مختصين بالتركيب كما ان الزاوية هي في حوزها مختصه ان بالثبوت وكون كونه في كسما
هذه اخرى مخالفة لتركيبها كما ان كذا في حوزها كذا ولا يبعد عليها منع حوزها الا يرى ان حوز
بينها مع تحققة تلك الوجوه ومنه عران وعثمان مع حوزها **قوله** اما كونهما متوحدين ومنه
لغيره عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهما استواء الله الا ان يقال وجهان كجود ومن
الله اصل زيد عليه الله والاصالة بينا في الفرقة التي بوتر ان سببا **قوله** وانما سببها
لأن الثاني اس في منع قولنا الثاني ان قلت لابد في السبب فرقة ولا فرقة على هذا
الذهب فلك السبب ما احبته سبب فان الواو في فرع الطرفين وهو ظاهر وان
كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه كذا سبب غير اصل لتوقف على كونه مع ان الشب من
عده الشب بل حاجه في اثبات فرقة ما يرة لفرقة الشب **قوله** والراجح هو القول
الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى استواء الثاني غير **قوله** الا انهم السبل والاكتم كما
الغيب ككسب والاحتيل للمحل والاحتيل للظرف اللانيم الظرفية **قوله** واخره الغير باعتبار
انما سبب واحد او مجموع ونسبته الغير في قول ان كانا باعتبار تعددهما في التفسير
قوله شرط ذلك الحكم فبان بخالف الشرط السبق كمن يتلوعن الزوم تنا فرعين اعتبارا
الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاولى **قوله** فشرط العلية فظهر من قال انما شرط سبب منهم

في حال ان شرط حقيقة الـ ثبوت كاسية لثبوتها كالتثنية بعد ما ان تمام العلمين **قوله**
 او لبتح الع او لبتح سبب اظهر في التركيب **قوله** كعمران وسلمان وعثمان فوجدنا في
 الاسم حركات الفاء في الصفة لم يكن كسر الشا وهاذا فتحها وضمها ايضا لكن كونه في مع الع
قوله او في صفة اعطى باو على ما علمين مختلفين وليس على شرط قبل الصواب الو او بدل
 لان لا الف والنون يوجيان في الاسم والصفة واجبان التميز بينهما باعتبار النسبة الطبيعية
 باعتبار ضمها وفروها لا يكون الا في احد هما ويمكن ان يجاب بان التثنية **قوله** لان كنه
 مؤن فعل في هذه الغنة اكثر من وجوز بعضهم اجتماعها وحكموا بالانفراق فافاوب
 ان وجوه فعل ليس مقصودا من ان المطلوب منه انشاء فعل فاعل اول عند ان مال به
 مطلوب باخر فاسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجوه فعل هذا الوجه ضعيف وقد
 استأمرهم لا يصفه بغير ان قلت اذ كان المطلوب من وجوه فعل عنهم او انشاء فعلاته
 كان الواجب عنهم انشاء من دون حصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عنهم انشاء فوثر
 مني على و ليس انطى ولا انشاء كمنى على الوبيل المنطى لا يكون الا بوجوه فعل **قوله** لازمة فاما
 موقع الوبيل بل ان يقول اقتصاصه بفتح في الاستعمال في الوضوح فافا انظر الى الوضوح كان
 لا يوثق بـ التباس اما بالثا لان اصل في التثنية الع واما بالالف وهو الراجح لان
 فعلان فعل اكثر من فعلان فعلان في اول مبتدئ ان يكون مفروق بالانفاق وبع كالتثنية في
 ان يكون غير مفروق انما في الهم الا ان يقال ان التثنية بالتثنية لا يميزه لا يكتفى **قوله** ونداء
 لكن امره بـ بيان المنطق كان على غير مفروق فينبغي ان لا يكون والكسرة بها لا لا كسرة

قوله

وزن الفعل

قوله وهو يكون كسرم على وزن بعد ان الوزن الفعل كسرم كان له زيادة نسبة الفعل
 لولا فالاضافة في قور وزن فعل محوطة على النسبة لا على زيادة النسبة والاسم يفتح لا
 قور فسطه وكل ان تحمل عليها وتخل قور فسطه على شرط التثنية لا على شرط الـ التثنية
 ليست الا التثنية فلا فرق في مال له زيادة اختصاصه بالفعل **قوله** بالالف ليعني الاخره
 في اكثر نسخ الحقن به والضمير راجع الى الفعل في غير حقن به راجع الى الوزن او بالالف **قوله**
 كما هو مشهور وكذلك يوزن بـ ز كالان كسرم **قوله** وضعه في فسطه الشئ الذي يجمع
 ما فيه **قوله** وشم على ان يحمل بالعبارة موضع بال اسم يقال هو بيت كسرم وشم ضرب
 على كناية المنقول وزن فعل جـ بول ان يحمل في اسمها الجـ الذي قبله وشم ضرب العرب
 قد ينقل الفعل الى الجـ وان كان قلنا كقول عليه السلام كسرم من قبل وقال فيجوز ان
 يكون متغلا من وال فعله شئ في خصوصه والتقدير لانه على العلمية كما قبل في كسرم
 بالضم واما التثنية في الوصل وكسرم بمعنى التثنية فانه ان **قوله** وشم بهما منع
 حرف الابعث الذي هو بـ يونس ان الوزن مشترك بين كسرمين يوثق وشم
 على تميزه اذ كان متغلا من الفعل كقولنا ابن صل وطلوع الشيا به ولو كان متغلا
 ووجهه ان كان على الحكمي مع الغيرة واللام لا يغير وان لم يكن على فوجهه تقديره انما ابن
 رجل صل اكشفه امره او كشفه لا مودت او يكون انما لم يقل به او يعاب كما قال النحوي
 لان فاعله او اجعل على الذكر كان مفروق من الغالب في الافعال وشم كسرم في الاء الفاعل
 وعالمه وسلم كسرم شجر اسود لان في اثبات الغلبة زيادة مؤن لا بـ في اثبات الغلبة

لا تضاهى الزيادة لاننا نقول لعل لم يجر فيها بجزء من ذلك وهو وزن تلك هذا الوزن اذا
 يقع سببا اذ كان له زيادة اقصاهم بالعمل في يظهر فرعية وزيادة اقصاهم اما
 بالاضافة بالعمل او بالعلية قلنا زيادة تلك بحروف قياسية في جميع الافعال المتفرقة فقلت
 لظواهرها في جميع الافعال دون استثناء اقصاهم بالعمل **في** ويكون غير متصل فقلت
 بغيرية المتابعة لعل وجه الشك الاول او بان ثير والظاهر ان اول من الفلوات ان
 النسبة من الشقين العموم من وجه لا فتر افرها في ثير واهم واجتماعها في ثير
 ويشكم ونحو استخراج معلوما ومجهولا وام او استخرج العجمي بتابعه وتبعه وانتم
 واختل **في** اس اول وزن الفعل الى ما كان كراه من وزن الفعل كون الاسم
 على وزن الفعل صحيح وجه القيمة الى الوزن ولا هو وزن كما هو مقصود **في** زيادة حرف
 او حرف زائد على الاول صحيح لفظ في لان الصفة تنسب الى موضوعها في وهو سايع وكذا
 على الثاني لان النسبة بين قور اول وبين حرف الزيادة العموم منه وجه صحيح في تمام
 الا انما يني وبالكسرة لان كراه في موضع **اول** **في** حرف في اتين لو غير ذلك ان حرف
 لم يفر كراه وهو حرف اراق حافيا او راق ام او كذا انصرف في الوزن مع بناء الزايد
 سواء كان باطلا في كسرة او بالقلب كاعى او بالادغام كاست او بالارة الى ما كان كاسية
 بفعل محذوف العين او لام اهل كثر او كوقف فاكس نروهم في لان كسرة للنجيم او
 الوقف الجادى كراه لا يكون في استثناء فنقول في فعل من لم يعمل واخترت سمين حاقول
 اخترت نحو غير قابل اي حال كوز الى حال في غير او به وانما في كسرة شرط الشك الاول لان

لا تضاهى

لا تضاهى بالعمل لا يقبل الماء اصل **في** وهو حال غير قابل للماء كان الزيادة غير قابل للماء
 فلو برد النقص بالسوء اذ قياسه موثقت ان يكون على فعل **عليه** من قال اشبع امر
 وانصرف يعمل قبل في جعل وجود الشرط على الشرط ونظرا بتقرر في الشرط وثبت
 بالبيان لشرطه يدفع بان جعل شرطه هذا الشرط على الحكم بالقياس امر وانصرف
 يعمل ولا يفتي ان هذا الشرط كسب الحكم كذا **في** بالسببية المحففة او مع الشك
 بالبيان لشرطه المحففة عند امره بور خلافا لاجابة حيث قالوا ان ثير عليه لاسم الذي في الالف
 والنون ليس لالتحق النسبية وهو كسرة بالالف الثانية المحذورة **في** بواحدة
 اجابة اي مفهوم صالح لان يراوب واحد من اجابة **في** فان اريد به كسرة يري
 والاسم صحيح نوصية باخر لان كسرة **في** لا تبين اي ويل ظهر بالاسم **في** استثناء مما
 بقى في استثناء الاول اي استثناء بعد تعيينه مستثنى عنه بالاستثناء الاول فلم يبق ثم تقدم
 الاستثناء من امره او بالاعطف لان الاول استثناء من المعلقة والثاني استثناء من المصية
 ونظيره كذا ما يقال في توصيف ظنين من جنس اهل كذا فاعلمين بفعل واحد على عاطف
 ولو جعل حكم العدل وزن الفعل معطوفا على قول ما هي شرط في المكان اظهر ذلك وضم
 عبارة ولعل الشك في الفصل اخلاف ما ثير العلية في المعطوف والمعطوف عليه غير
 الاسلوب **في** كافي عمر واهم انتقد النجاة على ان العلية موثقة عن العدل في اسم
 لم يوضع الا على كسرة ووزن الفعل سواء كان غير منفرد قبل العلية كاهم ولا كاصح
 وينبغي واعتقدوا في تأثير ما مع العدل في اسم كان غير منفرد قبل العلية ككسرة وثبت

قد ثبت ان الحق لا يخرج عن الصلح بالوصف وقد زال بالعلية وقد ثبت جماعه لا
 عدم انحرافه اعتبارا للعدل الاصل واليه مال الشيخ الرضي قائما ان القول ان الحق
 وهو باق واخر وجه واخوات اعلا ما فيه مفرق عنه بسبب اعتبار العدل الاصل
 ومنه عند الكوفيين **قول** وسما متناه ان ومنع ما يتوهم من ان القاعدة تكون
 ومقتضى بطلان جماعه للعدل والوزن والعلية فان العلوية مؤثرة فيها بل انما
 منزهة بعد التكميل وقد يوضع ايضا بان العلوية غير مؤثرة معها لاستقلالها بما يخرج
 قبل ردها **قول** على ان ان مخصوصه هي وزان ثلث وثلث واخر دسمر واسي
 عند تميم وقطام ايضا عندهم **قول** اي لا يوجد شيء من الامر الذي يعني ان احتشني
 ليس بسبب منع مطلق لعدم حتى الحكم والاسي في سواها لا من لزوم اشتناء
 الشيء في نفسه بل من ردها فتراه وابين مجموع السبين والحدودها او من موصفا
 لا يخرج ما يجاد العلوية مؤثرة ولم يكن بشرطها ونهكمن وان كان مخمرا في
 احد هما لكنه اعم من بسبب التصور وهذا القدر كاف في حتى لو اشتاء كما يقال في كل
 التوضيح **قول** لم يبق فيه سبين كان لا يربط بجملة كافي افرجهان **قول** وايضا
 قد عرفت ان يرفع التقيد باخر على وزن الفعل حيث قيل ان قد دل عما كان مدالام
 او الاضافة او **قول** ولما كان قول التلمية اظهر الى بعد ان يجعل الوصف فاعلا او
 يترجم جعل قول بسبب اصل ان شاق للمادة اكثف عنه وانما اعتبار التقيد
 الهم والقول بان مضمون على الطريقة او الحلية او كونه بدل لثقل بغيره في مثلهم على

حال

حال من امر لا ينفصل للمادة **قول** وكذلك فعل التفسير او كذا **قول** وصفه
 الوصفية فيه بطلان فعل ولما فعل التفسير في الكلام **قول** فعله
 افعلا اسما اي صار ملحقا به كالفعل **قول** اعتبارا لاجل ان يكون مصدره لا ان يكون
 فكل ما اعتبار نوعه في اللغة **قول** لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان معلوم كبد
 كالمات **قول** وفيه كذا الى ان قيل جاز اعتبار الوصفية في العلم كما اذا استند
 بامر من فيه حمة احيانا في مقصوده الاسم في وضع لا علم منفعته غير ما وضع له
 كذلك تراها مجرورة من المعنى لا صيغة كترية **قول** والاعمال في الشيء الرخي على الاضطر
 في كمال الوسط ان خلافه في كمالهم انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو خارج
 الهم **قول** وهذا القول اظهر لان المعلوم من كل وجه لا يؤثر في كل ما يترجم عنه للفق
 فان العلم بخصوصه والوصف للعلوم يعني ان اراه بالتضاهي التماثل وليس في التماثل
 بالذات لان العموم والخصوص من صفات معين الاعلالم ولا وطاف بالتضاهي بينهما
 بالعرض في حكم واحد في سنان اثر واحد وخصيصه **قول** وهو من واحد من اشخاص
 فلهذا اعتبار تضاهي بين في منع من الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع من اعم
 في حال الوصفية والعلوية لئلا يمنع **قول** هذا تقدير امر الضمير الى بل تقول ليس
 في هذا اهتمام ولا يتوهم اجتماع تضاهي بين وبين ان ذلك ان لا يترافق بين الامكان
 على العموم والامكان على خصوصي وهو ظاهر ولا بين عموم وخصوص لاصل حكمها وهو
 معلوم ولا بين اياه عموم وخصوص ان جود استحقاق مشترك في الاثنين وان لم يكون

کونکور۔

[illegible]

فكانت كاتبة هذه الحروف اللطيفة التي لم تكن اوصافا لكنها كانت تعبيرات

ان قلت فليخرج الاستدلال الذي هو نفس التقديم قلنا نعم افواه بعض الجاهل
بعضنا **قوله** واستر هذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمفعول مجهول
لان في قوة ان يقع الفعل مجهول **قوله** كما يجب تفصيل الشيخ عبد الله فانها ما
لا يراما في سبب اكثر المتقدمين البصريين **قوله** وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابوه لكان
نفسا فمصدر لان ابوه يجعل ان يكون مقبلا وقبلا لو كان مقبلا لوجب تقديمه
على قائم كافي زيد **قوله** ولا حصل ان يلى هو في اللغة ما يتبع عليه شئ وفي اللفظ
القاعدة والحرارة كما سببه كذا سببه ان قلنا انما اثر هذا العبارة على قوله لا اول
ان يلى مع ان افعل واصن لم اعمات كاستقام قلنا لان في لفظ لا حصل علما الى
ان قرب الفاعل من الفعل كان بمنزلة قاعدة لا يجوز هو ما وان لم يسم بغيره
بل يتبع عليه بعض الاحكام كبناء يقول فلان كذا جاز الى عقب زيادة شذوذ في السماع
احكم **قوله** في الفاعل وكذلك لا حصل في ما هو بعينه ان يقر به الفعل ويتقدم
عليه ليس بعينه كالمفعول الاول في باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال
في المفعول الاول واسطة بالقياس الى المفعول بوسطة **قوله** اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل لا حصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضيه قرب من الفعل وهو ان كان
قد مر ان كل الاقضية الفاعلية يقتضي رجوع السبب او وجوب نظيره في ما يقال
لانها بطبيعة تقتضي البرودة كمن قد مر ان كل الاقضية بعارض ستمن في ان
يدل على ان يلى مع ان اقصد اسر شذوذ في الفعل ايضا فوضع محط الظاهر فوضع

عنه

عنه لزيادة التمكن في التوسن والاسارة **قوله** لان الفعل اهل في هذه الحكم وشبه الفعل
مختلف **قوله** لشيء احتياج الفعل الى ان النسبة التي هي على مفعول كقول الفعل وط
النسبة الذي هو فاعلها داخل في قوام النسبة وتقدم لها وتقدم القوم تقدم
كل ان النسبة له لا تراه على النسبة كان في عدل **قوله** بدل على ذلك لان ان كان
الفاعل عليه لان لم يبدل بغيره كالدلالة وضع اعلم الفعل بعد الفاعل نحو
بغيره ان وبغرون وتزويج **قوله** فلذلك الامام للتفصيل في غير ان كقولهم اصلا عن الجواز
احتمال الاول والامتناع الثاني والثالث اما التفرع في غير ترتيب العلم بالجواز والامتناع
فيهما على العلم بالاصل النسبة او للتفصيل فيكون في باب الاستدلال بالمعول على كذا
فلا يستدل في اجمع بين الله والام ولا يخفى ان امتناع كذا لم يذكر وان كانت
تترتب على الاصل المذكور كذا لا يتوقف عليه ثبوت على تقدم نسب وبرا في مرتبة فلا
يجوز الاستدلال بالامتناع على تقدم مرجع الظاهر وهو زيد رتبة تقدم الشئ على امر رتبة
كون شئ بانه يقتضي التقدم سواء تقدم بالفعل او لم تقدم وهو في حكم المتقدم
لان ثبوت النسبة في قوة ثبوت النسبة فيكون لا قبيل وضع كسب يرفع كسب **قوله**
خلاف الفاعل وان يبنى بكونها فانها جواز اتصال فعله المفعول بالفاعل في تقدم
الفاعل لشدة اقضاء الفعل للمفعول بانه مقتضى الفاعل وقبلا لا يقتضيه تقدمه على الفاعل
نعم لا يستدعي تقدمه على الفاعل قال الشيخ الرقي الاول يجوز في كل وليس للبرية امتنع
قوله في باب التنازع انتهى قبل تجوز الاجاز قبل الذكر في باب التنازع في عدة والظهير

قوله

سواء

المضاف اليه غير عمدة ومن غير ضرورة او لولم يفرق اما حلق الفاعل وهو غير جائز
او انكر او هو قبيح و قد ان ارتكاب التعيين اسهل من ارتكاب جملته مع ما ذكره جابر
هنا لان حلق المضاف اليه بل قربت غير جائز واظهره بوجوب انكره وقد يقال ان
اعمال الثاني تقتضي الفاعل الاول في نظامهم فلو اظهر لم يظهر كونه على **قوله** جرى ربه
هذه عناية والمراهب بالكتاب العا و كانت امشرا للنسب و حقيقته حال قدس سره
في ايامه عوى الكلب يعوى عواءه صاعا انتهى وقد فعل جملته اضرابه وقعت على سبيل
التعادل بان المضاف واجب **قال** لنظام غير اى اذا انتفى لفظ الاعراب **قوله** في ضمن
اللامنة فاجب ان يمتنع من لا يمتنع من لا يمتنع من لا يمتنع من لا يمتنع من لا يمتنع
في قوله كافي التبيين **قوله** كمفعول مقدم فذكره في ضمن الامة او في ضمن فكره كما بل الذي
هو الفاعل الانتقال الذين هم احد المتعادلين لا الاخر **قوله** فلا يراه مع ان التعيين بغير النحوي
التخصيص **قوله** يجوز ضرب كوسى على فان القرينة في اتصال على الفاعل بالفعل ومن
القرائن للفظ الاعراب الظاهر في ما يجمع احدهما وانما اتصال الغير الثاني بالاول نحو ضرب فاع
قوله بعد الاشارة توسطها الى اى بعد الاشارة بغيرها في سورة التقييم الثانية
وان ضم الذي يحكم بانساعه يعني ان التقييم الثاني مشروط بتوسط الاخير
او لولم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول ثم الفصل بين اعادة الاستثنا واستثنى
وهو كل غير جائز والمادة جملته ايضا مشروط بتوسط الاخير كما سبق ذكره **قوله**
فلنحذف عن الالتباس محل المقصود ومع رعاية النظم الطبيعي لما قيل ان يقول التجربة

عليه

عن الالتباس محل يقتضي انتفاء تقديم مفعول على الفاعل في كوسى ضرب كوسى لا التبا
بالاكتفاء في محل المقصود **قوله** فلما كانت الاتصال الانفصال اى لزوم ضل في قوله
مع جواز ان يكون عرو ونفرو بالشفقة اخر هذا الظاهر في المثال المذكور ونظامهم
كان الفاعل فاعلا اما اذا كان عادا فلا يكون ماضيا لاصد الاذنه وذلك لانه لم يبق
احد حتى يمتنع ان يكون زيدا مفعولا **قوله** لانه لو قدم مفعول على الفاعل مع الكاف
اليه السكاك و جماعته النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما
قبل الا فمابعد الاستثنى بها الا ان يكون ما بعد او مفعولا لغير عادا مستثنى منه فكان
قدس سره محل كل ما يمتنع من عليه ما هو مستثنى عليه او حال اعادة به اليه الجاء
قوله لاحتمال ان يكون معناه ماضيا لاصد الا عرو زيدا كما ذهب اليه جماعة من
النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء استثنى باعادة واحدة والمجوز ان
يسمى لو يقول في وعاءه انك انك الى الذين هم اعادة لاف في باهى الراى اى ما
فرك انك احد في حال من الاحوال لا الذين هم اعادة لاف في باهى الراى بل رتبة
قوية وقدره بان الطرف متعلق بمفعول مقدراى اتبعوا في باهى الراى او بان الطرف
ما يقب رتبة الفعل **قوله** واذا اتصل به وكذا اذا اتصل به بصفة او بصفة فمفعول
عند من لم يجوز الفصل بين البنية والموصوف بالاجنبى كقوله زيدا الذي ضرب
محل واكرم هذا رجل ضرب على مائة **قوله** وجبة فغيره لم يقل وجبة فغيره لان فاعله
اقوال الفاعل **قوله** لقيام قرينة مقام الفاعل بالفعل في الدلالة على ما هو مذكور واللام

مصور

لوقت لا لعل لان قيام التوبة يصح لا باعث في ان تقدم التوبة لان السائل
 عالم بصور الفصل جامل بخصوص من طرقت الفصل قبل ان يخطب
 على سوال تعين الفاعل لا فاعله المتبادر وحاشي على ان يكون مقتضاه في الجدل المستبعد
 لان الفعل موضوع لكانه كما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى
 عند وضع كسرة الياء بالخبر ولان كل شيء غير متروك في الحكم وزيد قام بنسبة فتوى الحكم
 بغير الاستثناء فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضا ان زيد في حال غفلة
 فبما لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملته استبعد ولان السؤال عن المتعين لا عن
 الفعل ولا انهم تقدم محمول عن **قوله** بغيره فروع ولا صلي على زيد لان البكاء يتعدى
 بعلى لكنها تحذف كقوله لا يستعمل نقل عن العارق الرومي قدس سره ان بغيره فروع
 لا فاعل في الله ووجه التذات معترضة وعلمك لان المتكلم لم يقم ان يدعي ان
 المتكلم لا يختص بالاعتناء في الشدة وتوزيد سبب موتك بغيره فروع ان يبكي عليها
 وذلك لانك في رجا وتنفذ **قوله** بغيره السؤال المقدر من قبل السبب في ان
 خصوصية الملام لا لعل كما هو الظاهر ووجه براه بالخصوصية خصوصية غيره ويجعل ان
 يكون للوقت ووجه جعل خصوصية وخصوصية غيره **قوله** فعلقه بفادع وان لم يسم على
 شئ لان جازيكتي براجته الفعل لا يبيح المقدر لان هذه البكاء المقصودة في ان
 ليست سببا قربا للبكاء **قوله** ويختص بما نطرح في حال ما قبل قد يوردها في
 بصورة حال اذ كان الامر بالان استقراره في حال ما قبل بقاء اثره **قوله** ويختص بما

من غير سبب اي بغير علة وسبب قد علة تعال افترضه فان من ضبط الشجر
 اذ اخرتها بالمصايف سقط ورقها والطوبى جمع لطيف على ضرب من الزوايد كما يقال
 اعشب فروعها كسبوا **قوله** على النسيب ويجوز ان يكون جمع طابع كسب من طابع
 يقال طالع بطوعه وطالع بطيخ اي **قوله** **قوله** كلوا في اي جمع مائة من البكاء
 استثنى كرهه يقال رباح لواقع اي للسحاب لا يقال مائة **قوله** وما مضى
 لانها امكن من كونه من معنى اني امكنها الطوبى في الاحوال **قوله** وما مضى
 بمحيط قال قدس سره في كاشفة وتعلق بيكي المقدر مما ياباه سلفه الشرح لا يابى
 بين سبب الفروع فاعله ان يبين الاختصاص ايضا انتهى مع ان تعدي البكاء
 بالهناك الطوبى بحيث اجمع مالا يحسن ان يجعل سببا لربك **قوله** اي في كل موضع
 هذا الفصل ثم فسر في الاربع فائدة فكل ان التفسير للبهام اذ وقع في التفسير
 وذلك كمنه الفصل مخرج او مخرج بوقى معناه مثل ان الدلالة على الشبهة بشرط
 ان يكون خبرها ماضيا فانها ماضية خبرها بغيره في قوله ثمة المقدر وقوله كفي فبما بعد
 كذا ان فاعله سوار الطنسي فان لولا الشرط وجوبها ماضية في التفسير سبيل على وجعل
 ان يكون للوقت وهذا مثل بغيره من بقاء فل عن دونه واحد ان رجلا شربها لظنة
 اذ **قوله** فمخفف كذا انما يندرج تحت لانا فمخفف سببه عام ونعم غير صالحة لانها لا تراه
 من غير مستعمل بالمعنى **قوله** واذ تخرج الفصل من قبل تجا فبما في الفروع **قوله**
 واعتبر على الفصل يجوز ان يراى بالفتوى العاقلان على طريقه تطيب بالكثرة على انما

بغيره مما لا يلائم لان علة البكاء
 هلكه بان سبب وان ايضا السطر الخ

في التلخيص

على النزاع في الشرح المتعلقين كذا جعلت وسكنت وبكيت وتركت على ابراهيم وع
 يكون الاخير كالثاني والبقية كالاول عند البعدين والاول هو الاول والبقية كالثاني
 عند الكونيين **ق** اقتضا على اقل مراتب التنازع واولها **ق** معمول للفعل الاول
 اتفاق فلا يخرج في الفروع بين الفريقين سواء اعتمد التنازع بين الفعلين كما اعتبر
 بفهمهم او لم يفهم **ق** اذ هو يستحق قبل الثاني او هو طالب ولهم مطلوب وكذا هم
 مقصود او هو مؤثر ولهم قابل فالخارج مرتفع **ق** ومنه تنازعهما في انه يجب
 احدهما يتوجهان اليه بوقوعه بخصوصه وبوقوعه فالتسوية وانما قلنا بالعدول
 ليدخل فيه حسبي وسببهما فلفظي الزيدان منطلق ولا يخفى ان ذلك التوجه
 في التوجه الاصل والطبع او بحسب التصور السبق على التخصيص بمرتبين اذ التنازع
 بالفعل حال تحقق الفعلين لوجوده ان كل منهما مفعول ولا حال التصور الذي هو
 للتحقق **ق** ويصح ان يكون هو مفعول في ذلك الموضع اذ لا ياتي به حيث انه
 واقع في ذلك الموضع ان يكون معمول لكل منهما ليتصور التنازع ولا يخفى ان منطلق
 في حسبي وسببهما فلفظي الزيدان منطلق لا ياتي بوقوعه معمول للفعل
 الثاني بل ياتي عن ذلك شئيه معمول الاول والتعلق بين معمولين وان
 الفهم يحصل بالفعل في حيث اذ واقع في ذلك الموضع ياتي عن وقوعه معمول لا بفهم
 ذلك الفعل نظر الم في بينهما **ق** لانه حرف لا يصح اخاره اى استعاره كاستعار
 الفهم كنه اقل او قبل ان الفاعل هو تكليم وهو لا يستمر في كذا فمفعول لو كان قبل

انما هو ان كان الواجب هو التنازل بالغير الغائب كان الامر كذلك فالناسب ان
 يقال لا يمكن الاظهار بالطريق الاتصال فلان الغير لا يتصل بالباقي اذ هو
 كبره والباقي على الاجزاء او اما بطريق الانفصال فلان في صورة محتسنة في
 وكل من الغائبين الترتيب الغائب احد العاملين الا في معمول لفروته ملحق لا يمكن
 الغائب ولا يظهر ان الغائب الا بالكون او بالافعال في الفاعل لانه في هذه الافعال
 متوافقين في اقتضا الرفع انا اذ كانا متينين ففهم الاظهار كقولك ما قرب
 الالائه وما كرمته الا بالكون ولا يخفى ان عدم حصة القطع في بعض صور الغير كان في
 عدم حصة التعيين **ق** ومراعاة حكمه بالتنازع الى ان التنازل ما هو بغيره وهو كذا
 على راي الكوفة فيكون قاض الاصل البقاء واما حكمه اقتضا معمول فلتفهم اليه
ق فلهذا خصنا باسم الظاهر ان قلت حكمكم الظاهر الواقع بعد الا في عدم امکان
 الاظهار الغير مختص فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جواز القطع بالاظهار
 فيمكن ان لم يستعمل الا بطريقه اذ كان ينبغي ان يكون ولا يخاف بان نوعي كونه
 لا الكلية لصحة كونه على تقدير اطلاق الاسم **ق** واما على من ذهب بخبرها فلا يمكن قطعه
 لان طريق القطع عندهم الى حال الشيخ الرضا فيتم البعثة في هذا المقام اى في مقام ما
 ضرب وما كرم الا انا اذ لا يندب ما بعد الكس في منزه لانهم يوافقون في هذا
 اذ في حجب كذا في الاظهار وهو لا يستعمل الى كذا **ق** فقد يكون النظام يجب

في قول المصنف الاصل في بيان الفعل والشيء
 في قول المصنف جواز ان لا يندب الا في الظاهر
 في قول المصنف جواز ان لا يندب الا في الظاهر
 في قول المصنف جواز ان لا يندب الا في الظاهر
 في قول المصنف جواز ان لا يندب الا في الظاهر

حكم

اللفظ ونحوه وجب ان بيان القسم التام فيكون كذا فلو ان اختلف
 المتعدد الذي هو جازع اعم الى ان يفتح ركا في بعض الشئ وليس هذا
 ثالث من التام فيكون كذا لان تنازع في واحد كما يدل عليه افراد خامس وكذا ايضا
 في مختلفين حال والعامل فيه في بعض يستفاد من الغير مستتر في قوله
 يكون مرجوح التنازع الفعليين كدول عليه تبور في تنازع الفعلان لان
 العامل في الغير فيكون هذا التركيب من هذا انما في ان العامل فيه فعل هو
 في لغة اي لغز الطالب في المطلوب وعدم لزوم الفصل بالجنس وروحه كاستعمال
 الشيخ ان قلت اذا كان الغرض مرجوحا كان ينبغي ان يوفق بجواز الشرط عند
 اجتماع اه ان الشرط والقسم لا جواب القسم من ان التبيين لا كرك فينا
 الغرض مرجوح عن مرجوح من مرجوح والغرض والقسم من اداة الشرط في رتبة
 القسم في انقضاء القسم **فقد** جواز اخر قبل الذكر في العدة بشرط التفسير
 اعلم ان الغرض من التفسير كان محض في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في
 السن وغيره ثم لا بد من جواز التراجع في جواز الاظهار قبل الذكر لان محض
 في كونه مرجوحا وان لم يكن محض فيه بل كان مذكورا كونه فاعلا او مفعولا ان غير ذلك
 فتمت من نفع وان كان في العدة لان التفسير ان يكون مرجوحا فلا تنزل العدة
 ومنهم من جعل العدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل من التام في الاظهار قبل
 الذكر فوجاهة في العدة وان لم يكن مضافا **فقد** ولزوم التكرار بالذكر وليس
 لانه في ما يفسره **التكرار**

قوله هذا اذا كان التفسير في العدة
 وهو ليس بواجب في العدة
 بل هو في العدة في العدة
 فاعلم ان العدة في العدة
 وهو ليس بواجب في العدة

فعل نعم

التكرار في المفعول في نحو سبي وصيتهما المطلقين الزيدان متعلقان بغيره
 افراد او متشبهة **فقد** وكونه في ظرف لا في ظرف **فقد** لان لا يجوز حذف الفاعل منه مفعول متشبه
 قد اعترض عليه بان الفاعل في حذفه على مفعول كذا على نحو ما في كذا وكذا في كذا
 استحقاقه حيث حذف بهم هو فاعل عند سبيهم وفي نحو افرقوا وكروا النعم كذا
 وكذا في الاول والاول في الثاني بسبب التباين كسبب وفواحيه بها العاقل في الاول
 احصه وقد تنزل الجواز فليدفع فاعل لا لفظ ولا تقدير والاعمال الباقية في باب تقدير الفاعل لامتدادها في باب
 التام في نحو نسب وفيه بحث لان يجوز في جملتنا ان لو كان كذلك لزم ان يكون مفعولا
 في مثل ضربت واكرت زيدا لانه لا مفعول الا ان كان مفعولا في باب التام في كذا وكذا في كذا
 بل فاعل في مثل ما في كذا وكذا لا بد من الفاعل في كذا وكذا في كذا وكذا في كذا وكذا
 فبان في عده كسبي وزيد من يرد فوم فهو مفعول الفاعل في كذا وكذا في كذا وكذا
 مما في كذا وكذا من يرد فوم فهو مفعول الفاعل في كذا وكذا في كذا وكذا
 عن الاضرب في كذا وكذا في كذا وكذا في كذا وكذا في كذا وكذا
فقد فلا فالك في احد بخالف قول الاظهار قبل الذكر في خلافا **فقد** وجاز ان يكون
 اخر اضية كذا لبيان قول الفراء **فقد** دوى عنه شريك الراغبين فيتم نواحيه الماعلين
 على مفعول واحد وهو غير جائز وذلك لان مفعول النعمية بمنزلة اثارها الحقيقية عندهم
فقد ورواية اخرى غير مشروطة عند قال الشيخ الفراء في الصحيح في كذا وكذا في كذا وكذا
 وهو ما ذكره في كذا وكذا في كذا وكذا في كذا وكذا في كذا وكذا في كذا وكذا
 الرواية الصحيحة

والجواز في باب
 في باب

اتصال به و يكون مع جازاته جاز اتصال الفاعل بالفعل خلاف الفراء فانه لا يجوز ان يقول
 انما فعله او بان يقول جازا اعمال الثاني فخط في جميع محاماه خلاف الفراء فانه لا يجوز ذلك فما
 اقول انما في طلب الفاعل فانه يشترط **ان** يستغنى عنه شرطه استغنى عن كونه لتقدم ما لا
 عليه **لان** لا يجوز حذف احد مفعولي ما يستلزم لان مفعول بالحقبة مفعولان مفعولان لا مفعول
 احسان والعلم فلو حذف احد مفعولي لم يترك مفعول بعض الاجزاء المفعول الواحد والآخر
 عليه بان يجوز في السنة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول بمراسمة
 قوله ولا يحسن بان الذين ينجون بما اتوا به من نفسه هو خير لهم اي ينجون
 هو خير لهم **لان** لا يجوز حذف الاخر قبل الذكر في النقص اعترض عليه بان الله سبحانه لا يفرق
 قبل الذكر في النقص في الفاعل هو افعال صرفة وهو فصح ما مع ان افعال لا فاعل قبل
 الذكر في النقص لا يتفق عدم افعال مطلقا لاجل افعال بعد الذكر كمن فانه يترك الفصل بين
 الفعل والفاعل بالشيء هو قبيح **لان** على ما ذهب اليه من ان الفاعل هو الذي راعى اتفاق المطابقين
 ولما كان كذا وجها موصوفاً من قولهم ما هم اقرؤا كما يري على اعمال النفي والامر من عمل
 افعه الكلام على الوجه هو صريح **لان** الان يمنع فانه اي اخر في جميع اوقات الوقت منع
 فانه **لان** وهو لو اخر فانه خالف المفعول الاول وما قبل المفعول الاول بكل واحد بعد
لان ولو اخر فانه خالف المفعول الثاني فالشيخ الرفيع جاز خالف المفعول لمرجوعه اسم بغيره
 بغيره قال في فان كانت واحدة وقبل ان كانت والضمير لاول فبيد صحتها
 اباها الرتبة ان مطلقا وفي التوزيع بين الفرق البين بين الماهل والنوع **لان** لا ينعى انما يجوز

انما في طلب الفاعل فانه يشترط ان يستغنى عنه شرطه استغنى عن كونه لتقدم ما لا

التنازع

التنازع لا ينعى على ان ما قبل المفعول الاول بكل واحد لا ينعى عليه وما استدل له بان
 لما قبل المفعول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والامر من عمل كل واحد على وجهه
 وهو مفعول المفعول لانا نقول كذا في لغوة اكثر الوزن **لان** في معية جمعيت
 زنه كمن وانما بان زنه كمن كنه وهماء هو هذا **لان** وقول امره القيس خرج باسم
 تنبيه على قوة الاستشهاد وهو ضرورة الجواب عنه وقول كذا في بدل او بيان الفعل **لان** على قولهم
 نوب كل من كذا في ان قلت هذا ان كان لم يطلب معطوفا على كذا في اما ان كان جملة
 حالية او معرفة او معطوف على الشلية فلا ينعى هذا الفاء قلت لا يجوز لاول لغوهم
 تقييدهم لا يتحقق الشرط ولا الاخير ان لغوهم حل الكلام على الكيفية دون التأسيس
 مع ان اول المعطوف والاعراض ينوب عن فكي وذلك لان نفي السمي مستلزم لنفي الطلب
 ان قلت السمي الطلب البين فيكون افضل من الطلب نفي الفاعل لا يستلزم نفي الاسم
 فلما امره باسم نهى الطلب خلفا لان الكفاية ينعى على الطلب لان الطلب البين **لان**
 الاستناد عدم السمي وجعل تقييد الشرط جازا **لان** وثبت طلب كذا في كل منها
 اما مضافا لعدم السمي على من ان كراه من السمي الطلب اما مضافا لعدم الكفاية
 فلما بدل عليه صريح الشرط **لان** فنعى هذا ينبغي ان يكون ان قلت ينعى على عدم حتى لا
 يجوز ولكن اسمي قلت لا نسلم ان معطوفا على كذا يجوز ان يكون جملة حالية او معرفة
 او معطوف على الشرطية وحاصل البيت ان لم يطلب في الزمان محاضرا قبل من الماهل لا
 يجوز كنه كنه بطلب في اكمال والارادة ان تبيد محمول ولو قسم مفعول حتى لا يستدل

راج

باعتبار توصيف المحرر بالمتن او باعتبار شمر اطلب في الالفه الثانية وبيان ذلك ان ما
طلبه هم كان غرضهم ان يتوهم ان طلب محرم في بعض الالفه الاخيرة او في سن
الفاعل القاطنة وعدم الكتاب على طلب ما في قوله من ولكن سمي الا ان يكون ان
ينافس في الوجه الاول بان الترتيب على اعتبار المحرر اليه الذي وهو مفيد بالمتن فاما
تقديم المحرر لا تقديم المحرر مطلقا **قوله** لشدة اتصال الفاعل بتيار عام الفاعل في شرا
معنى لا مقام **قوله** كل مفعول فيان مذكور في الترتيب بحيث لا يفرق فلا يصح لفظه على
قلنا انهم لا شمار بالمره **قوله** قد في فاعله بالمتن مذكور لان الفاعل الحقيقي فاعله بالمتن
بأنه الربيع السبق لان الفاعل بالمتن مذكور مذكور لا في **قوله** واقسم هو المحرر
باعتبار بل يتوهم اسناد الفعل الى قوله من غير مذكور فلو كان المعطوف على المحرر لا في
منع عن الغير **قوله** فعل اي الى الفاعل المحرر يعني ان اراه بالعلم بشعره او صاف او اراه
بالشعره حيث يجوز تقديم معطوف اي الى فعل مذكور **قوله** ولا يقع اي لا يصح وقوله
لان لا يقع في الاستعمال الا ان كان لا نسب ان يقول لم يقل وان لا يخص الحكم بالمفعول
الثاني في باب اعلم لان الثاني في اجناسه يقع في الاستعمال مقام الفاعل المفعول
الثاني مثل ان المحررين هو زه او قود موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون مسمى
الامام سندا الى شي اخر نعم لا يجوز ان يكون سندا الى كل الامام **قوله** والمفعول
والمفعول لا يمكن ان يكون مفعولا محمدا على غيره فمقدم لا اختصاره لتبني على صحة الاقوال
ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اتم منه لا امتناع في مذهب المحمديين وان

الكل

الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون في ما في رة من جواز قيامها مقام الفاعل
بالامام قبل الامام ايضا لا يقع لان ليس من ضروري ان الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقام
فعله المفعول **قوله** لان الغيب في شمر بالمتن لا في تقدم الامام الاول على الغيب لا
بما لا ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان الغيب في شمر بالطريقة لان نقول
ويعمل الاشعار بالطريقة بنفس اللفظ ثم يجوز بنا فيس يجوز اشعار الترتيب بالغيب
وقبل ان المفعول لا يقع مقام الفاعل كونه جواب لم ولا يصح السؤال بغيره بل هم حكمهم
ثم اعترض بان بوجوب امتناع ضرب للثواب فيقول بان المفعول جواب لم وون
اجمروا حكمهم وان قيل ان يقول ايضا ان لم جوابا عن سؤال من انه الفعل مذكور كيف
ولو كان كذلك لكان مفعولا مذكورا فمفعول لم مفعول لم جواب لم ان مع عامل
يصح ان يذكر في جواب السؤال عن الترتيب كما اذا قيل لم ضرب فله ضرب للثواب **قوله**
نبي خلفا لكونه نبيين وبعضهم احضرين فانهم نهوا ان او لا استدلال بالقرينة
في قوله لا انك على الخواص بالنسبة وقراءة اي جعفر الذي لا يخفى قوما باكانوا اكسبو
وقراءة عامهم وكذلك في المؤمنين على افعالهم **قوله** لشدة شبهه بالفاعل قبل
لباء الفعل محمول وكون سنده اليه حقيقه ولا غيره مما لا يصلح الى غير الحقيقه
في الامكان وبيان معنى قوله لم لا يصلح الى اسمي رابع المكان الحقيقه ان الكلام فيجب اذا
بين الحقيقه واسمي رابع على معنى الحقيقه فمعين لان الكلام بالحقيقه فمعين في المكان
المتن على ما في الخبر ان يقال ان السنده الى كسبه مما لا يخفى ولا يمكن ان يكون الفاعل مع وجوب

وَالْعَالَمِينَ

قوله من عادى آل أبي سفيان فبني يهودي كقول غيره
مع اللفظ العام فبني آل الروم فبني بني
لغة و هو اسم جماعة فبني

لفظي اصلا بمعنى ان العبادة وان كانت ظاهرة في سبب العوم لكن كراه عموم السبب
 اما باعتبار ان الاسم ابلغت معنى الجمعية فصار كجس فنيا او باعتبار ان سبب العوم وان
 كان اعم من العوم لسبب كراه وهو هو بتورية المعاصم واما القول بان العبادة
 وان هيئت على كمال اقامه عموم سبب فغير ظاهر واذا كان الذي يقول اصلا فلا على انه نعم
 ان كراه بالعمل للفظية نحو كراهية اجزاء وكبر كبريان واخوانه لما يقتضيه التورية فلو كان
 محسب كبره فذلك لان الذين لا ينتقل عن السواحل للفظية ارضوا النواحي
 وكان اراؤه بالمال للفظي ما يكون يؤثر في المعنى فذلك لان الظاهر ان كونه لفظا يؤثر
 فيه وكان ان يقول ايضا ان كراهي الزيادة لعموم وان العبرة اعم من ان يكون صفتيا
 او حكما بان قلت ينبغي ان لا يجوز العطاف على كل اسم ان بناء على كونه مرفوعا على ما لا يند
 فلتقل جواز كل معنى على نهم ان اسمها كان بناء ولا يجب بان ان لا يغير معنى كونه
 فكانت كالحروف التي فيها التاكيد اما اولها فلهذا قول اسمها في حد بناء واما ثانيا
 فلان في رسم طاعة الشبهة لجواز العطاف على كل اسم لا التي ليس اسمها
 معينة بمعنى كونه لا يصح جواب عنه بان العطاف على كل اسم لا يبر على مجموع كونه
 فلهذا اسمها لان الغلبة ^{سابقة} لا معدلة الموضوع **فقد** وثاني فسمي بناء قد
 بناء بان ان البناء مشترك معنوي لان لفظ البناء مشترك لفظيا كما ذهب
 اليه الشيخين ^{سابقة} لا انهم استعمل اللفظ مشترك في معنيين **فقد** او الحسنة لفظا او

والله اعلم بالصواب

زيد يمكن فيه ان ضارب في زيد ضارب ابوه يخرج عنه لان مسند لا فاعله لا لا محبة مع ان
 ضم الاسم لان يقال ان الضرب هو مجموع اسم الضرب و فاعله لا اسم الضرب و قوله كمن
 كما لم يكن مجموع فاعله لا الضرب اجري الاعراب على الضرب لا على الضارب او يقال كراه
 بالاسماء لا محبة انعم من ان يكون اسما لا محبة انما كان في زيد فيضم والاصل ان لا ينفذ
 وفيه نظر لان ضارب بالاسم لا شئ اصله لان لا اسما هو النسبة التي في ذنوب
 ضارب لا فاعله ليست ذات ولا في هذه على يقرب في زيد يقرب ابوه ويقرب في زيد يقرب
 ويقرب في زيد ابوه يقرب مع انما ليست اضمارا للزيد **قوله** اي يقرب الاسم ان قيل التجهيز
 عدوى فلا يؤثر قالوا لان نفس الابداء يحيل الاسم في هذه الكلام تحيلا او تقديم الاسماء
 اليها واسماءه الاشياء في تلك العوامل في كلام كرم على ما لا يثير عنكم لاثباته والعم
 الخاص يجوز ان يكون علته مع ان ما جعل اول امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا
قوله ليس الا شئ كما في قسم الثاني من محبة او بسبب البسبب كما في القسم الاول
 من محبة وانما قال ذلك ليجري التجريد الذي يكون للشيء **قوله** فليس محبة الابداء
 عامل في محبة او حكمه لطلبها على السواء **قوله** وقال اخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ
 الرافعي وهناك قولان اخران فكان من سببه لم يقيد بها **قوله** لان محبة ذات والحق حال
 من احوالها على ظاهره النفس فيكون منسوبة زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل
 فيبين ان يكون اصل التقديم اجيب بان تقديم كمن في محبة النفس كونه عامل في محبة
 عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المحمول وانما اعتبر الامر اللطيف هو الامر المحسوس لان

الامر اللطيف خادى والاعتبار بالطاري ومن قطع عليه بان الفعل مجازي الى الاسم
 والاسم مستقر على الفعل فادعوا في محبة المحبة منها تقديم ان قص بالكان **قوله** ومن
 ثم اسند بطريق الاستدلال الى الحكم البديهي فان الحكم الذي يستخرج من شئ وشئ
 بالكان جاد في امره زيد انما لم يزل في امره رجل انه لا يدان بياقش في اصالة
 تدير لوجوب ما يقرب اعلم انهم اختلفوا في جواز في امره فبان من بعضهم لان
 الضم الى محبة وليس التقديم وجوبه الا في ان الضم الى المحبة في البسبب بالانصال
 بالمحبة على حكم محبة وقد جاء في الكتاب **قوله** راجع الى **قوله** وقد يكون محبة انما لم
 يقدم عليه فواضح لزوم تقديم محبة على غيره وعكسه صحيح انما سبب المحبة التي
 قدمت انما لا يلزم الا شئ ربي وبين الاصطلاح الاخرين ومما يقرب محبة
 واخره ان محبة من بين من لفظه قد في قول قد يكون محبة بكرة وفي قول والحق قد
 يكون حله وليل يلزم تقديم ما يستلزم على محبة على كذا يظهر عند التفصيل **قوله** وكذا
 انهم اتفقوا بان الحكم على الطبيعة مستفادة من محبة بل هي محبة ومن حكم
 عليها بالافان مستفادة من كمن غير ظاهر **قوله** بوجه ما لا يثير او صفة لما كان التخصيص
 في الكثرة كذكره كان لا شئ يقول انما خصص قبل ولعل دون الا لان لفظه ما
 في الكثرة كذكره كان لا شئ يقول انما خصص قبل ولعل دون الا لان لفظه ما
 في الكثرة كذكره كان لا شئ يقول انما خصص قبل ولعل دون الا لان لفظه ما

فان كان الامر على ما ذهب اليه من كونها صفة لا انما كانت
 فلا يكون الحكم عليها صفة لا انما كانت
 فان كان الامر على ما ذهب اليه من كونها صفة لا انما كانت
 فلا يكون الحكم عليها صفة لا انما كانت

قوله وبما عطف على قوله بان في و من جملة الابداء باللام من الانسان انما جسم نام
 غير من جملة جبروت الجسم بها خصصت لغيرها فلو كانا جسمين لكانا جسمين
 الابداء بتخصيص وهو جبروت ناطق وبما عطف على جسمنا ما بالهم لان يترك بين
 التخصيص والافق لا يشتركان في الفعل والخصوصية الثاني للتعريف في نفسه ان قلت ان
 من به التخصيص بالصفة فمن انما هو قلنا من باب التخصيص بالعموم او لا يثبت
 فوهما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم غيره من جملة الابداء لانه لا يثبت
 عدان على كل واحد بوصف العبد بالعموم من لم يثبت لانه لا يثبت بالعموم هو الحكم قلنا فرق بين
 حكم الحكم وصف الابداء فان الحكم بان لا يثبت نصف الاثنين ستميم لانه لا يثبت بها صحيح
 فيكون نظري بل كافر في ان بان قلت فرق بينهما فان عموم في كل واحد جاء من قبل
 كل وعموم كمال فهو وضو انما جاء من قبل الصفة لان الكثرة هي صفة يعم قلنا الصفة
 جاز لتخصيص الصفة لا التعميم **قوله** فان الحكم بهذا الحكم يعلم فيه ان لهذا التخصيص
 هذا الحكم لان يعلم كون احد منهما في الابداء والاضافه هي صفة هو الاضافة هي صفة في كل
 وفي ايضا ان هذا التخصيص في اصل في الابداء في ان يثبت الابداء به مع انه صحيح
 فثبتت وكهف يعني ان كراهه بالتخصيص هنا التبعين بقطع لاهتمام او اعتبارها
 فلا يراه ما قيل من التخصيص هنا لان التخصيص ان يجعل لصفة في احد شيئا لاسيما
 اشارة **قوله** فان لانه في جميع كراهه خلاصه هذا الوجه جاء في الابداء بالكثرة في
 الطبيعة فان لانه فيها بل هي ام واحد **قوله** فهو غير جبروت جبروت فان في معنى العموم
 لان الطبيعة الثمرة بتعريف التخصيص على الطبيعة الجبروت فيهم الحكم في قوله اولان
 قوله ان جبروت فضل على فرد اخر من جبروت من غير خصوصية علم ان التخصيص لغيرها

انما هو من الصفة انما هو من الصفة
 في معنى الصفة
 في معنى الصفة

باعتبار

باعتبار الابداء في انما فيهم الحكم اولان العبادات لما لم يدل على خصوص فرد كان كمال
 ان يراه اجمع حرا من انما جميع بل هو جميع كما قالوا فيهم لا يتفرق في الحكم كطابق **قوله**
 لتخصيصها بتخصيص بالفاعل لا يثبت ما في من التخصيص لان جعل بمنزلة ما في تخصيصها
قوله او يستعمل في موضع ما انما انما بالاشتراف ان الحكم محمول على التقديم لا التفرغ
 كما قالوا في ان عرفت **قوله** وما يخص الفاعل قبل غيره قبل من تخصيص الفاعل بتقديم حكمهم
 ان الفاعل يعبر في حكمهم محمول وحالها يعني ان الابداء كما لا يتفرق عن اعضاء الكلام او الحكم
 فحده عرفت فلا يثبت الفرض من الحكم كذلك لا يتفرق عن الاعضاء او كان الحكم بعدا فلا يثبت
 الكثرة بالافهم **قوله** فذلك يكون خبرا بالانتماء الى الكلام ما بالنسبة اليه **قوله** فثبت
 وصف يجوز ان يكون باب التخصيص بالصفة وكان ان تقول ان التبعين لتعظيم فلا يثبت
 الى التعريف **قوله** علمهم من كماله او اقبل ما يثبت فان ما يثبت ان يكون نبذ او كذلك فخص
 بالظرف وفيه يثبت او فاعلم لا يثبت ان يكون شيئا من قسمي كراهه وكان ان تقول التخصيص
 بالظرف كسب التخصيص بالنسبة الى الحكم فيان هذا لا يجري في كل واحد فاعلم انما يثبت في كل واحد
 وبلي كل لان الويل الراك و لا يكون كعدم الفاعلة بل معناه الراك في القول بان كراهه
 بالويل معناه الشرك اطلاقهم على السبب فيكون معناه الشرك بعيد فلا يثبت
 ان يقال تكبير سهم لمرعاة احد حين كان مصدره منصوبا واما اخرها في كبر وتقديم
 لاسيما اعتبار الراك او لوقوم كبر لمرعاة السبب الوهم الى الصفة **قوله** او احد سبب كراهه
 يكون في ان لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سبب لان سبب مشتق من سبب عليك كسب من

حتى قالوا انهم قولهم كان زيد افعال فان زيد افعال هو ولا فرق بين خبر متبناه وخبر
 كان وايجب ان يكون في خبر كان معنى الفعل لان كان على الزمان وهو لا يغيره على معنى
 قسبت الزمان على معنى متغير زمان فصار معنى الفعل فلم يكن به من الخبر **قوله** من غايه
 خبر لا وليس متعلقا باسم لا والالتصاف باسم شبيه بالمضاف **قوله** الكلام في نعم الرجل لانه
 للوجه **قوله** ووضوح يظهر بوضوح معمران كان في موعده التفتيح جاز قبا والافعه
 سبب يجوز في الشئ بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند خبر يجوز مطلقا عليه
 فورا ان الذين انما وعملوا الصالحات الا لا يفيج آخره اقسم على ان لا يتغير امر
قوله يمكن ان يغير تفسير المتبناه قبل لاحاقه بالمتبناه ان كان خبر عن كنهه كما في هذا
 المنكور ونحوك مقوله زيد قائم **قوله** ان كان خبرا وفك كذا في قياسه ان كان الخبر
 مجردا عن في حده استنبط يكون المتبناه خبرا جزوا من المتبناه الاول لان خبره يشبه خبر
 فيكون كذا خبرا مجردا للتخفيف وهو صفة ان كان خبرا الثاني مكررة كذا في السمع فذلك
 بهرهم وكذا ان عرفنا بالاسم كذا لم والكسب بين ورسم لان التوفيق غير مقصود
 كما في قوله ولقد اتم على التميم بسبني ويجوز ان يكون حاله الخبر الذي في الخبر وكذا
 في الخبر ويجوز ان يتقدمه مؤخر المتبناه كما في القول لجواز تقدم كمال على الحال كونه
 ان كان ظرفا وسماي ان كان غير ذلك وفك في الخبر منصرفه وكبره لان في الخبر مرفوع
 قال قدس سره في الحاشية المذكورة ان شاء الله تعالى من هذا المذهب انهم انما عشر وسبعة
 والولف ستون صاعا والصاع اربعة اقد وكد كمن **قوله** وما وقع ظرفا له جاريا

مجراه وهو كذا وكبره لان يوافق في الحكم وهو ان جعل بعضهم الظرف اسما كذا
 الظرف في خبره وكبره واصطلاحا في خبره ان بهر هذا الخبر كذا هو ظاهر **قوله**
 اي خبر الذي وقع ظرف زمان او مكان منها فوايد اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان
 لا يقع جاريا على اسم العين اي يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجنس ايضا قبل ان العين
 لا تعلق لها بالزمان وفي ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستواء عندهم ذلك
 معنى وان معنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى كونه فالحال
 ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الثابتة لان
 لا زنة كثرية ظرف للثبوتات الكائنة معها كلها فلا ثابتة في تخصيص بعضها بها
 بحيث لا يمكن فانها اصبحت ظرفا لبعضها وفي ان كون الزمان ظرفا لكل كذا
 لا يتحقق عدم الثابتة لجواز ان يكون السبع جارا بكونها معها متغيرة فذلك كذا
 في الخبر فصار معنى كونه في الخبر وثابتها ما قال الشيخ الرضوي وهو ان الظرف
 الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار صفة فان استغرق في معنى جميع الاوقات
 انشأها وكان اسم الزمان مكررة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لان استواء
 اياه كان هو لا سيما مع تكرره المناسب للخبر ويجوز نصب وجهه بنى خلافا للكونيين
 فان في عندهم التبعيض وان كان معرزة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق
 قال عليه نصب وجهه بالانفاق وانما قوله في الخبر معلوم فذلك كذا ام الجمع وهو
 الكسب الى الاستواء وحق كان افعال المستغرق لجميع الاشياء وثابتها فاقاله وهو

ما يغير أصل الكلام ويجعل نوعاً آخر وانما اتفق القوم على ان لا يجمع نيب الكلام الذي لم
يغير بالمعنى على احد فلو جاز ان يجمع بعده ما يغيره لم يرد السمع اذ احسنه لك
الغير لا يجمع بعده من الكلام بل يشترط ذلك في **قوله** وهذا من باب سببه
لكنه لا يرد ان لم يعلل المحرر بالمثل المتفق عليه نحو من **جاءك** **قوله** وفذهب بعض النحويين
بأنه سببه قبل لان من زيد معناه انما دام الخبر متساو والوصف متعين للخبر به
ومعناه الا ان يكون في الخبر بالكن في يجوز وكذا الثاني لعنى الاخبار عن القياط
يزيد **قوله** يكون مرفوع ولا يجوز تنكير الخبر مع نرفعه انهم نقل عن ابن الجاهلي انه قد ان من
يكون لان في فتح زيد او ام عمرو ام خاله ونظروا لايهم في هذه المسئلة على كل علم اللغويين
لا تنكير او لا يجمع في ضعف ونقل عن سببه جواز كون الخبر انكرة وخبر مرفوع او كانت
الكرة متفقاً للاستفهام او افعال التفصيل معدة على خبره وكذا ضعف لما قبلها كقول
رجل افضل من ابوه **قوله** او كان معرفتين الظابط في جعل احد هاتين والاخرى خبراً
انما نعت ان السامع يطلب العلم بكون وصفاً لاخرى تجعل خبراً **قوله** ولا قرينة فلو كانت
قرينة معينة للمراه لم يجب لتعريف على ابو جندب وابو يوسف انه مخصص ونسب الثاني
بالاول **قوله** لعل بالافعال التامية لعاب **قوله** اونس وبين قيل لو اريد به
النسب في التريف والتخصيص كان غنى عن قول او كان معرفتين كنه لم يكن له انساب
الوهم لا النسب في وجه التريف وفي ان نقل هذا لهم غير ضروري عند تشبه في التوكيد
في التخصيص فلكل ان يقال لم يكن له لغو ان التفصيل **قوله** او كان خبر فعلا في ان خبر

کیون

يكون فصل في علاج ما على السجدة وفتح بيان كمراء فصل صورة كما جعل ابن خنيزار
معه وبانتظار الصورة ثم قال في قوله كفوفا ما الزبان لان الخبز هذه صورة وفيه الاشارة
الى الفقه والافراز عن مجوز ما لم يوجع من اجترارها على شدة حاله وان يقال سجدت
العملية فعلا سجدت لكل يوم فريضة التعميم ان قلنا ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبز بعد الاو مضاهيا
لخوضنا في الامام لم يوجب تعميم كذا مع قلنا فكل كعبة او مشتمل على ما له صدر الكلام كاشتمال على
الشيء او معلوم حاله بالمشية على ما سبق لكثرة العلم بحال بعد الاو مضاهيا **قوله** او بالياء
فمن لم يعمل بوجوب التعميم في مثل الزبان فاما لم يلتفت الى الالتباس بالبعد والافتقار على
بناء على ان السجدة لا يعمل عليه الاستمرار مع الفقيه قبل ذكر وجوبه وخلافه الاصل **قوله**
وان تعين الخبز معرفة اي نفس لو نفس متعلق لا يجب التعميم متعلق كقولهم نذرناك
نفس في العبادة حيث قال تعين ولم يعمل اشتمل **قوله** كما استمرهم نيل كوجهي ليعتد
الخبز مضمرا في الاستمرار وفيه نظر لان المتعلق بخوض ما لم يرد **قوله** لتصدده في حبه اعلم
ان ما يقتضيه صدر الكلام كلفه ان يقع عند حبه من العمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من كل ترك
اجتهد ولما صار من غاي من الكلام مخبر لعائنه كان مستترة ما تجرته مع من المعاني
في اجتهده انه يدخل في حال ان من يقرب باخره واجاز فذلك الذي ان يقرب بغيره في ذلك
احصوله لا يؤثر في صفة مع **قوله** يكسب السلام يجوز فقها بناء على ان كل من هو مقهور والغفل متعلق
بالجموع سجدت اجتهد **قوله** ينبغي يتبين معها تقوية غاي حكمها بامتناع تقوية لزوم تقديم الشيء
على غيره فان الخبز في حال كونه على كونه عليه كونه فكل كعبة **قوله** في اجتهده انما اذا كان

عليه السلام في المنام على كثره عليه السلام في المنام على كثره

مع افراجه اعتبارا ونسبة الغير وحيد في نفسه الباطن **قوله** اي قد قال قدس سره في الحاشية
انما اجماع بين العلوية والخوفية **قوله** وهذه الصورة ترك العطف اي ان تلك الصورة
الصورة مثال اخر لا يجوز في العطف اصل من هذا اجماع مانع قلنا ان من باب التاكيد
صنفه فليس من باب توكيده **قوله** ويجوز العطف باعتبار تقوم العطف على ما يقتضيه
قوله ولا يسجد الى يديه ما عدا ما من امتناع توكيده الفاعل **قوله** معنى الشرط اضافت
بيان اوله **قوله** وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضائي بسبب الشرط
سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد في قوله
وما يكمن من ثمة فنذكر ان السببية قدس سره بجا يوافق كلامه في حيث
كلمه بجملة **قوله** او حكمه فان حكمه بجملة كونه اما بوجه ولا يراه فهو بل يراه لا يراه
بما لا يراه **قوله** وما يكمن من ثمة فنذكر ان السببية قدس سره بجا يوافق كلامه في حيث
ليس سببية كونه من الوجود فان ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونه من الوجود
على كونه ملتصقة بهم قلنا في حيث لان من المعلوم استناد الصوق الى اياه الله
واعطائه اما استناده الى كونه صا ورائه ومعلولا لا في غير المعلوم **قوله** فثبت جملة الشرط
لما كان جملة اياه اظهر في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاعل في خبره وفي جواز كون
الصلة او الصلة مانعة اريد بها ان الصلة كانت قليلة وفي جواز كون الظرف صلة او صلة
قوله وذلك لاسم الموصول قبل توكيده اجماعا يقتضيه اجماعا في حيث
وهو لا يستقيم لان جملة اياه اقل عليها جملة اياه الذي يكون احد استنادا استقامت وجملة

بحر

بحر في الشرط كمن وامر من هذا الجانب ولا هذا ان يناقش في بيان التعريف بلهم
اجنس يكون الحكم لا التعريف باسم الاستدلال وكما سلك في التعريف باسم جنس اياه
بل اجنس فتقول ان لا يقتضيه اجماعا مقتضيه فتقول الكلام محمول على التمثيل
فكان في الاسم وكذا ان التعريف بمعنى دعاء القسط يقتضيه اجماعا والتعين فالجواب
اذا ان كراهه يقتضيه جملة اياه بمعنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمة
الشرط كما سيجي حكما او ان قوله في الاستدلال لا يقتضيه الذي يقتضيه معنى الشرط
تخرج على مقتضى صحة حصول الفاعل ولا يلزم ان يوافق مقتضى مقتضى مقتضى
بما لا يراه **قوله** فيصير او مانع قوة كاسم الفاعل والمفعول الواقعيين صلة للام
الموصول **قوله** وفي حكمه كاسم الموصول كونه كاسم الموصول بل لا يراه في حكم الموصولة
وكذا الحال في العطف ومضاف اليه **قوله** او التكرار الموصوف بهما ينبغي ان يقول بل ان
العايد الى الموصوف والممطون عليه باو يفرق **قوله** الذي يابى يثنى الاغلب في صلة الموصولة
صنفه استقبال وقد صلاها في معنى استقبال ويضا وهو غير ناه **قوله** او في الدار
لبت لفظ اياه لانه به للتخصيص بين العبارتين **قوله** فتقول قلنا ان الموت الذي يفرون
منه فانما هو قبحهم ان قيل هو موصولة على ما لا يرد ان كل موت يفرون منه لظاهركم
او بوجه من حيث الشخص في الاماها كالموت بالتفصيل فالمراد كسبب وصحة حصول
الفاعل لانه او يكون موصول ضمنا قلنا قال الشيخ الرضائي لا يجب لزوم في الموصول كما
في اسم الشرط ما ذكرنا في وجوبه في نعم الاغلب في العموم **قوله** لان صفة حصول

بحر

وقوله عليه لان دخول الماء على حصة من حصة الشدة وتقتضيها التسمية
وتقتضيها اقتضاء دخول النواحي مطلقا عليه وانما قول ان لا ينافي بين الكلام
والشدة واجزاء من قبيل الاخبار هذا يعني على انباء الربط بين الشدة واجزاء
فلان ما قبل من ان اجزاء قد يكون الانسان **ان** لانها لا يخرج الكلام عن كونه لانه
ان يدعى ان ليس بشا من اجزاء **ان** قبل يعرفهم الذي اطلق ان بهما وهو سببه نقل عن
احسن قال في الايضاح منع كسبه من دخول الماء في خزان بعد من جهة النقل والقد
اما النقل فغير مستبعد كسبه في كتاب بعد قوله الذين ينتقلون احوالهم بتول على ان
الحوادث اما العقل فبغيره وقوله في مخالفة الواضح قوله لا ينافي بينكم والباكم
القبول بالمد والفتح وشئ وشئ **ان** انتم قريب الام للوقت لا الاجل
لان معنى لا يقتضي مدح والوداع في مذكورة في علم الالفاظ **ان** وقد يجب صرف قبل
لا يجب حذف اصل لانه ركن في اصل الكلام وكذا انما ليس له حمل على حذف الجهر
اي اصل الجهر هو القول بان مخصوصه بالمدح او الزم خبره لما لا يشترط **ان** ليعلم
حاصل الكلام ان حصة ما قبل في معنى كنه قطع عند وجعل اعرابها على اعرابها قبل
لان في الاضمار وتغير حاله في زيادة نسبة اللفظ للبيان والاصناف المبرورة
انما يكون نسبة لا يتم مدح او ذم او ترجم بمعنى زيادة اعتناء فكان اراء
انما صار من بين الضمات بالمدح او الذم او الترجم ولو كان كنهيا لم يبق في حصة
او حصة فلم يبين ان في الاصل وصف ثم غير **ان** في حصول استنباط سبب ان قبل الكلام

ما

ما هو عليه لان دخول الماء على حصة من حصة الشدة وتقتضيها التسمية
وتقتضيها اقتضاء دخول النواحي مطلقا عليه وانما قول ان لا ينافي بين الكلام
والشدة واجزاء من قبيل الاخبار هذا يعني على انباء الربط بين الشدة واجزاء
فلان ما قبل من ان اجزاء قد يكون الانسان **ان** لانها لا يخرج الكلام عن كونه لانه
ان يدعى ان ليس بشا من اجزاء **ان** قبل يعرفهم الذي اطلق ان بهما وهو سببه نقل عن
احسن قال في الايضاح منع كسبه من دخول الماء في خزان بعد من جهة النقل والقد
اما النقل فغير مستبعد كسبه في كتاب بعد قوله الذين ينتقلون احوالهم بتول على ان
الحوادث اما العقل فبغيره وقوله في مخالفة الواضح قوله لا ينافي بينكم والباكم
القبول بالمد والفتح وشئ وشئ **ان** انتم قريب الام للوقت لا الاجل
لان معنى لا يقتضي مدح والوداع في مذكورة في علم الالفاظ **ان** وقد يجب صرف قبل
لا يجب حذف اصل لانه ركن في اصل الكلام وكذا انما ليس له حمل على حذف الجهر
اي اصل الجهر هو القول بان مخصوصه بالمدح او الزم خبره لما لا يشترط **ان** ليعلم
حاصل الكلام ان حصة ما قبل في معنى كنه قطع عند وجعل اعرابها على اعرابها قبل
لان في الاضمار وتغير حاله في زيادة نسبة اللفظ للبيان والاصناف المبرورة
انما يكون نسبة لا يتم مدح او ذم او ترجم بمعنى زيادة اعتناء فكان اراء
انما صار من بين الضمات بالمدح او الذم او الترجم ولو كان كنهيا لم يبق في حصة
او حصة فلم يبين ان في الاصل وصف ثم غير **ان** في حصول استنباط سبب ان قبل الكلام

ما هو عليه لان دخول الماء على حصة من حصة الشدة وتقتضيها التسمية
وتقتضيها اقتضاء دخول النواحي مطلقا عليه وانما قول ان لا ينافي بين الكلام
والشدة واجزاء من قبيل الاخبار هذا يعني على انباء الربط بين الشدة واجزاء
فلان ما قبل من ان اجزاء قد يكون الانسان **ان** لانها لا يخرج الكلام عن كونه لانه
ان يدعى ان ليس بشا من اجزاء **ان** قبل يعرفهم الذي اطلق ان بهما وهو سببه نقل عن
احسن قال في الايضاح منع كسبه من دخول الماء في خزان بعد من جهة النقل والقد
اما النقل فغير مستبعد كسبه في كتاب بعد قوله الذين ينتقلون احوالهم بتول على ان
الحوادث اما العقل فبغيره وقوله في مخالفة الواضح قوله لا ينافي بينكم والباكم
القبول بالمد والفتح وشئ وشئ **ان** انتم قريب الام للوقت لا الاجل
لان معنى لا يقتضي مدح والوداع في مذكورة في علم الالفاظ **ان** وقد يجب صرف قبل
لا يجب حذف اصل لانه ركن في اصل الكلام وكذا انما ليس له حمل على حذف الجهر
اي اصل الجهر هو القول بان مخصوصه بالمدح او الزم خبره لما لا يشترط **ان** ليعلم
حاصل الكلام ان حصة ما قبل في معنى كنه قطع عند وجعل اعرابها على اعرابها قبل
لان في الاضمار وتغير حاله في زيادة نسبة اللفظ للبيان والاصناف المبرورة
انما يكون نسبة لا يتم مدح او ذم او ترجم بمعنى زيادة اعتناء فكان اراء
انما صار من بين الضمات بالمدح او الذم او الترجم ولو كان كنهيا لم يبق في حصة
او حصة فلم يبين ان في الاصل وصف ثم غير **ان** في حصول استنباط سبب ان قبل الكلام

جاء

[illegible][illegible]

حق دفع ایزد انده
 خلل ابرو کورمیه
 اصل کمال احسن
 حاصل
 حق دفع ایزد انده
 خلل ابرو کورمیه
 اصل کمال احسن
 حاصل
 حق دفع ایزد انده
 خلل ابرو کورمیه
 اصل کمال احسن
 حاصل

الحی متاهدی نیازی

در صفت اولیایه و تقی الاشرار و اولاد بی سویی

افان سرفتن جانند خوب بود اولاد نشتاد

یوی بلا اهل تجوی به حدیق اهدا نه سرفه

انی جانی جهان ترش غایب دو و زار لایتن صحر

هی نطق کی تهرت خاکدن بملک سست

فنا اندر فتاده فوق اولوف هم وند وندی صحر

دلایق مطلق طبری فصاحت اهلند سوزده

انی یعنی یا عطا دلی بخود طیار بود سدی کرد

لندی فیلکند طالع و لاف زاهی جسته اند

بانی طوفان خوب حیدر له عشق وین

الاند و نغمه کوز سنل کماهی کهنه شیانده

ناری و جبه داری غنا و لی البصائر

کرم و جوده ای انی بخارن صبر کرم

دور فک و صحر و درازت کرم و صحر

شدری او در عالی حیات بولی جهان اهل تار

اولی کلین عالم خراب اولدی رنه یا

تجربا سترده
کرم و جوده ای
دور فک و صحر
شدری او در عالی حیات
اولی کلین عالم خراب

الحی متاهدی نیازی

وهو واجب كذا لا نأخذ في كونه بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الخلق والتقدير
ليس له عايد امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتميم غيره **قوله** ولا
يجب حذف لعدم دلالة لولا عليه ولوله عليه بالقرينة اذ جاز حذفها وجوب
ولولا الشرع الا اذا خوارضت قوله **قوله** هذا على مذهب السمعين فان
لولا عليهم كلف غير متعينة من كل حين كما يرى واليه ذهب الكافي لان لولا لو كانت
مركبة من لولا افتقارها الى الثانية لم يكن حذف الفعل الواقع بعدها الا ان
يفسر كما هو شأن الافعال الواقعة بعدها وان الشرطية وجوب تكرار لان
لفظة لا بدخل على الحافض في غير العاء وجوب انفسكم في الاغنية **قوله** وقال
الزماء لولا هي الواقعة لا تقتضي صوابا كما شكك في العوازل ولا يفتي بقصوره **قوله**
مستويا في القاع قال الشيخ الرضوي بل مستويا ايضا قال القائل والمنصوح او الى
القائل والمنصوح في قوله تعالى **قوله** وبعده حال مفعولة كانت او جازية
كانت او فعلية ولا سيما في قوله الواو على الاصح **قوله** واكثر شرب السويق
السويق بيت قال في شرحه في الحاشية السويق له بفتح فساح **قوله**
واخطب ما يكون لا مير ما ياي اخطب كون لا مير ما ياي اخطب او كانت كوز
وان كان الشيخ تقدير الزمان مع ما كصد ربه ما حالوا من ان هذا مقتضا
يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم مرجع قايما على الخبر جاز لهذا التقدير
ايضا كما مره بالشيخ الرضوي حيث قال يجوز رفع احوال السوقة من غير تعين

افضل مضاف الى ما كصد ربه كوصف يكون لا من كصد ربه بل مضاف
قريب زيدا قايما وهو كذا لان نسبة الاخطب الى ككون مجاز في اول الكلام واما زيدا
بالياء ويجوز ان يعطى يقول زمان مضاف الى ما شيوخ تقدير الزمان مع ما كصد
السناء الى الظرف مجازا كقولنا له صايم ويؤيده اخطب ما يكون لا مير يوم كعت
قوله السمعين ان ان تقديره قري زيدا حاصل اذا كان عاجلا لان الاخبار عن قري
زيد يكون عقبه الغياب لا يكون الا عند حصول القرب ووجوه زيدا وانما لم يكتف بقري
حاصل من غير تقدير كان لان قايما يكون في حال من حصول كصد زمان عامله
المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجوز بطلان وان كان عامله حاصل لزم انفراد
عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا التام واذا قدر كان لم يلزم شي
من ذلك لان قايما حال من خبره الراجح ان زيد ومن تنزه الخبر وقد نوقش في
لزم الاتي حيث علم هذا ووجه **قوله** ثم حذف اذا مع شرط السمعين قد خولوا بشرط
وان كانت او ان لم تكن راجعة معنى الشوط واذا هذه لا سيما كما في قوله واذا قبل
لهم لاخر **قوله** وفي تلك كانت كثيرة قال في شرحه في الحاشية وهي من حذف
اذا مع اجمل المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العبدول عن ظم معنى كان
النافعة الى معنى الثالث لان معنى قولهم حاصل اذا كان قايما في معنى النافعة
ومن قايما حال معام الظرف انشائي فاعلموا ان هذا من هذا المنصوح لم يسمع
في كثير من النسخة ولو كان خبر السمعين بغير مرة ولان الواو في اجمل السمعين لو افتد

موقوف هذا المصنف لارتد ولو كانت خبرها لم يلزم الوالان قول الوالوف
 الطبار الا فقال انما قلت لبا ان شئها بالمال وقد لا يتفق الزوم **قد**
 وتعيينه بمكة المصنف عموم اتعاقا وذلك لان اسم جنس هو اذ استعمل
 ولم يتم قرينة تحضيه ببعض ما يقع عليه الظن في الاستدراك فمما لم يصح به **ج**
قد وهو لا يختص به بل لا يلزم حذف المصدر مع بناء مفعول وذلك
 محتج عندهم لان في قوة هي موصولة مع الفعل ولا يجوز حذف موصولة مع بعض
 صلت **قد** اي ضرب زيد اخرج من اى ما ضرب زيد اياه الى هذا الضرب **قد** ان
 هذا المصنف لا خبره كما في القسم الثاني من كتابه **قد** كونه بمعنى الفعل بوجه اشتقاق
 تأكده بكل وامثال واشتقاق تو صنف **قد** اذ معنى ما ضرب زيد الا ما بال
 يخفى ان استقامة الحكم على هذا التقديم غير ظاهرة **قد** وتأثيرها كل متبادر الى
 قال الشيخ ارض الظاهر ان حذف الخبر في مثل غالب لا واجب ان يكون فيه ان
 البوا مع ما بعده خبر لانها بمعنى مع ولو اني مع كان خبرا فكذا ما هو بمنزلة فيه
 انما المصنف لا يبيح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعراضه عن ان لو
 لان مع اذ وقع خبر لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده يكون منصوبا
 ولكل رجل وضعية قال في نسخة كسب في الحاشية الضيقة في اللغة العمار الى اي
 الارض والنخل والاشجار وهو ما كانا به عن بعضها انما الضيقة انتهى المصنف كاز
 وحيث كره من مائة ان قلت لا يجوز رفع الخبر الى صيغة المجرى لظهوره

منه

والله
 الحق ان كل رجل ان لم يقصده انك المصنف واضح فان معنى ان كل رجل
 مع ضيعة ذلك الرجل قبل في توجيه التقديم كل رجل مقرون به وضيت على ان
 يكون ضيعة معلقة على خبره فيجوز له ما سجد خبره فيه انه يلزم قلت
 حذف المذكرة مع كونه وجواز الرفع والنصب في ضيعة كما في حيث انا وزيد وعم
 الا انه ج في القاعدة المذكورة لا ضيعة ليست معلقة على مبتدأ ويمكن ان
 يجابا ما عن لاهل فبان حذف المذكرة مع كونه جائزا وما عن المنة في فبان
 المصنف لا يدل من فعل غير كقول علي بالواو وما عن المنة في فبان امره
 العطف على مبتدأ انظر الى الصورة **قد** اي كل رجل مقرون مع ضيعة كما نقول
 زيد قائم وعم واما لم يقل رجل كل رجل وضيفة فمما كان كمال نظام لان
 اهتم منى فمما بعد الموقوف وليس بعد موقوف لفظ خبره ولا يجوز ان
 يجعل الموقوف له مسجما لان من يتقدم المبتدأ قبل لهذا الحكم حيث بان
 حيث كونه خبرا عن زيد وحيث كونه خبر عن ضيعة فهو من حيث ان خبر عن
 زيد جاز ان يقال وضيفة كونه وسره ويكنى في النجاسة حيث **قد**
 ولا يبرها كل مبتدأ يكون نسابة وشيئا للتسم فان تعين ليدل على تعين
 اهتم ضموات الله لا فعلن كذا لا يجب حذف خبره **قد** نحو لمرك لا فعلن كذا
 فيسقط لمرك في قسم السؤال نحو لمرك لا فعلن **قد** اي من امر فوعات
 انما ربه الى ان قوله خبره ان واظهار ما قبله انما حذف الخبر بمرتب ما سبقه فمما

خبره ان
 واظهاره

طولا فالنظا ان يقال ان ليس متعلق بمفعول كسب اللذة كما قال النول بل هو مفعول كسب
الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لما تارة لم يستل اليه ذلك الفعل وتعلق به متعلقا محضها
واما وصفه بكونه مطلقا فمستل عن القيود التي يفيد بها غيره من جنس لا يخفى ان
لا يظهر وجه التسمية ولا التقيد بالقيود قالوا في ان يقال انما نحن راى الشق الاول ونحو
ان المفعول المطلق هو حاصل العمل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد خرج السبب بغيره
سره في هذا الشق مطول الرض بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر فيجب على المفعول
المطلق بغيره من كسبي وعدم التميز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة ذلك
المفعول ما فوه من اللغوي الذي هو مصدره غير ان كان غير متاثير ولا يقع بكونه مفعولا
الا ان حاصل المصدر والفعل كذا وقد يشبه اليه قدس سره حيث يقولون امره بفعل الفعل
فان انما يعمل الادب حصر النجاة انما يعمل في الحنة وقال الشيخ الرض يجوز ان
يجعل كمال واخذ في انما يعمل فيما لا يحل مفعول به فبه مفعول به ايجي في جاني زيد راكب في
مع فبه راكب انما هو مفعول راكبا وبما لا يستثنى وهو مفعول بشرط افراد وكنهم
اثر والتخصيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اصله والى
واحال ليست كذا لان تعلقها به بواسطة انما هي لربته فاعدا او مفعول وكنه المستثنى
لان تعلقه به بواسطة ان يخرج عن امر يقع مفعول على سبيل الاتفاق ومن هنا اخذ من
ان تعلق انما يعمل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توهيه جعل التفسير
في انما يعمل العمل وفي غيرهما تبعا **فان** لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها ان لا يصح

اطلاق

اطلاق اللغوي فلا ياتي في اطلاق المفعول العرفي على الحنة ان قلت من ضرورة صدق التسمية
صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق التسمية وانتاج صدق المطلق قلنا مطلقا فلهذا التسمية
فمن مستثنى به ووجهه وقد لا المفعول كما في زعم من الظاهر **فان** اسم ما فعل فاعل حقيقة
او حكم فاعل في ضرب ضربا على صيغة المجرول **فان** بحيث يصح استاذه اليه على تقدير كونه
او متخايج **فان** شبهة كسواء كان بطريق **فان** والاشارة فلا يبطل الطرح على ما ضربت ضربا شديدا
فان لان يكون مؤثرا في كسبه اليه بغيره فيشكل عليهم فقول لا تفتقر **فان** وانما
تبه لفظ الاسم قبل اغا زبده يخرج ضرب الثاني في ضرب فرب لا شيء فلهذا مشككهم انهم
عليه بان لا حاق به فكر الاسم لان فاعل احوال كلام فاعل قال ما فعله كان في قوة اسم فاعل
وبان ان ارد بضم فعل ضربت قوله والكلام بان جعله ان الفعل لا يتناول القول بل يتاخر في ظاهر
اصطلاحهم ولا يمكن ان اخذ في ما فعله لم ينجح اذ اخذ في مفعول اسم ولو سلم التساوي
فقد باعتبار مفعول اسم فاعل يخرج به وان ارد بضم فعل مفعول الذي هو الضرب كما هو الظاهر
اجعل عليه ان فعل مفعول لا يصح ان يشبه اليه لان ذلك مفعول مدلول تفعي وهم لا يجوزون
صنفا اعدوا لا انفسه على ووالها نعم يجوزون صنفا اعدوا لا اعطاه تفعي على والها كما يتا
ان ضربا في ضرب ضربا فاعل الفاعل ولا يبعد ان يقال انما نحن راى الشق الاول ونقول الفعل
متساوي القول قطعا ولا يخرج من ذلك قولنا ولا نعط ضربا باعتبار ان مفعول ليس كما لا
الا انما طالبه مفعول لا تفتقر كما حققه السبب بغيره قدس سره فاضح الاخر ان يفتيد
فان لان فاعل العمل هو كونه لما قبل ان هو يقول لو لم يره ليعجز ايضا لانهم يجوزون صفة

اطلاق

انما لو كانت افعالها على ما كان في سببها من غير فعل في المصدر لكانت غير ما
 لما في حكمها كالاولى من غير الراكب اراه بالمصدر اسم كحدث كجاري على الفعل والاسمى لان
 مصدره ارجع وهو كل رجوع الفعل اليه لانه من غير السبب او كل رجوع الفعل
 على سبب الكوفة وقد يطلق على المفعول مطلقا لان في الكلام مصدره وانما قلنا في الغالب
 لان قد لا يكون مصدره ارجع اما ان يدل على كثرته كقولنا ارجع ارجع على كثرته
 فرب انواعا واربعة **قوله** وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاح حكما واعم وكل التعميم
 اما باعتبار كونه ذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاده بقوله او اسما مطلقا على
 قومه فمذرا فالفعل المذكور حكما يشتمل على المصدر الذي فيه معنى **الفعل** بل كراه ان يقع
 الفعل بشتمل على الراجح لم يره اشتغال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والاخر في مثل جئت
 وفرت شيئا اذ انما يرب عن الغرض بل اراه ان تخفف الفعل باعتبار جزاء الذي هو متبوع
 تخفف لدول الاسم **قوله** فكم من حيث ان بيان للجزء والتخفيف في دخول المثاليين و
 خروج كرهت كرهت لان الكراهية التي هي مدلول للفعل مغايرة للكراهية التي هي متعلقة
 في التخفيف لتقدم وتأخر شيئا وكذا فرت ما ذهبنا لان الغرض وان كان نهو لانه يجب
 التخفيف لكن لم يكره ان يرب من حيث ان نهو لغرض بل من حيث ان علل لا يقال قبل الاقاه
 يخرج ايضا كرهت كراهية فلما حاذوا الاخر الى اعتبار التعليل به لانا نقول قبل الاقاه
 من تحت ال بة وتوابد فلما من لا اعتبار به وان اعتبارا **قوله** لان كبري التاكيد
 ما هو كسنة حقيقته كخوفت قربا فان كبري الغرض كدلول على بغيره لان كبري التاكيد والاعانة

وقد مر

ايضا

ايضا فلو قيل ان كبري الفعل كان مسبوقا فاذن في نونهم السوا او في نونهم
 النجوز وحسب حمل نونهم وكلمة موسى تكليم اي كبري نون لانهم جاز بانهم به
 بالتكليم لموسى عليه السلام **قوله** ان لم يكن في نونهم نون فاذن في نونهم من الفعل المصروف
 بل لم يكن ان كان كبري وجب تحقيب الزيادة بما يغني عن التنوع والتعدد وان كان النوع
 وجب ان يقال بل فور على بعض انواع الزيادة غير العدد **قوله** ان دل على بعض النواع
 او كلها سواء كان النوع مفردا بخصيصه او مجزعا وكان في مفردا من المشتج
 فكم هو صوفيا كقولنا عمل صالح او بدونه كقولنا عمل صالح او في لاسم العدد او من العينة
 كخوفت وفرتين او في جملة الدالة على كثرته كقولنا كثرته او غير الدالة عليه كخوفت
 عليه كخوفت انواعا او على الغرض او بعضه وكخوفت اي الغرض وقد مر غير ذلك فان
 ابا واسم التخصيص بعض ما يضاف الى كبري ان يقول انما صنفان المصدر فتران قدلا
 غير تقدم والغرض اس الغرض الذي ينبغي ان يسأل عنه بان اي ضرب **قوله** ان على
 عدده اي وفرت او كثرته بغيرها او بخصوصها سواء كان العدد
 مفردا من العينة واللفظ الى كثرته حقيقته كخوفت او مجزعا كخوفت
 فرتين سواء كان اي فرتين او فرتا بسو و هو مجاز عن الغرض
 بعلو الالية ولا يخفى ان النوع ايضا او مفردا من كخوفت كثرته او من العدد
 المربوع فكم تميزه كخوفت فارتا وكخوفت فرتا فاحملوهم ثمانية جملة
 او بدونه كخوفت فارتا كخوفت فرتا او كخوفت فرتا فاحملوهم ثمانية جملة



البنية اي قطع بالفعل وجرت به فطرية واحدة فيسقط خبره ووجب اخراجه به ثم يرد في اخره
 به مرة اخرى فيكون قطعان او اكثر بل هو فطرية واحدة لا يشي فيها النظر وكذا قولهم قطع
 البنية اي جرت بان تقطع وقطعت به فطرية فالبنية بمعنى القول المصنوع به وهو ان الام
 فيها في الاصل للبرية اي نقطة المصنوعة التي لا تراه وفيها فتقول التعمير الاصل في معنى هذا
 المصنوع ان يجعل كمنه المصنوع لان المصنوع هو الكلام بجملة في قولهم **وقد** ويسمى هذا ايضا
 من كذا خبر **وقد** ويحذف اليه خبره ويضاف اليه خبره لان الام في كذا
 النسبة للعلية لا للاصل اللهم الا ان يعرف عن الظاهر ويجعل للاصل كما قال قيس بن مسهر
 ولا يرد في بني الموح **وقد** اهل الب لا اليه من التولية لانها مأخوذة من لبس **وقد** فحذف
 الفعل اليك في كل لغة في السبعة من التولية فيستخرج الاستماع كما هو وجه بحث
وقد يجوز في فعل واحد وهو مفعول في الضمير فيكون في كذا وليس في لبناء
 بلية مضاف الى نظيره **وقد** المفعول به قال احمد انما هو في لانه اوقع الفعل به او تعلق
 به ذلك ان تقول ايضا لان اثر الفعل به او العطف به وقيل ان كسبه لوجه الفعل لان
 لا يحرر اسباب وجوه اهل **وقد** ولم يذكر اي الهمك ان يقول لاصاف اليه لانهم
 يحررون صفات المذلولات المضافية على هو اليها كما ذكره في مناقشة لان اسما يستخرج
 على قد يكون مفعولا في وقوع الفعل عليها من صفات مذلولات المضافية بل من صفات مذلول
 الله التولية **وقد** واهمراه بوقوع فعل التاعل عليه تعلق به تعلقا او اثباتا واهمراه بغيره
 باول خبر في الحال والتعير واستثنى حال كمن اهمل بوقوع فعل التاعل عليه تعلق

في المفعول به

وليس

بال

بالمتعلق الراجح لا يتجوز ان يخرج تعلقه ظاهرا لا يقال ينتقض التولية به وفي الخبرين
 وعمر لان نسبة التعلق اليها كناية وكناية لا يسمى تعلقا ولا يسمى ظاهرا فالمراد التعلق
 بغير الفاعل وعمر فاعل حقيقة وان لم يسمى فاعلا لظننا انما هو كذا خبر به وعمر
 فليس عمر واما قصد جهة فاعلية بل قصد جهة مفعولية اي تعلق الفعل به من حيث هو
 كذا يقولون في مرتبة خبر الراجح لا يقال لا يخرج اخر اجبه لانه مفعول به لان تقول لا يسمى
 ان المفعول بطلعه في احوالهم بل هو مفعول به كذا خبره وكذا في المطلق وقد
 ذكر في الشيخ الرضوي ان المفعول المطلق عين فعله في مثل **وقد** فخرج به معنى زيد في ضرب
 لا يتجوز مفعول به بل التعلق كمن في معنى اخر اجبه مثل **وقد** فلا يرد لعل محذوره نظر ان فعله
 كذا مفعول به وقد يتغير بمفعول به وكذا استبرأ الفاعل على كذا مفعول به في احوال
 اصل الاء فانها في الاصل للمعطى وموضع انشاء الكلام **وقد** واما وجوبها في نظر
 وكذا فيما اذا كان مفعولا لما قبل الاء التي في جوابها فاما لم يكن من مفعول جوه كذا خبره
 فلا يلزم في تعير **وقد** كوقوعه في خبره ان كوقوعه فعله فلو كان المفعول لان تعير
 وبيل في الظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موقوف يكون مضافا
 ان في الظاهر **وقد** تخصيصها بالذكر كذا خبره وان وكذا العدة لا يقتضي احم **وقد** وجوب
 احم في باب الاغراء والاشارة في سيرة في كاشفة اما تعريفها لاولاد بعد ما شربها حيث
 كان كذا في كذا احوال ان الذكر ويخبر احم له حميد ويخبر احم في ذب الفاسقة احمية وكذا
 عزه في خبره كسكين **وقد** نحو انه لو وثقه الواء اما للمعطى ومناه احمية على التولية

فتارة ما يعنى مع و معناها فقير بدينه و ليس له عند الله **قوله** و اقصدوا خيركم اى ما انتم
 فيه المزية على تقدير الفعل اى انتم عن شئ ثم جى بال يرمى على بل هو ما يؤمر به الناس
 الذين ان كانوا قسدا اى انهم انما ينفذوا هذا المعنى وليست هذه ضابطه لوجوب كونه قسدا
 و ذكر الفعل معها و انما يجيبه ان ترك الفعل في جميع الحالات كقولك خيركم اى من حيث
 من هذا الاسم و انتم خيركم و وراك اوسح كى اى من حيث و اقصد مكانا اوسح كى و من هذا
 التفسير عن المفسرين ان الله اى و سطا و اما عند كسبويه فلا و لعل سح ذكر
 فعلا و اعرفه ذلك فالقول بوجوب كونه في الالة الكريمة غير ظاهر و غايه التوجيه ما قال
 العلان المتعارفان قد سار من ان ليس لها من حيث ان قوله لا تقول واحدا بالبيان
 لا فاعلم بعين و هى بمره التمهيد لا يجوز ذكر فعلها كمن الظاهر ان مثل هذه الهيبة لا يستعمل
 و جوبه من **قوله** و سئل عطف مثال على مثال **قوله** و اسهل لا اجانب اى كما جاز ان يكون
 صفة مكان جاز ان يكون حمرا اى الشخص في مقابلته الاجانب جميعا لا جنس فكل من
 انتم اهل كى و اعارك **قوله** و طنت الوطنى كوفتن راه قال قد سار في ارجائه السبل
 تقيض الجبل و اكرم من ما غلط من لا رة **قوله** بوجه او بقلب في ان يخرج عن الله قبل نراه
 مع جاز التشبيه مع من اصل الله و لا يخفى ان القول بان خبر جازى صانع الله بعبارة
 القول بالتشبيه غير مناسب فالاعوان يقال ان حمرا يكون مطلوب لا يقال كونه سواد
 كما جاز **قوله** على با جبال و با سماء اى و كان نقول ان نراه مؤلا و من باب التخييل
 تشبيهها بمن لا يدرك الله **قوله** من لا يصلح له الله اسرعة استيعال العلم

من لا يصلح له الله

قوله فان الله و ايضا كما قال بعضهم هو الحق و يربوه قولا هو الحق لا يجوز ان لا يكون
 لا يمكن انهم من ظنهم بانهم تصوروه حسب فكرهم هو الحق فالحال لا يجوز ان لا يكون
 ولا يمكن **قوله** فالاولى حاله ان فيه ضم نشتر **قوله** فاباه جواز الانس في كماله
 انما انتم انتم في حال و انتم و عوت او ناهيت لان لا غلب في الافعال لا نشتر
 فيها بلفظها **قوله** و احترز به عن بغير زيد لم يقل عن نحو الطلب اقبال زيد كى
 قال بعضهم لان ظاهره في الاخبار ان يكون **قوله** و ناهيه الفعل المتعذر
 و هو ينصب مصدر انما كونه زيدا و عا و عا و اى ال ايضا عند حمزة و كونه زيدا فاجاب
 اذ ان و ت في حال التقييم **قوله** و عند حمزة بحرف الاء كسره من الفعل في ان الفعل
 للقول بان ساء من الفعل يستعمل في النظام ان يكون نسبة العمل اليه جازا فالظ
 الكسبويه يجوز انما **قوله** و قال ابو علي الى رويان حمزة من اى و ان الله و انتم
 الفعل لا يكون اقل من طرفين و بان خبره كظام المستتر في اسم الفعل و بان له كات
 اسم فعل التسميه من كناهى يكون و حدة و اجيب عن الامام بان الله و ان الله كثره
 استعملت ما جوزه فيها لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم و عن الثاني بان قد سار
 كجواب بمعنى التفسير و عن الثالث بان قد يعرض للمجهول لا يستعمل به كذا ما كثر
 التفسير و البشيرة **قوله** و بينى على ما يرد به اى العفورة لا بالمكان لا يقال يقتضيه
 الحكم بالعلم و مضافا الى علم الاخرى لما نقول و كره فيها بعد غير الاستثناء
 العلم بانها محتمل فان حملها على ان معرفة و مستغاث خلق محال التفسير فانها

زيد طلعا اقبال من حيث طلب اخبار
 من غير اقبال فله

ثلاثة او اقلها بحسب التحقيق والاحتساب **وقوله** والمطلب الاختصار بالقياس الى ما
علم من اوضاع السبب في غير حاجته الى تعقيبها **وقوله** على الفقد لفظا او مقورا كما في المنصوص
والمقصود من ذلك ان لا يفتى بانها او بانها وبانها وبانها وجود ايضا بانها بانها نظر الى كون
مفولا واذا اضطررنا لتسوية الماهي المصنوع من اقتصر على قدر الفروق كما قال
وقوله سلام الدنيا على من ليس عليك بالسر السهم **وقوله** التي يرفع بها الماهي في
غير صورة الله يعني ان من اراد صفة هذه الماهية هذا السبب **وقوله** او الفصل
عطف على معنى اذ كان قال الفصل من الماهي الى غير الماهي او الفصل من الماهي الى
والمجموع **وقوله** واجاب الفقيه الى اسم غير ملام سوق الكلام لان الكلام مستوي
الماهي كنه قال عن التكلف الذي في صبح الفقيه الى الماهي **وقوله** لا يكون مضافا
ولا شبيه مضاف ان معرفة مضاف الى مضاف كنه الى الماهي الكمال منه فيخرج شبه
المضاف ايضا انا افراج الماهي كنه وربا للام او مقصود بالالف بك لانه
فهي **وقوله** وهو كل اسم لا يتم معناه الى قال الشيخ ما هاهنا يرفع الى ان شيئا
المضاف اسم يجره اذ من في دونه كنه لانه مقصود بالالف بك لانه
جاء ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد والمعطوف على كنه الاسم على ان يكون
المعطوف مع المعطوف عليه كمالا او كان على كنه بانها او غيرها
او السبب لشخص بانها كنه او لم يكن على كنه بانها وتبين لان كنه اسم
بعد معين كانه في كنه كنه لان كنه كنه وانما في المعطوف بانها كنه

لو لم يكن كذلك لم يكن شبرا للضمان مجوزا بغيره او بغيره يستلزم كنه بانها
واما ان الماهي فانه لا يفتى في مقصود بغيره او بغيره يستلزم كنه بانها
فكل السبب جهة او ظرفا كنه فوكك باصليها ليعمل **وقوله** الا بانها كنه في ذات كنه
وانما يستلزم كنه او لو كان السبب بغيره اجاز بغيره او بغيره يستلزم كنه بانها
وهنا كنه بانها الظرفية كنه بانها او كان كنه او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل الماهي
بغيره او بغيره او الماهي او الماهي لان كنه او الماهي فانه لا يجوز ان يجعل الماهي
وفي جعلها كنه الذي يفتى في الاختصار الذي هو المطلوب في الماهي الا بغيره
الماهي في كنه **وقوله** حذف جهة الماهي فانه كنههم فطره ان يجعل كنه بانها
او الماهي كنه قصد التعريف مقارنا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب المضافات
للمضافات فلا يقال لا يقال في الدار بل يقال لا يقال فيها ولا يجوز ان يجعل كنه بانها
بغيره او بغيره الماهي **وقوله** معرفة قبل الماهي لا يقال بينهم اجتماع التعريف في كنه
فتبين لان كنه اجتماع التعريف لا يقال بينهم فكل كنه الاجتماع في كنه
المضاف الى معرفة لانما يقول صورة لا صفة لست نصافي التعريف مع ان
جعل التعريف دخول مختلف **وقوله** بوقوع موقوف الكان الاسمية اعلم ان الاسماء العظيمة
على الاخطاب في ذاتها هي كنه غيبه الى ان لا يرى اليه الخطاب بوقوعه في الماهي
فمن كنه كنه الذي وقع للخطاب وصار في كنه وانما هو من اصل الظاهر
لما يتبع في كنه كنه واحد من الماهي وانما هو الخطاب والمعطوف بكونه مضافا

بأصلها بيان

لو لم

كأنه يارب وعمره ولم يكتف بحمل على هذا الشب كما هو اعني من زيد وعمرو **قوله** وفيه
اعني يكون على ما يرفع به هذا الشب فسماه من الحكم فان لا يتصور في ما به كسفات بالالف
فيل كذا لا يتصور الرفع في تواج العلم كوصف باين او كان فتصووا كقول ان
اللام في المعنى للمعنى ان ما فهم من قوله ديني على ما يرفع به فلا حاجه الى التفسير **قوله** او شربها
بالفتن الظاهر ان لا حاجه في ايراد في الصفه لان هذا التعيين لا ضرورة حقيقة لانه ليس
بمضاف نعم في ايراد عندها في العمل كما يشير اليه **قوله** فانها لا انتف فربما لم يفت
حكم الكفره لا يتحقق العمل بالشبه المزمع كما تحققت العمل بالشبه بالاضافه اذا كانت فداوى
قوله ويا زيدا حسن وجهه ويا هؤلاء العشرة من رجل **قوله** اي بمعنى مخرج في شرح
بعض **قوله** لان الكية المنطقية التي في ذلك لان الثاني عين كما دل لفظا ومعنى فكان حرف
لانه اذا بشره كما يشير الى **قوله** كذا يارب زيد نفس في الكية وفي جعل الالف على ذلك بدل وجعل
سبوتا يابه عطف بيان نظر لانها بعيدان ما لا يفيد الاول فافا وصفت الثاني
فابو عمر ويقيم الثاني على ان تكون المنطقية موصوف او بدل منه باحصله لانه الوصفية كما في
قوله يارب بالصفة ناهية كما في قوله ولا يكون ان يكون صفة لان العلم لا يوصف **قوله**
والصفة قال الاصح لا يوصف كذا في كسوف الشب بالضم وارتفاع العالم وانقضا
في مثل يارب العالم على لاقتضاه وفيه لا يلزم من الشب التباين في جميع الاحكام
وعطف البيان في الشب الرفع لان لا بدل في حكم البطل عنده **قوله** والمعطوف
بحرف التمتيع وفول يا علي لم يقل والمعطوف معروف باللام يارب ان اظهر ليشير الى مفعول

لاستقلال

لاستقلال وهو مقتضى قول يا علي فيخرج عنه كذا يارب الله لتعين الرفع فرفع
ولا تنبى الصفة كما في ارجل طريق لان التني متوجه الى الصفة دون الرفع والرفع هو
هو ذلك لانه ليس بها بالرفع في كون اثر كل عارضا مظهرا او لم يظهر اثر هذا الشب في كذا
لكن كذا الظاهر او المتقدر مني يا فتي ويا هؤلاء فان هذا تقدير به فرفعت كذا
اليه الشيخ الرضي والظاهر ان يقال ان لم يزلوا فما حملنا لان فرفعت كذا مفعول بالرفع
موقوف على ان لا يفسر حملنا لان هذا مفعول وقع مفعول كان مفعول **قوله** في معطوف
التمتيع فقول يا علي يعني ان اللام للعدو والجار والجار والمعطوف بقوله **قوله** في معطوف
الشب لان ايم او بالافتراء الحكم بالاول **قوله** لان المعطوف يحرف الى نظر ابو عمر والاعجاب
اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلال فمجرد فوعا تيسر على الاستقلال ان قلت ينبغي
ان يفار الرفع او ان كان كمتبوع غير مفهوم بعين هذا الوجه اجيب بان اراه التفسير على ان
مع اعمان الانباج المنطقي لا يتصوره كل الا اذا كان كمتبوع مفعول **قوله** كان كاسون
قال الشيخ الرضي كلام كبير لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كان اللام في العلم فافترت
منه بخليل لان الالف اللام لا معنى لها فيه ولا يفيدان الترتيب بل يلحق بها الوصفية
الاصلية فكان خبره عنهما وان كان اللام في الجنب افترت منه بخليل لان اللام
او ان يفيد الترتيب فليس الاسم كالمجره انتهى ان علة يجوز ان يراه بقوله كذا ما يشير
في كونه على اذ لم قلنا كذا في شرحه يارب عدا فسم بما فسر به الالف في كونه
اي كاسون حسن في جواز نزع اللام على كان او غير علم قد خل في اهل وخرجه عند

هـ

ل

الصفات في غير الذات بخلافه فيكون خطأ **قوله** اي هي حركة لا حيلة اي
 سبيل فكذلك كان وجه الغرض حركة مستندة في الاصل **قوله** اي انوي المعروف بالعلم
 في ان الذات في العلم وجهه المعروف بالعلم بخلافه في الاصل لا بالتوسط فيقال في الزيادة
 والزيادة بازيادان ويازيون وقد يجاب بان العلم فيها يكون تعريفا التعريف الزايد
 بالتكميل لا التعريف فيجوز ان يقول المعروف بالعلم **قوله** اي انوي الزيادة في كثير من المطلق
 الافعال الاختيارية ويزاد فيها اعني الارادة **قوله** في قولنا انما قال مثل لان
 قصدنا ان يعرف بالعلم على اطلاقه لا يستلزم قولنا يا ايها الرجل واخوه بخصوصهما او
 ايضا في نصيحتهم ان تزيد بقول يا ايها الرجل واخوه الكلام الذي وسطه في اي
 او هذه او ازيد كما قيل لكل فرع من موصي ان المراء كل عالم عام **قوله** بتوسط
 اي هي موصوفة قال لا غش هي موصوفة حد قد صدر صلتها وجوبها على نسبة
 التخفيف للمعاني ويؤيد بكثرة وقوعها بوضوح ونزاهة وقومها بوضوح وانما
 لم ينصب على انها مشبهة بالمعاني لانها اذا حذفت صدر صلتها بيني على العلم **قوله** في
 التبيين ان في كل ذات الله في الشيء لان الذات ايضا تنسب فالجواب في التبيين
 ما فات في مبدء الذات **قوله** بتوسط هذا الجواب نص في الوصف فانه قد يفهم انه
 بكل ذات فانهم فيها ولذلك قد يغتر على هذا ويؤتى بما يرد فيقال يا هذا
 الرجل وعبد الله معطفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم مطلق
 تعليم وينسب وصفيا بهذا الابدن العلم ولا يجوز الاقتصار على ابراهيم ولا يؤتى بان

الصفات اذا زادت تحتها في ذاته تخرج العلم عن العلم فاعلم ان العلم ان لم
 يكن موضوعا في العلم صحيح وهو العلم عليه ان كان في الاصل منه كالمسح وبعده
 وفي كل الوجه الوصفية وفهمه مدح او فم بها كنه غير مطروحة لا يصح ان يقال في وجهه
 والعلم وكم ان كان احوال من جنس نفسه مدح او فم كالمسح والكتب لا فضاء
 في جواز تخرج العلم عن العلم ان موضوعا في العلم لم يخرج تخرج العلم عنه لانها كسيف
 حروف الكتب وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ووجوب ان يكون مع العلم او
 احاد لا ينفصل الاقتصار وهو العلم الغالب والاتفاق فلهذا القسم يتصور معنى
 جنسي يعرف بثبوت المعنى العلمي ومنها ما لا يتصور معنى كالكثير والذبحان والبيوت والما
 كالكوكب مخصصة ومنها ما يتصور له ذلك كمن كانت كافي الا علم السبع من الثلثة والاشياء
 والحيث فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع الخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت كمن لم
 يعرف بثبوت المعنى العلمي كالكوكب فانما لا ندرى ما معنى الكثرة فيه وهذه الاقسام
 الثلثة اعلم غالب عند سبويه كمن بحسب التقديم للاحق بما هو غائب فان الغائب في
 الاعلام لا يرد لامر ان يكون اجناس وصارته اعلم ما بالعلم **قوله** مثل بانهم كلام
 نظر الى ان غيبا في غيب وجوز الشيخ اخرج كلهم نظرا الى كمال المعارف **قوله**
 غير ما ذكره صف اول **قوله** اي حال كون كل منها مطلقا وحال كون كل منها ما بالعلم
 او معاني **قوله** اي العلم المتساوي المعنى على العلم فخرج عبد الله وزيد ان اذا جعلها علما
 فمخفوفة بالغاثة وكذا في الاصل في ابن وابته ومخفوفة العلم المتساوي



في هذا الفصل الذي هو في ثلثين موضعاً عن الابداء علم العلم وجاز الفصل بينهما في السعة
 لانه لما ذكرنا في الاول من هذه الحركة ما يقع في الثاني كان هذا الاول فكلما لا فصل الا في
 اكل فتقول ان ان زيدا عام مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالضم في وان قال
قولوا لا علم لهم لانه مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم **فقد** وهو في موضع سببه
 وكما في **فقد** او مضاف الى معنى محذوف لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل **فقد** لانه اما مع
 مضاف بالاضافة كما في سببه اليه سببه وكما في نظيره والتأكيد للفظ في الاغلب حكمه كالمثل
 وحركة حرف الجر ايت كانت او يائية فكل ان الاول محذوف الثلثين للاضافة كذلك الثاني
 مع ان ليس **مضاف** **في** او مع مضاف بالوصف كما هو في سببه كغيره والتفسير **في**
 بانتم تيمعدي لا اياكم قال الجوهري في لا اياكم وهو مدح وجه مضاه اكل ما هو شجاع
 لا تخرج الى من يفرح ويقوم بامرته وقال الازهرى هو شتم لثمنه فو قد اي ليست
 بامن رشيدة فتح الباء وهو لا يصل كما هو مشهور **فقد** وسكونها وهو كما ذكرنا بالكتابة بالكسرة
 وقد يقع وفي في الاسم الغالب عليه كاضافة اليه العلم بالمراد ومن القراءة السادة
 رب احكم بغير الباء **فقد** قلبها بالفاء والفتحة والاشارة الصوت ورفعها من باب الالف قبل
 بها الالف قلبت فافهم يبدون الباء الواقعة بعد الكسرة الفاعل في بني وفني بيتا وقتا
 وفي جارية وناصب جارية وناصاة وقد جلدت فاه قال الشيخ الرافعي ما تخرج يا
 بني والاصل يا بنياء قلبت في كذا في ما علم لا يحتاج باثنين **فقد** ويكون
 انما هي يعني ان الباء في قوله بالراء للماضي والظرفية عطوفة على الفعلية الواقعة

خير

خيرا وقوله وقفا اما حال او ظرف وكذا ان نكرة فعل مطلق على الفعلية اي في قوله
 وقفا **فقد** موبان وقفا قال الشيخ الفقيه او وقتت على باعلاي بسكون الباء وحسن
 قالوا قد علمنا بالسكون اجوده ويجوز حذفها وسكان ما قبلها كما تقدم على ما هو في
 وحسن وقد في موضعين وقد على التاني بسكون الضاد واما وقتت على باعلاي
 بفتح الباء وحسن جاز الاسكان للوقت وجاز الحاقها بالسكت مع ابعاء الفتح
 بابدال الالف لانهما من شئنا سببان في انهما تروان في اخر الاسم وما كان الالف
 قبل الالف غير متحرك للثبوت طول الالف لئلا يوقف عليها بالالف لانها عوض عن
 ثابته بخلاف ثبوت لان ما شاء عوض عن اصل ان قلت كيد جاز الحاقها بالالف في هذا
 اجيب بان الالف في يابا وبات للتخفيف كما في علوة فانها من ثلثين للتخفيف
 وبان الالف في يابا للتمل على يابا مع ان الالف في المحرك عن غير موحدة كغيره وسادة
 ذكر **فقد** لتأنيده الباء يعني ان الكسرة حركة فتناسب للمحرك المحل في يكون في البدل
 سانية من محمول **فقد** وقد جاء الغم عليه قري يابا بالضم **فقد** لاجرا في محله
 المحرك لانهم في اخوه ما الالف ثبوت **فقد** وبالالف عطوفة على محذوف اي بغير الالف
 او بالالف **فقد** فان غير جائز قد صرح فرزوق بينهما في قوله يعني في فانه في قوله
 اي واخرج يعني ان يجوز وقوي **فقد** في سعة الكلام هذا بعيد ببناء راء النهرين ويؤيده
 فعامة الجواز للمفردة وكذا ان لا تعيد وكما في الجواز سعة على المفردة وانما وقع
 ترقيم كذا في في السعة كونه مقصوده في البناء هو كذا في لا في مقصود سعة الترويح

في قوله

منها ما هو مقصود مع ضرورة الالتباس لان الناس في كل نداء استجابا له
من غير حالة النداء **قوله** لا يفرودة الشبهة استاءة لا يفعلون لكن فعل فعل
الترقيم المقصود من الكلام لا فعل الجواز لان هذه الترقيم والضرورة والاضطرار فترقيم
لم يتجه فاعلموا وحق الام شرط بانها الفاعل واحمل على عموم الشرط كما
في سبيل بعضهم بعد لا كما في هذا سبب الحكم ولكن نرفع ضرورة على الجزئية اي الترقيم
في غير هذه الضرورة **قوله** وباربها انما استعفا الاصل اذ في **قوله** وهو
هذه الاظهر ان يقدم تعريف الترقيم على حكمه كمن **قوله** لا لا مقصود **قوله** اي الترقيم
انما هي اي الترقيم بالعجز كالمخرج بالمراد صيغة ومعنى ويقال كلهم ترقيم اي وقيد
والترقيم التبيين والحق **قوله** اس افر انما هي فخرج في حقها باعتبارها لان ليس
انما هي بدليل اعتبار الاعراب في قبله وحق فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعضك دليل
اجراء الاعراب عليها **قوله** اي لم لا تخفيف فخرج كذا فانه لان حذف الاعراب وكذا
كذلك لان حذف اخره للزوم احوالهم من اما تقدير الاعراب اذ اسكن الاخر ولما
اجاء الاعراب على حرف العلة اذ حرك وفعل ثقل وقيل في اجزاء ان الترقيم حذف
في التركيب الخوف في بدل حاله الاعراب لا افراه **قوله** لانه اخرى من قال ان حذف
في اخره بلا علة او على سبيل الاعتباط في اللفظ فيجوز السند بلا علة **قوله** باربها الغير
المرفوع الى الترقيم بطلان لان ذكره محققا مستلزم لذلك المطلق **قوله** والغير هو الاسم
لان الترقيم لا يوجد في غير الاسم **قوله** او شرط الترقيم اذ كان واقعا في ابتدائي كذا

ان

ان ترجع الغير الى قول ترقيم انما هي **قوله** ان لا يكون مضانا لو كان ان يكون
ضرورة المكان او لانه اظهر في اجزاء شبه مضان اذ اسبقه من جعل كونه في مادة
المضان وشبهه **قوله** او حكم قيل انني بذكر المضان من شبهه اذ هما يجهلان
حكم **قوله** لا ليس افر انما هي نظرا لمتن هذا ظاهر اذ كان المركب لا ضافي
علما فان اجزاء الاول بتركة اى زبد واما افر ان يكون على قياسه ان المضان في
هبتا مضان لا يتم بدون مضان **قوله** لانه الثاني ظل في كونين كقول
قوله هذه واحكمكم باي حكم اى ال عكس **قوله** لان ليس افر انما هي هذا افر انما هي
المركب لا ضافي على اذ كان على علم ان مركب لا ضافي في معنى حال خبره قبل
المعلية في استعمال كل من اجزائين باعرا **قوله** فانه ترقيم فربما بعد رعاية اللفظ
واصنع **قوله** ولا جلة بعض العرب يرغمون بجملة كخوف جزها كخوفا ب **قوله** ونزاد
على التثنية لم يرغم نقم الاسم الذي في حكم محروب انما فيه يجوز النقص في مالب
في حكم محروب كخوفا ومن واما كخوفا فالحذف في سعة والسعة لا بعاب **قوله**
بلا علة بوجبة انما فيه يجوز النقص بالعلية المحوية كخوفا **قوله** واما بانه ثابته
فذكر الترقيم في هذه احوال اخر غير المحرم في بعض المواضع مع ذلك المحرم انما نتج
النساء واما افر وقف على كل المحرم انما هو بهاء السكت فيقال في ما يطرح
وذلك لانهم يجهلون بها السكت بافر مالبس حركة حركة اعرابيه ولا شبهة بها
فيل ما يوقف على السكون وقد يغني عن الثاني الشرط الاول ان يكون في قبل

[illegible]

الحق

[illegible]

فسيب بفتح الهمزة وفتح الجيم وفتح الدال وان لم يكن اهل السكون به الهمزة
حركة ان لم يكن ساكن كوايه وان لم يكن ساكن فالنحو يكون السكون
على سكونه كوايه والواو به الهمزة حركة وهو كس **قوله** فيقال انما فعل
او انه كان كذلك فيقال او عطف عطف الفعل على الاسم انما فعل بالفتحة كان
فعل يعمل كسوى فاعلم انما فعل او كسوف فاعلم **قوله** يا خا ويا غويا
كمه فكل ثمة افعل لان التغير في الاستقبال الاعلى اما بالحركة فقط او بالحرز او
بغيرها **قوله** وفي كروان قال كسوف في كاشية كروان طاب صيغة طوبى
الشرى قال في المراء طاب بفتح الهمزة وانه استواظ كسوف كسوف كروان
جماعته وانما كسوف جماعته على غير النيبس **قوله** فلجزم قلب يا لان لم يات
في كلام العرب اسم فكل حرز او قلبا فاعلم او تطلب الواو يا والفتحة كسوف
التعازي والاول وكسوف في حكمه فكل حرز او قلبا **قوله** وتما سكون
صيغة النداء في قوله ويا فاعلم لان في صيغة النداء معنى الراء والاختصاص
فعل الهمزة وب لا فاعلم في معنى الاختصاص وكثيرا ما جعل العرب يا با على باب
مع احتمال فيما لا شئ اكرها في امر عام ويكون اعراب على حسب ما كان عليه من
هذه الهمزة ويا اعرابا مفتوحا على بيا او مفتوحا على يوا فاعلم غير ظاهر ان
كسوف مناهى عنده ولا مفتوح فاعلم ولا يفتوح بفعل التعليل لان يفتوح با طرف
الهمزة لان الهمزة وب فتشوب با معنى او افسد ويزم ثبوت فوضع جملته

النداء

من جوافع حرق الناء حسب الفعل بفتح الهمزة **قوله** يعني بالما كان يا اشر صيغة
النداء صيغة انما فاعلم صيغة النداء الراء في هذه التفسير كسوف انما فعل
بفتح الهمزة **قوله** مفتوح عليه وروى من كسوف حرك الهمزة فاعلم انما فعل
على معنى لام الاجل كما يقال في كسوف عليه ولفظين معنى الراء وقيل ان لا يفتوح
مفتوح عليه وروى **قوله** بيا او والباء اللام في صيغة التثنية للتثنية والتثنية
للسنية او الاستعانة **قوله** مع زاي سكونه بيا ان لا يفتوح بالفتحة
بفتح معنى التثنية وروى قول الثاني في كسوف اعراف من قول على كسوف **قوله**
وجاز لك ان لا يفتوح سكونه كان مع يا او قال لان في كسوف مع يا بيا
بالنداء قال الشيخ الرضي الاول ان يقال ان من قرنت حال على التثنية كسوف
مع يا بيا والاول وجب الالف معها **قوله** اي خبر كسوف في كسوف في كسوف **قوله**
قال خنث الراء في الشيخ الرضي لا يفتوح بالهمزة الاعراب لا يفتوح بالالف ويغير
الاعراب نحو اعراب الرضي في كسوف الراء وكسوف الراء بالهمزة كسوف الراء
وكم يتبع من كسوف في كسوف الراء لا يفتوح بالهمزة للروايات كسوف في كسوف
بفتح الهمزة فاعلم انما قال الشيخ الرضي الاول ان يقال يا على حصول الراء
بفتح يا على الراء **قوله** واغلا كسوف كسوف بفتح الهمزة في كسوف بفتح الهمزة
جاز في كسوف الراء كسوف الراء كسوف الراء كسوف الراء كسوف الراء كسوف الراء
وكسوف الراء كسوف الراء كسوف الراء كسوف الراء كسوف الراء كسوف الراء

اخر احد و باه ان كان هذا سكن فذلك ال كمن اما تسون او مدة او دم جمع
 او غيرهما اما التسون فيجوز لسكنين وتراه الالف والكملة فان الفاء فيها الالف
 الالف نحو واغل ملحه فان لم يعل فاعل استغنى بها عن الفاء الالف وان كان
 واو او ياء فان كانت الحركة من غير حركة كسرها بالفتح نحو يا فاضياه والالف ان
 يا على يسكنون اليانسيه يقول يا غل بياه فان كانتا متبعين فان كتبت يا فيهما
 اتم نحو اعل موه واذا غل على وواخره وواو اخرى او اسمي بهما وان لم يكونا متبعين
 جئت بالفاء الالف بعدهما ان كتبت واما في جميع فلان في بعدها الالف الالف ليس
 اجمع بالشيء نحو واغل مكموه واذا غل على موهي الواو الياء بعدها ما سكن خذت في
 اجمع للاستفصال واما الالف الالف فليست واو او ياء ليس اما الالف
 غير هذه الكتب تتفتح وتختف الذكوة في كسبي **قوله** ليس بها ولا سيما الالف
 الخفايا واذا جئت بعدها ما ساكت تبتك كسبي بها الحركة وهذا اذا كان وصل
 وربما ثبتت في الشعر اما كسوة او نحو ذابوا للوصل جرى الوقت **قوله** الالف
 وصل ان يكون كسوة معرقة سواء كان قبل الالف او بعدها واما ايضا ان يكون
 اتم على مشهور بانك على ان او غير علم نحو ومن قطع فليح يا فيهم واما ما حكاه
 الكوفي من قول رجل سماعة **قوله** لان اتصال بالفتحة ليس كاتصال
 الحذف بالمضاف اليه لانه اجاز الفصل بغير الظرف بين الفتحة وكسوة في الالف
 واذن كسافي كسافي الالف وقراءة ابن عامر في اولهم مشركا ثم وارقة

على

على الشدة وكذا الياء اتصال بالفتحة **قوله** لان الالف لم يكثر في ان هذا اتصال
 بقفي اختصاره كقول بالعلم ليس كقول بالعلم لا يجوز الحذف من الكثرة لان حرفي
 التثنية ما يستغنى عنه اذا كان كناية في مقبل عليك فيسرها لا تقول لولا يكون هذا
 الالف معرقة والالف الكثرة معرقة حرف الالف اذ هي اقل حرف في تعريف ومن ثم لم يبق
 لا يكون ما يعين بها حتى لا يظن بقاء على اصل التثنية **قوله** لان كسبي كسبي لان
 موضوع في الاصل ما يستغنى اليه للمخاطب وبين كون الاسم في الالف وكسوة فاما
 اي مخاطباتا في ظاهره فليخرج في الالف عن كون الاسم اصبحت الالف ظاهرة بل في كسوة
 وصل مخاطبا ومن ثم الالف **قوله** سواء كان مع بدل يعني ان يجوز الحذف اعلم
 ان يكون مع بدل ولا فاما قال الشيخ الرضي من ان كسوة لم يترك لفظ الالف في حال
 يجوز من الحذف وحيث لانه لا يجوز في هذا المع ابدال الميمين في آخره **قوله** نحو
 يوحى عبيد وقيل عربي واغرض عليه بان لو كان عربيا لقرى او ليس الالف
 وقد بدع بان يجوز ان يكون معدولا كونه كسوة كسبي **قوله** ولقد اتى افا
 وحذف كسوة وهو معرقة قبل الالف جاز حذف **قوله** والحذف الى اي معرقة
 عطف على قوله الالف **قوله** اي كسبي او اهل في الصباح **قوله** فان قرأه
 امر القيس اصبحت **قوله** لان الالف في الالف وهو في شدة طلب الشيء وقيل
 في كسبي كسوف ما شفعه **قوله** من كسبي من كسبي على تحليده التثنية الواو
 الشبهة **قوله** وفي اطراف كسبي اطراف ماء لان الالف كسوة بالالف ما كان وحذف

على

ان يكون اسم فاعل في قوله اي وقت او اسم متبوع بالرفق فيبقى على ثوب فيصا وصار
 ملكا من كبر وقوة توضح من هو اشرف منه **قوله** ومعنى ان التمام قيل مضاهية في كونه
 اعماري يكون طوبى للعنف فبراه اخفق عنك للصيد فالجول فعل اعاد ما هو التمام
 في اصطلاح **قوله** بخلاف قراءة لا يسجدوا بشرية الاسم في قوله في وزن لزم الشيطان
 اعمالهم فهداهم على سبيل نعم لا يرتدون الى سجدوا ومعنى نعم لا يرتدون
 لان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بول عن السبيل اي قصد بهم عن السجد والزيادة على
 التعديلين ويجوز ان يقال انه بول من اعمالهم اي وزن لزم الشيطان ان لا
 يسجدوا او يميل اي وزن لزم الشيطان ليل يسجدوا او قصد بهم عن السبيل
 ليل يسجدوا **قوله** اي مفعول اي به او مطلق وعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله
 اسم المفعول به والاسم كمن الترتيب ما نال لهداه على يوم مجيء في يوم مجيء حيث فيه
 وعلى الثاني لا تخصيص ولا يثبت في التوجيه مع عدم كونه ثالثا من كونه اوضح الاربع لان
 بحسب بعض افرادهم منها **قوله** اي اخر عا ليدنا على بشرط يعني ان على بن ثابت وكان
 ان مفعول ان على صلت لا توقع اي اخر اضر او اضر على شرط مفعول وقوع كبناء على
 اعمى على **قوله** وانما وجب في ليرة التفتت بقوله في اي راية احد عشر كوكبا وشبه
 والنجم رايتهم كسجد بين لاريه من هذه الباب لان جمله الثانية لم يأت لمجره
 بالتفسير بل اني بما ليس بين جملة الاول قبل عامها باعتبار ما تعلق به من كونه
 مستخدمين لا كونه على زيد اعلمت كذا **قوله** كل اسم فاعل فاعله على سبيل المثال

في قوله

قوله فاعله فعل متبوع افعاله الظرف **قوله** وفيه لانت فاعله لانه لشد الفعل في مفعول
 عليه فاعله الاسم كونه كونه زيد هذا اضر بها وازيد اضر بها العروا ان الوجود
 كالمثال كونه كونه زيد اضر بها كونه كونه وعلم ان يكون عمر ومثله وضر به خبر ان
 مشتق من فعله الامم من مفهوم من انك او الكل من الامم على سبيل التام
قوله عن متعلق بالاشتغال لغرض معنى النزاع او لان الاشتغال بمعنى الاعراف
 او متعلق ضميره في هذا التوجيه فخرج بالاسم لغير متعلق بالضمير ان يكون الضمير
 من تحت بوجه ما يتصوره كونه بوجه من ان يكون متعلق بمضاف الى الضمير
 كان كونه متعلق بمفعول بالاضمان للفعل وشبه كونه اضر به غلاد او بالتعبه كونه
 زيد اضر به عمر وعلمه ومن ان يكون متعلق بمفعول او موصوف عا ل الضمير او كونه
 كونه زيد لغت عمر والذى بغيره او رجل بغيره **قوله** كوسط السبيل كاشت
 بر جبري **قوله** او فاعله ليس فيه كونه الشئ بل ليس شئ من كونه وانما هو خبر
 له دخل فيه الاسم الضمير ويجوز ان يعني سبيل سبيل بيت او بل زيد
 على حاقه في قوله الى الالحاق **قوله** وفيه النزاع عن العمل الا قوله في قوله في ايضا
 اسم بعده فعل او شبه فعل لا يجمع على فاعله كونه بان يكون اسم فعل او مصدر
 او صفة مشبهة او مصدرا جالاه صفة الكلام كان وفوا شرا والام لا يهداه وما وان
 حرمه في قوله ومن لم ولن ولا او بان يكون صفة او صفة او مضاف الى او فاعله
 بنية الاله كونه بنون الكية او صفة الى ضمير متصل راجع اليه كونه كونه مطلق

او معطوف او واقعا بقاء السبب واقعا موقعا اما اذا كانت زائدة او غير واقعة
 موقعا فيجوز تقديم ما بعده كما في قوله تعالى واما بنيت بك فخرته فان التقديم اياها يكون شئ
 فخرته بنيت بك فخرته ماني فخره اكره شرطه وجعل جرحه اكره جرحه وصفا ان قد خل على
 تمام اكره بعد تمام الشرط هذا الكلام يستفيد من كلام الشيخ الرضا وهناك وهو ان
 زيدا في زيدا ماني على وجهه من اولى بجره الاشتغال بمعلق الغير مانعا عن العمل
 فيبطل في نفسه مانعا ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال في معنى غير مانع
 عن العمل صورة لانا نقول به فعل في كل شئ فملوه في الزم اللهم لا ان يعتبر حتى
 اصغى في التسليط فيكون فيه التسليط فورا ولم يكن حاله القيد كسب
 واحد كما نال الشيخ الرضا **قوله** بالتراه في قبس هذا لان التراه في اياها يكون في الغرض
قوله بالتراه ولو بوساطة كما اذا اوتوا له اسما منصوبا بغيره كذا في قوله اخاه
 فخرته اي لا يست زيد انت اخاه فخرته **قوله** ولا يتصور ان التقديم التسليط
 الفعل المناكب بالتراه جواز الشيخ الرضا في هذا القسم تقديم نقب الفعل في تقديم
 متعلقه فيقول في زيد اخاه فخرته ان التقديم فخرته متعلقه زيد فخرته غلام فيكون الفعل
 الظاهر تفسير للفعل كقوله ومول الظاهر تفسير المتعلق مقدر وكذا هو التقديم
 الجاهل في قوله فخرته فخرته وجوز ايضا في قوله الا وتقدم فخرته **قوله**
 وينصب فعل نفسه ما بعده او بالمعكوفه ما قبله بنظمه لا يخفى ان قاعدة الهمزة اللاحقة
 لا يجره لاسم كقوله في جازته وانت ولا يست اما الهمزة الاكسرية فيجوز ان يكون متعلقه

فعل

فعل طالب المفعول واحد مفعولين بالالف والفتحة فعلق باجرها بطريق الشبه بان يكون
 جرحها بالجر الاخر فان كان الثاني بدل من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالاول
 من مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدل من الثاني لزم تقديم الثاني
 على متبوعه من لزوم الفصل بينهما **قوله** في خازن الفاء قال كذا في سورة في الاكسرية في
 موانع يملكون في باوى النظر ان من قبيل الاخبار على شرط التفسير ان لم يكن من
 في الواقع **قوله** ويحكمه الرفع ابتداء بسبب من كلفه تقديم عامل **قوله** بالابتداء لئلا يظن
 ان رافعه فعل كان ناصب فعل اذ نصب فعل او ينصب له وجها اختيار الرفع **قوله** اي
 قربت من جرحه في الرفع اذ هو بالترجيح تقديم جانب النصب سواء كانت مع وجود
 او اختياره على الرفع اذ هو وان لا وفيه قربت بالترجيح لان كثرية اعم حتى
 للنصب جوهرة في مثل زيد قربت لان الانتقاء الترتيب مطلق يستعمل في جرح الرفع
 الاختياره نعم لو جعلت غير قوله عند عدم قربت خلا في راجع الى اختيار الرفع لم يوجب
 الابد التفسير في بعد **قوله** بسبب من كلفه عن كذا في معنى الذي يخالف الاصل ان قلت
 على تقديم الرفع ايضا يلزم خلا في اصل هو كون كل جملة قلنا ان كذا كذا وقوع
 الجملة خبر الهون من حذفها ما في من حذف كذا وكذا في الرفع والرفع يلزم
 خروج فعل زيد قربت عن هذا الضابط وانما راجع في الضابط التي لها **قوله** كلاما
 يقال في الشيخ الرضا قربت الرفع التي تخرج قربت النصب يكون اقوى من شأن
 فيجب على كذا في اية الفاعل **قوله** مع غير الطلب لم يقل مع كذا في ان اخر

وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموصوف بما سوى الواجب وهما في نفس المسمى
تخصيصا بالخلق فلا يسمي كل مخلوق مخلوقا بالقدرة بل المسمى كل مخلوق مخلوق
الا بالقدرة لا بالشبه في ان المخلوق اعم منه المخلوق لنا كجسم المخلوق او جسم الواقع
عنه متميزا فلا جعل خلقه منه لم يجعل موصوفا **قوله** ويسمى الامر ان في الاضياء
قوله فلا هي معارضة بقرينة معطوف عليها في السرد من حذف المائل معارضة بالقرينة
لا يقال عدم حذف العايد من جهة الرفع لاننا نقول ان كل مثال من جنس العايد بل من باب
الاختصاص على بعض التركيب اعتمادا على ذلك بان الحكم لا بد له من غاية اذ كان جملة
فقرض من هذا المثال وقد نتج كسبوني في ذلك ليس لا يتبين جملة اسمية العلة
فعلية العلة الغير معطوف عليها او على خبرها **قوله** فلما هذا باعتبار كثرته اذ اجعل
الجملة خبرا اما اذ اجعل الفعل وحده خبرا واعتبر استناده الى المستتر الذي هو
في حكم المفعول كما قيل في زيد عرف كذا كبرى مفعول باعتبار كثرته الذي هو الخبر
قوله يد من الشدة وما في حكمه ان الاستدراك في الشبهة **قوله** والابا نشد به
ان قيل فيها كنف **قوله** لوجوبه وهو انما على كماله قال الشيخ الرضي لا شك ان التخصيص
والمعرفة والاستفهام والنفي والشرط والتعني معان يليق بالفعل فكان القياس
اختصاصا من افعال الا ان بعضها بقيت على الاصل كقول التخصيص وبعضها
اختلفت بالاسم كقول فعل وبعضها استعملت في التبيين مع اوليها بالافعال
كقوله الاستفهام وما لا للنفي وبعضها اختلفت في اختصاصها كقوله الاستفهام

الشيء

الشرط فان المرفوع في ان امره كجوابه عند الاختلاف ان يكون منه **قوله** فانه ذلك
عليه لا قال الشيخ الرضي ما عاين ان ليس الفعل الواقع بعده مشتقاً عنه بغيره
معنى الاشتغال عند الغير الاشتغال عن شيء بنصب الغير الغير بنام فروع كمال ويجوز
نصب باعتبار استناده ونصب لا مفعول عليه حتى يكون معنى نصبه انما
بضمير لعم اختصاصه مفعول عليه بالفعل يعني ويجوز ان يكون المفعول
الغائب متبادرا على خصوصه ليكون تقديره بباب الزهاب بالظاهر ان يقال
بالبس زيد الزهاب وفي هذا المثال ما يستلزم الصفة للموصوف وفي الثاني انما
في المثال الصفة للموصوف **قوله** مع انما هو استناده الى قال الشيخ الرضي الاسم الذي قد
عالمه بشرط التفسير نوع من عاين لواقع الاسم المستعمل في نفس الامر ان
احد واقع من استناده كالمفعول من اسمي كالمفعول في ان زيد اخبرني
واقع من خبره مفعول واقع من خبره المفعول ان التقدير في ان زيد لم يسم
الاسم وان قام زيد لم يسم الاسماء لا استفاض النفي بالادلة في ان زيد لم يسم الاسماء
اباه ان يسم زيد لم يسم الاسماء ولا يخفى ان نسبت زيد الى البس وانه ليس
كنية لا فاعل به لان مستداه ويزيد المفعول **قوله** واجب بالابتداء كذا ذكره
بهم وفيه يجوز ان يكون مفعولاً بانه مفعول له عاين الاستفهام وبوافق ضا
فكره في شدة المفعول **قوله** وكذا اخبرنا وسماء وفيه **قوله** لغو في كل ضمير وكبير
يستعمل اسم بغيره **قوله** بحث لا يوافق راي لا يتم كسنة كبيرة ولا صغيرة

زج

قوله فالظاهر ان لا يمتنع الغاء بحسب الظاهر وقوله في هذا الجواب لان ما بعده قد يعمل
 فيما قبلها نحو قوله في وركب فكلم **قوله** عن بعضهم هو عيسى بن عمر **قوله** وكذا الزائدة
 الواو اما للعطف على كل شئ فعمله فيكون التقديم وكذا احوال الزائدة والزائدة وقوله
 الغاء بمعنى الشرط تعيل وجمله قوله وجمله ان بتقديم كنهه اي هذا لا يمتنع
 تعيل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا اكل شئ فعمله وجمله قوله
 الغاء بمعنى الشرط كمنه لا التعيل خبر بقوله كونه الزائدة اي بتقديم العايد وقوله
 جملته ان معطوف عليها معطوف مفعول على جملته لا يحمل من الاعراب ثم يمتنع بعض الشرط
 فيكون كبا هـ ويجوز ان يكون المسبب عند المبرور قيل ثمرى لعمال الظرف
 المقدر والظاهر ان طرف النسب بين كنهه والخبير كما ان قوله عند سبويه ظرف
 لنسب بين كنهه والخبير بوافقه قوله نعم ان الذين عند الكسهم **قوله** ومثل هذا
 الغاء انما قال مثل لان كنهه اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعا لفرعها كان في قوله
 في واما التيمم فكل تعبر جاز ان يعمل ما بعده فيما قبل **قوله** اذ الزائدة نوصيه بمر
 اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياج الاظهار وتلافده كما يمكن في ان يلزم ان
 يكون كانه خبر **قوله** فبما محذوف مضاف او ضم كذا في التقديم بهذا الحكم
 الزائدة والزائدة كما يقال في الفصل والباب **قوله** ان ثبت زماها شرعا وانه لا يمتنع
 سنده او بالقرار **قوله** وقيل زائدة وما بعده ابتداء كلام ولا يخفى ان القول
 بالزائدة مع ظهور احتمال السببية **قوله** او للتفسير جملته او ايجاب الجواب

متضمن للوجوب الذي هو كنهه **قوله** وهو الجواب لانه لا يمتنع ان يعمل ان ما بعده فالتعريف
 او السببية اذا كانت الغاء واقعة موقعا لا يعمل فيما قبل **قوله** واختيار النصب
 يعني ان الشرطية كنهه لا قياس استثنائي استثنائي في تعينه الذي في سبب تعينه
 المحكوم وهو ما ذهب اليه كنهه او سببية كنهه وانما جملته على فكره ان لو لم يعمل عليه لكان
 معناه ان اختيار النصب واقع على بعض الغاء كنهه واقع اصل فان كانت لا يمتنع
قوله لضيق الوقت في كل قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم في منه
 ولهذا لا يذكر الا محذوف **قوله** وفي اصطلاح النحوي معمول فعل اليه انعلق التحذير
 به كونه محذورا او محذورا **قوله** اي اسم عمل فيه النصب استثنائي لان اطلاق
 معمول على اللفظ باعتبار انه يحمل لانه الحال **قوله** بتقديم افعال النصب بالبناء
 ان يقال بان تقديمه ان التقديم **قوله** تحذير لما بعده هذا القسم الذي هو كنهه
 اما ظاهره او مفعول الظاهر لا يحكي الا مضافا الى مخاطبة المخبر لا يحكي في الاغلب
 الا مخاطبا وقد يحكي بشكل كنهه اياي والشرط سبويه بتقديمه لا ضرورة وغيره
 بتقديمه محذوف مخاطبا بالاول او كذا فذكره الشيخ الرضي **قوله** او ذكره المحذوف
 هذا القسم يكون ظاهرا او مفعولا سواء كان الظاهر مضافا او لا ومفعولا
 او مخاطبا او غايبا على صيغة المحذوف قل الشيخ الرضي في قوله او ذكره المحذوف
 بنظره فذكره رضى عطف على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان بقدر في الاول
 في غايبا اياي هو فذكر معمول وفيه نظر ايضا في التحذير من انواع معمول والذكر منها وفي

محذوف

وفي بعض النسخ اوه كرسية الجوهل وليس جوهل لان اوهنا انهاء اي ليست
 اخرايت فيسبق ان يلحقها مثل الكوكور قبل موه وما يلحقها جلد وانما جازية
 النحافة اوه كانت اخرايت وافتاحه خمس سلا لا احتمال الاخير وهو كمنشدة
 الالفهم ولم يجعل معطوفا على قول معمول حتى يلزم مائة كره من كره ورجل جعل معطوفا
 على فعل فخر ينسب في الالفهم اعني هذا او فكر ويمكن ان يفسر الالفهم الاول
 ويجعل معطوفا على قوله كره بتقدير كرهين او يجعل معمول لا للتقدير فكيف على ان تقدير
 التقدير في الالفهم للتقدير لان التقدير لعدم الفهم وله فعل التقدير في التقدير
 لان لو فكر يجعل التقدير او يجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الالفهم من تقريه فلفظ
 لا يقال السطفا وفي كره وواضا جوهل لان خبر كره من اول المعطوفين ليكون
 اسيرة التقدير كره وليس الخبر منها مشاء لانها لا تاتى قول لما كان التعادل
 بين المعطوفين باعتبار التقدير هو معطوف عليه كخفة فيسبق قول معمول مشاء ولا تقسم
 فلما نتم او قلنا بتقدير الالف والتقدير او فكر كره من نوعه او يستأخر في
 فكر وجعل كره من قبل **قوله** مثل اياك واسم قال الشيخ الرضي قال معمول لاصل التكم
 ثم لما لم يجز ايس في غير الفاعل فكيف معمول لواءه جازية بالتفصيل فاما الكان فمما
 اتفق تنسك فاما قوله الفعل هو هو النفس لعدم كاستباح البه فرجع الكان
 ولم يجر ان يكون متصلا لان عائد مقدر فضا يتفصل ثم قال واري ان هذا الذي
 ارجحه طويل مستغن عن الاول ان يقال هو بتقدير اياك يا خير العالمين وجاهل بضع

في

في غير الفاعل والمفعول لواءه لان احد هما متفصل **قوله** ولا يخفى ان قوله غير صحيح يمكن
 ان يفهم في التقدير تقيد معنى التبعيد ويكون التقدير التقيد بعد انفسك ولا يخفى ان في
 تقدير التقدير تقيد معنى التبعيد كما كره ليرتفع تقدير **قوله** لان لا يقال التقدير من ايس
 لان معنى الالفهم هو هو ودين لاهم هيز اسون **قوله** فالصواب ان يقال يمكن ان يقال راه
 تقدير التقدير **قوله** فاعني على تقدير نفسك لما يوه بك فيه فاعني لان نفسك كره من كره
 فكيف يفسر ان معنى تقدير نفسك لما يوه بك الدليل ان يقال ان التقدير من تقيد التقدير
 من ايس لان التقدير التقدير في حرف الفهم من التقدير هو التقدير هو التقدير بالالف
 فاما انظر الى حال صحيح هذا المعنى **قوله** لان من حرف اكره لان ان حرف من وصول طريقه فلفظها
 بعينها كقولنا كره التقدير ما في ما يوه بكم في حال لفظها ما في كخفة اسم واحد
 اجازوا التقدير قياسا كره حرف اكره **قوله** ولا يقول اياك اسم اما قول الالف
 فاما اياك من باب اياك اسم واحد **قوله** او اكره اياك اسم واحد **قوله** فانه
 للفرقة الشعر لان اياك اياك من باب اياك اسم واحد **قوله** فانه
 اهذوا وان كره اعني ما بين ان جاري **قوله** فلهذا الالف راجع الى ابو علي في قوله لا على كره
 او اما انك لست تعلم ان وقت حال معمول في ايس من معمول في اوه اياك معمول في
 او معمول في هو كره او هو فصل على الالف وهو مستباح في على الاولين **قوله** ما فعل في
 ان في فسماء او في فسماء او اسم ما فعل في **قوله** اي حذو وهو الفصل السوي
 وخرجوا في قوله اي حذو اي حذو او مطابق كانه اراه بالخطا بقية الدلائل في معصو

قوله

بالاحالة وبالنسبة ما يربطها بفرد في المفعول في المعنى لا التزمى وما لا يلحق لا
معنى **قوله** اذا كان الفعل مصدر او مفعول فلو اعتبر في التوفيق فيه كشيء في فعل
اذا توارى من نور ما فعل في نائب الفعل بكونه في لم يخرج الى اعتبار فيه كشيء ولو اريد
معناه كشيء لا كشيء لان هذا المعنى بغير قيد او هو لا يقتضى اعتبار نسبة الفعل اليه
بكونه في ثم بغير قرياس اعتبار **قوله** ولا يخفى ان بغيره بغيره المعنى الاضمار عن شئ
ولم يقصد الاضمار في قوله القيد العرجه **قوله** من زمان او مكان فيجعل المقصد
حيث كان المضاف او يجعل المقصد مجازا عن كسب كاشترى كرهما في مفعول الفعل وعلة
هذه وفي الطرفية فيجعل البين مكانا كقولك في الشراء في مكانها اذا اريد
بالشراء في مكان انتمها اذا اريد بها اجزأ **قوله** اسارة الا فمفعول فيه
اسارة لان قوله من زمان ليس فيه اضمرازا بناء على ان في محله على الطرفية
اعتبرت قبل كل جرح وبنى مفعول فيه **قوله** بها كان او محووه انقضا النون على ان
المعنى من الزمان لم يغير له حرورية كالمعنى في محووه ما اعتبر فيه فكذلك اليوم والبلد
والشهر **قوله** وظروف المكان ان المكان جعل الغير اجزاء المكان والالتصاف
ان يقول ان كانت وما كانت اضافات المظروف الى المكان ببيان في كونه الواحدة
غير الاعايد لان عايد بغير عايد بغير **قوله** وفسرهم بالمجان هذا تفسير المتكلمين
واما تفسير غيرهم من قال ان بهم من كان هو التكرار والجمعين في هو محمدا
وفي ان حلفي معز في ان منسوب اتفاقا ويمكن ان يدعى بالمتكلمين لانهما

او بان تكرر حقيقة لا قال العاقل المسمى في الالهي من ان كرات الست لا يتفرق
بالاختلاف كما لا يتفرق مفرقا ومنهم من فسرهما على ما فسرهم الجمع من الزمان
ويده في كبرهم كرات الست وعنده الذي ووسطا وبين وتلقاه او ليس كل منهم عندهم
جائز النفي لان جانب ما في لغته من جهة ووجه وكنت ودرى لا يقال فيها سلكا في جانب
عز وجل يقال في جانب وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معنى جرحا وعندهم فان
الما هو كقولك لم تسجد والليل منصوب **قوله** حل على بنو النضير كرهما او بغير محمدا
ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يجعل على كرات الست في بعضها
لها في الانتقال فان قيل ان لم تسجد مثلا لا يفتقر موضع دون موضع بل يتجوز في البناء
والشراء كقولك كلف قرا والبين شمال **قوله** ولفظ مكان بشرط ان يكون في واحد
معنى الاستقرار فلا يقال كبرت المصحف مكانا قال الشيخ الرضي اسم المكان المسمى في اول
بهم زيادة وان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتج بالاراء على ذلك
الحدث وبما ينتج به المكان المصحف وهو فعله وسكن ونزل وان لم يكن كذلك فلا
ينتج اليه ينتج به المكان المصحف وما بعده فعله وكذا اسكن ونزل **قوله** ولا يشك ان
معنى المفعول لا يتم فتكون في حلة كما ان عن حلة لفضله الذي هو كونه اسكن
الشيخ الرضي على ان المفعول لازم بلزوم كونه في غير المكان وهو مظهر في المكان
ويكون ايد مفعول فعول والفعول من محصاه والاراء غالب ويكون ضد كونه وهو
لا يتم كونه ان كونه يدل على ان في التعدي بل واسطة **قوله** والتفصيل في ما يحتاج

انما اشتراطه ان كان على الافعال كغير ما يجيء جابقت للشئ ابط فمصدرها ليس على الاسم
المفعول **قوله** وفي بعضه ان هو اشبه ان هذا المسمى شريفه جابقت له الفاعلية فابا
تمام الفعل وطلوه عن بطله اعتبارا غير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدرنا بيانه
الفاعل من غير تخصيص **قوله** وقد قيل بين السمع والنزوان قال قد سحره في نفسه
برجسته **قوله** سواء كان ذلك محمول بشرط بعضهم كون المحمول فاعلى نظر الى ان
عمروا في قولك ضربت زيدا وعمروا معطوفان معا لا معطوفان معا ويستقيم ما قاله
بعضهم صبيك وذا بان الكاف في المعنى معطوف او المعنى بكيفيك **قوله** نحو استوى هما
وكنته اي استاوى هما وكنته في العلوي هما وكنته في الغيب
ارفع من هما وكنته هنا ليس يعرف به قدر ارتفاعهما وقت زبانه **قوله** وكمراه
بعضه محمول الفعل الى فلان يجوز ضمك زيد وطلوه الشكر كقوله في الاضطرار
استل لا يقولهم بانه اسير والليل فان هما لا يسير بل يجرى ويكون ان يقال كراه
بغير ايجازي من السيرة كبريان **قوله** او كان واحد كشئوا لاكتفاء بوجهه انما
قوله فلو تركت الناقه وفصلها لوضعا قال قد سحره في كانه فليس على اشتراط
شبه تاركه وفيه الضم شبه صور وكورك اعلم ان اوله بجمود كنهه قال
بعد العاقل هو منصوص بطله وان الاو دعابة اصل الواو في كونها غير مائة
وكونت بغير معطوفان في كل رجل وضعت وقال الاضطرار منسجم
فصله نظر في لانها في البيت مع كنهه في الاصل جربا الى عطف النظم عليه
قوله

الاعراب

قوله واحسبها واو العطف لانه لا يجوز تقديم المحمول على ما عمل في هذا البيت
والاعراب صاحب ضل في لابي التفتيح قال الشيخ الرضي لا اراه في هذا من تقديم المحمول على
عائده انما قرع عن صاحب كما جاز تقدم معطوف على عائده انما قرع عن معطوف عليه
قوله مناسب بمعنى المنبت لان في المنبت زبانه اجتماع **قوله** في جبهه جعل كان تارة تقول
لفطائمه او حال ويجعل ان يكون ناقصة والاول اولى من ثلثين **قوله** لوجوب العطف
انما وجب العطف لانه لا اصل في هذه الواو العطف وانما جعل عليه نفا على كراهه
من كصاحب وفي المثال كمره لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب
في العطف الذي هو الاصل اظهر ان خافه عمره في المثال المذكور ليس بمتعلق ولا
فيه فلا حاجة الى قول لم يخرج من ذلك ان الكلام هنا لا يخص به والاصل في قوله
بمعنى العطف **قوله** فان العطف في ممتنع فهو بجمود لان العطف في الصور هو كونه
قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار **قوله** حيث لا يعمل على جعل العمل كسوى بل خافه
قال الشيخ الرضي انما جازي بانه وهي التخصيص على المصاحبة ولهذا يجوز تقدم النصب
مع اختيار العطف قال الاول ان يقال ان النصب على المصاحبة وجب النصب الاصل
العطف على غيرهم وقال الشيخ الرضي الكوفون يجوزون في السد والبهميون للفرقة
وانما في السد فيجوزون بطله وفي كل باخا من كبر مع ان لا يعمل معه قال لا بد
يجوز العطف على ضمها ان لم ينصب النظم على كصاحب وهو اول مما ذكره لورده
في التمر كقولك فلان ترون ان يوالا راحم بالجر في قره حمزة **قوله** وانما حكمه بمنفصلة

حال المفعول بحسب ما فيه حال الفاعل النفع اهل الكمالين يجب صاحب كمال عال الشيخ
 الرضي وقال بعض شراح المفصل صف احوال المعونة ان ترتب بعد ترتيب صاحبها قوة
 لفظ او معنى غير عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او غير المكان المفعول كما اشار
 اليه في شرح **قوله** اي لفظا بان يكون يرتب في التفصيل العامل **قوله** فكان الفاعل
 او المفعول فان تعلق فعل شفع بمفعول بين علان اياهما **قوله** فكان احوال
 عن كماله اليه لان الداخل في الزمان في حكم الزمان **قوله** ولو قوى الى هذا الواقع لما
 قال بعضهم لا يجوز احوال عن مفعول وعن مصدر بل ما قبل ولا يجوز وجوده
 احوال عن حاله وبلها بالفاعل والمفعول ولا يخفى ان لو فرضي كذا لم يجر احوال
 عن مفعول فيه **قوله** وفي زب في الوارد باللفظ المفعول حكمي هذا ان وجه حبيبه كون
 المفعول حبيبه في مشروء مثلا للفاعل المعنوي وتبع عليه اي فاعل الظرف فاعل لفظ
 لان عامله قد ر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن اخذ
 المفعول كان في حكم مفعول من الغنوى ولا يجوز ان يقال ان فاعلا حال عن زب وهو
 متبناه كنه فاعل معناه لا محالة مع الغير الذي هو فاعل الظرف لان بزم اخذ حال
 احوال وصاحبها وذا لا يجوز عند اكثر من على انه لا يغير فاعلا معنويا على التفسير
 المذكور **قوله** بل باعتبار معنى الاستدارة او التنبية الاول او لان زب افعال اليه
 لا يمتد عليه فان تمتد عليه حقيقة هو فاعل زب مع تمام الكلام والفعل قوله عا ملها
 الى فاعل العامل بها لتحقق لفظية الفاعل والمفعول ومعنوية غيرا ويكون في كماله

مقدم

تقدم كمال على العامل المعنوي وجوز فاعلا على اللفظ معنوي من تخصصه الامتناع
 في كماله ان لا يفصل بين مباحث التقدم والا لكن المناسب ان تذكر ما هو قوله
 لعقبة كل التفصيل **قوله** وهو من تركيب من ضمت **قوله** كاستدارة دون الاستدارة
 والنتي وان وان من كروني مشبهة لعدم ورواه الحسن الى على علمها **قوله** والنتي وان
 قال الشيخ الرضي الظاهر انما ليس بما ملين لانها ليست بغير من بل بغيره هو
 اخبر فهو العا على في بحث لانك اذا قلت ليت ابني فقير راجع وجعلت فقير ابيه للغير
 لكان كمنه ليت ابني راجع وهو فقير وليس كمنه على فلك بل معناه تمتد ابني وان
 كان فقير ارجع **قوله** وكان اسم صائلا وزب كمرود وجانب وزب اسم صائلا مجزئ
 اداة التنبية **قوله** لان الكثرة قبل لان كمال جواب كيفية والسؤال باني المعلوم
 وفي ان مفعول جواب للمع ان يصح ان يكون معلوما واكل ان المعلوم باعتبار
 يجوز ان يكون مجهولا باعتبار **قوله** كمرود موصوفه لو قيل موصوفه بدل موصوفه
 ليس كمنه موصوفه لاهل كمال كان حسن **قوله** استمرافها وعمودها بنفسها او بوقوعها
 في غير شيء او نقي او بمعناه **قوله** ان جعلت امر احوال استمراف الى ليس بخاص في الا
 لجواز ان يكون منصوبا على اختصاصه او احوال عن غير الفاعل في الترتيب اي امر
 من امر واحد او عن غير مفعول لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس بخاصا
 في المقصود لجواز ان يكون حالا عن من حيث ان مخصوصا بالاضافة او بالوصف
قوله في غير الاستمراف لانها ليست الكثرة الواحدة في غير الشيء في كونها غير

استمراف

قوله او بعد الانقضاء للشيء لم يبق في نفسه في نفس هذه النكرة عبارة للشيء
حيث قال لا يكون اي صاحب لخال الا النكرة موصوفة او فاعلة لشيء اخر كذا
او في حيز الاستمرار او بعد الانقضاء للشيء او قدما عليه كحال انتهى قال سار في قوله
بعد الانقضاء لا يمكن ان يكون من عند الا ان يقال يقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله
قدما عليه تنازعا في قوله كحال يعني ان فاعل الطرف هو فاعل كحال او نفسا على
انه ينبغي لاجل النكرة والافتقار الى ما لا بد من اعتبار عايد ليعبر وقوع الطرف في حقيقة
لقول نكرة والتقديم بعد الاحكام عنها نعم قال لو قال او قبل الاحكام كان سار
والنقص لا ينبغي ان لمو قال كذلك لو قيل ان يقول او قبل الاله اذ لا على كحال
فيقول الكلام فلعلة قال فكذلك لا لا اختصار وانما قال نقض للشيء لان كحال
لا يقع بعد الا ان ان يكون الاستثناء المخرج لا يكون في الموصوب الاله قال
اعني انما حسن التكثير لان لا يقطع بعدها عما قبلها فلا يجمع ان يكون كحال
هذه لهما لا يقطع عنها وفيه نظر جواز وقوع العلة بعد **القول** اقدما عليها
كحال انما حسن التكثير لان التقديم يؤمن بالنسب بالصفة **قوله** ويجعل قوله
صاحبها هو يكون غالبا لظرف النسب بين مبتدأ وكثير او لمفعول في استثناء من قوله
معرفة اي يتوقف غالبا **قوله** ولم يبقها قال قدس سره في الحاشية انه لا يمنع
قوله ولم يشق على نقضه قال قال قدس سره في الحاشية ان الشاق هو في النقض
بالعامة كمراد وكثيرا في كسر المفتوح من نقض الرجل نقضا اي يجمعه في قوله

في المراتب

في المراتب نقضه براه تمام فادرسون في سبب ان شذوذا **قوله** والآن جمع لان في قوله
قوله ثم يرد من المعطف قال قدس سره في الحاشية المعطف ما هو من الاله والبر
من مبارك الاله واليه كالتباعد في معنى جاي شذوذا بغير **قوله** ومرة به وهو قال
قدس سره في الحاشية الوصف مصدر وهو جحد يقال وهو جحد وهو جحد وهو جحد
وهو اذ علة انتهى قال الشيخ الرضي وهو لازم الاخره والتمكيب والاطراف في المصنف
ولازم ان يقال ان الواضع مخصوص قبل يجوز ان يقال ان اصل الماء ثم حذف التبع
انضاف اليه معادسا كما قيل في اقام الصلوة **قوله** فلي فعله جحدك بصيغة الخطاب
قال قدس سره في الحاشية انه يهبط الجحد في الجحد في الجحد وفيها الاجتهاد وقال
الفرع هو يفتح الجحد في بعضه الطاق **قوله** ما دل اي كذا واهلها او نوعها
قوله وما يراها على وجهين قال الشيخ الرضي كحال الموقوف ظاهر ان كذا كانت موصوفا
كان ثوبها ايضا كذلك وما يراها في معنى النكرة كذا مررت بهم اجمع النعمان اي كثيرا
سائر اكثرهم وجه الارض وكذا خلق الاول قال اول من اول فاول وهو جها
الرجل فثمهم كذا اربعهم في عشرهم فان هذا الهمزة الثانية او اضعفت لا ضمير ما
مقدم منصوب في التحيز على كحال لو فوعها مفعول النكرة اي يجمعين في الجحد والتمكيب
لا قبلها في تميم **قوله** انما مضاف الى المضاف له صفات اي نعم كذا ومنه او كذا
غير واجب في هذا الاله واجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي **قوله** مضاف الى مضافه
لأنه لا ينافي في ان اللام للعمد الاله او الثانية **قوله** فان كان صاحبها نكرة

في المراتب

والحال انه لو كان جزءا لاول التقديم **فقد** لم يكن الحال مشتركة
جانبين وزيد ركبين **فقد** يتخصص في ان الحال اما عن الفاعل او المفعول
وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص اخر اللهم الا ان يقال ان
حكم اخر فلا يجرى التخصيص الى اصل بالقياس الى حكم **فقد** لئلا يتسبب التفتق
في ان هذا القياس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت التكررة مختصة به
لتحقق القياس **فقد** لا يتقدم على العامل بمعنى دون اللفظ فان تقدمها
عليه جاز ان لا مانع كتصويرها بالواو او اعراسه اصل وهو المطلق او عدم تعرف في
الانفعال كقولهم انما يتصوره عامل يجرى من المصدر او لم يحصل في ذلك سائر
الموصوفات كقولهم ركبنا جارا **فقد** فيما عدا اصل زيد فاجابكم فاعلم ان الله ال
على حد ثبوت فاعدا قد يدل على حد ثبوت منين نحو ضارب زيد عمرو او تضارب زيد
وعمر ووزيد اقرب وقد غير منين نحو زيد كمر وفان التشبيه يدل على حدث مشترك
بين المشبه به والمشبه لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كل التقديم بين يجوز انما
الحدثين بوجه كالحال او الزمان او المتعلق او الحال لا غير ذلك واما انما
يأمر وهو لم يميز بالعبارة حتى يلى كل منهما ما يتعلق به الترتيب ان يله ذلك المتعلق
صاحبه كالكلام المذكور وان لزم التقديم على العامل الضيف وتلك لاجل دفع
الالتباس وحرص على البيان فقول زيد فاعدا كمر وعاود زيد يوم كمر
يوم السبت وهذا اسم الطبيب من طباطبا قوله في هذا المعنى الحكم بوجه كمر

مخالف

لخلاف الظرف حاله عن قول على العامل المعنوي كما ان حاله عن خبر لا يتقدم على الموصوف
الثاني ويجعل ان يكون اخر اخص بتقدمه كقوله **فقد** واما انما اجبت واخلت اليه
فهو محقق في شدة كونه الاسارة اليه **فقد** فاعلم ان هذا هو الامل الثاني وهو
الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في جهة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرف
او مشبهة به فان اذا لم يكن كذلك لم يجر تقدم الظرف عليه انما قال الشيخ للمعنى
قد خرج ابن بري ان يجوز تقدم كمال اذا كان ظرف او مشبهة على العامل المعنوي
اذا كان ظرفا او مشبهة من ذلك القيل اليه الكمر سبب اليه الكمر من سبب فانه حال
والعامل سبب ولا على كمره المعنوي من جواز تقدم كمال اذا كان مرفوعا او منصوبا
لما ذهب اليه البريون واما الكوفيون فلما يجوزون تقدمه برأيهما الذي هو
واحدة وهي ان كان صاحبه مرفوعا او حال مؤخر عن العامل **فقد** سواء
كان مجرورا بالاضافة استثنى ما اذا كان منصوبا جزءا منضاف اليه وجاز
قيم انضاف اليه معاد فان يجوز التقديم لكن على قوله نحو يجرى كمر مشبه بداره ففتح
فبما ذلك ابراهيم **فقد** لان الحال تابع القيل لانه عليه نحو ركبنا جارا زيد لان
الفاعل من حيث انه مسند اليه فعل الفعل وان افتتح بفادى الى التباس
بالله او قيل وجوز تقدمه على صاحبه المجرور ان كان حاله عن كمر وروى في نسخة
بفتحها فله جاز لوجه **فقد** يجعل كانه حاله عن كمر ومعنى ما انما شكك الينا
ما انما شكك الينا فاعلم ان قلت ان اصله عليه وسلم كما انما شكك الينا فاعلم

او كيف يفرح بغير تلك الحقايق التي لا حيلة لها من الناس لانها
 الباطنية وهم يسمعون على التفسير ان قلت احوال قبه للعامل فيهم ان يكون الكلف
 في وقت الارسال وليس كذلك لانه اخذت هذه احوال مقدرة والتقدير لا يتم ان يكون
 من صاحب احوال كادته الامارة **القول** وانما الالباب كالكاتب والساعة وكثير
 منهم ذهبوا الى ان الالباب مخصصة بمفاعل وفصول ومغال **قول** اي اسالة
 كاذبة ان كانت شذوذا **قول** وبعضهم يجعل مصورا اي كلف كذا وكذا حال مقدرة
قول والكل مكلف ونفس لان كاذبة كاذبة لانه لا بد ان يكون غير مضاف كما هو به
 الشيخ الرضي ولا يخفى ان اجتهاد رتبة هذا الحق **قول** سواء كان الال مشتقا او
 قال الشيخ الرضي من الال هو الغير مشتقة قياس احوال موطنة وهي اسم
 جاد وهو من بصفة من احوال في اجتهاد فكان الاسم كاد وطاء الطريق لما هو
 حال في الحقيقة كقولنا يا انا انزلنا قرانا عربيا وكذا جاني زيدا رجلا بهيا ومننا
 ما ينصب بالشيء كوجاهة زيدا اي مثل اسم او سمي او مننا احوال في كونه
 للامانة ووجهها وبطنة ان نقصد التوسط فيجعل لكل جزء من اجزاء
 الحكم فطاعة ونفس في كل القطر على احوال وثاني بعدة بجزء اما مع واد العطف
 او بجزء كونه من التفسيرين **قول** وهو ما بقي فوضه الاظهر ان يقال ما
 بقي في نوع عنقوفة قال في المراجع بسره خوره حرما اذل نابذ من النمل كذا
 ثم خال ثم ينج بالخير كذا ثم بسره ثم رطب ثم غرث وهو ما فيه حلالة وكذا

ولا حاجة

ولا حاجة ان يادى البسر بالسر **قول** هذا المستمرة الى التخل لان كسر
 هو التخل كما هو عليه اشتقاقا اما ان كان اسارة او التمر كذا هو الظاهر فاما
 بالتفصيل وغير التفسير كذا **قول** لاننا نعلق بسره واحد ثم تنصلي كذا
 في ذي كذا **قول** ويكون هذا قال الشيخ الرضي قد يقال احوال في مقام مقدر فيهم به
 كذا الاول من احوال احوال وبهم تكبير في مقام احوال فاما في سعة فكل بيت به
 بيد اي فو يد يد اي التمدد بالتدريج كذا **قول** وسنة بهرهم والاصل كل شدة
 بهرهم كذا فو بهرهم **قول** وسنة بهرهم والاصل كل شدة بهرهم والاصل كل شدة
 اي سارة ورهم فو بهرهم **قول** وسنة بهرهم والاصل كل شدة بهرهم والاصل كل شدة
 بهرهم والاصل كل شدة بهرهم **قول** وسنة بهرهم والاصل كل شدة بهرهم والاصل كل شدة
 كذا لان احوال بغيره بغيره بالفاعل او بمفعول بوقت فوج مقدرها ولا يقصد من
 الانساق وقوع معونة **قول** وهو الغير والواحد كما كانت احوال في تلك الصلة
 لا زيادة ربطة ولهذا لا يكون الواو ربطة في اجتهاد الواقعة فغيره وسفالا اذا حصل
 له ما هو في انفصال فو كذا فو بهرهم كذا **قول** وسنة بهرهم والاصل كل شدة بهرهم
 الا وهو فو بهرهم **قول** فو بهرهم كذا **قول** وسنة بهرهم والاصل كل شدة بهرهم
 ولا بد ان على الزمان فهو كذا في داخل على كذا **قول** وسنة بهرهم والاصل كل شدة بهرهم
 فو بهرهم كذا **قول** وسنة بهرهم والاصل كل شدة بهرهم والاصل كل شدة بهرهم
 الا وهو فو بهرهم **قول** فو بهرهم كذا **قول** وسنة بهرهم والاصل كل شدة بهرهم

ولا حاجة

اثبت بالغير قدس بلدا واولا منها جنة وان سببه اصفه وان كان خبره كذا
 وبشرط في المضارع الواقع حال خلة عن حرف الاستقبال كالسبب وان كان
 قولنا مشتمل على المضارع معني وان لم يخل قال لا تسمى فانه قال لا يسمي
 وان كان مع الغير قال كشيء في الرفع واداء اتنى المضارع بلفظ ما لم يخل الواء واداء
 واتنى المضارع بالرفع الغير والاعراب خبره عن الواء **قوله** ليدل على هذا التحقير ذكره
 السبب في النجوم هناك لم يبعد عن التحقير فخرى ان لا يذكره **قوله** ويجوز حذف
 العامل وقد يجب قياسه في مواضع منها ما اذ ابيح كمال او باه ثمن وغيره مرفوعة
 بالهاء او ثم فنقول في الثمن بعد بهم فصاعدا او ثم زايه اي قد يذهب الثمن فصاعدا ثم
 ذهب الثمن زايه اخذ في الازد بابه وبقول في غير الثمن قراءة كل يوم جزء من القرآن ففعل
 او ثم زايه اي قد يذهب الثمن كل يوم في الزيادة والصعود **قوله** هي اي حال التوكيد
 اي هي ما تنزير مفعول كثر وتاكيد واما كمال على مفعول على كمال **قوله**
 ومستند فيه كمال كمال في التوكيد فانما ليست فيه انحصار العامل فالقول بان
 اكمال مطلقا فيه العامل غير مرجح الا ان يراه انما فيه له بحسب العبارة والتعريف
 اي اخذ في كمال التفسير من سبب ما قال الشيخ انه في خبره انما لا معنى لتوكيد تبتت
 الا في عرفه في حال كونه مطلقا وان اراد ان المعنى اعلم عطوف فافهم مفعول فان
 لا حال ثم قال والاول عندى ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معني الجملة
 فكان قال بلفظ عليك ايوك عطوف في ذلك المعنى بوجه من جهة الجملة كذا فكان

العامل

العامل في معنى ولما لا يتقدم التوكيد على حرفي الجملة ولا على احد منهما **قوله** او بمعنى
 اثبت مطلقا في قوله بهذا المعنى يكون لاحد من شيئين معنيين التحقير والاثبات
 والحق خبره معنى وهو التحقير ولما بين معنى اللغوي بهما اذ ان يبين ان
 متعلق التحقير في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخرى هو الابد من حيث
 ان الابد انما هو في معنى لينة واثباته في حال اي تحقير ايوك ان **قوله** اي بشرط
 هذه فاعلم ان اي شرط في وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلثة لان
 الحد ان اكمال التوكيد قد يكون موكدة بكون فعلية كقول في ولا تمشي في الارض
 ففعل اي لا تمشي وان من خصصة التوكيد بالجملة الاسمية باول امثالها
 بالصاغة فيجوز قوله في مفسر بمعنى الف وكتبه ما يجي هذا الصنف تمام
قوله التميز يقال له التبيين والتفسير بكسر الهمزة قبل قد يقال بفتحها لان حكم
 التمييز بين الاحكام بفتح الهمزة **قوله** ما يرفع الهمزة الاظهر في تفسيره ان يقال
 انه جنس في كماله من مخرج الهمزة لاجل ان يفسر فتأخر التبيين وادناه باله
 والاصل في التفسير ان التريف لا يرفع الهمزة واجاز الكوفون تريف بالهم او
 الاضافه عن زايه بلفظ وسنفسه في غير ذلك وعند البصريين ان عن زايه
 بمعنى عن في زايه وان الهمزة مضممة في ذلك وان سؤنفه في نفس
 او عن سؤنفه بالتشديد لان الامل سؤنفه في قولهم الفعل في الغير انتقد
 فاعلم ان الهمزة مضممة في سؤنفه بالتشديد **قوله** اي بمعنى كذا موضع في حيث

التميز
 ٢٠

فتبناه

ان موضوع العمل الموضح سائل للوضع النوعي المجازي لان سائل المدد والكيل والوزن
اذا اريد بها المعنى الحقيقية وهي المدد والكيل والوزن لا يستعمل في مجازيها ولا يستعمل في
براهين المدد والكيل والوزن كما سيجي وفيها مجاز **قوله** كفي حلقه منقذ الى الكمال في
لا ذكر الشيخ الرضي عن ان لفظ المستر لا يدل على الثابت المطلقة ويمكن ان يدل في بعض
بلان الثابت قد يقال في معانيه المددوم وقد يقال في معانيه احاطة الطاري والحرارة
سواء هو الثاني **قوله** لكنه غير مستر في الوضع ولهذا يكون ضعيف فكل واحد من معانيها
بكل واحد من المعاني فان اطلاقه على خصوصه فخصه بمجاز **قوله** وكذا ينبغي بالاحتمال
عن وصفا في المعاني قبل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لكم ما فيها بعد
لا يقال في لاحاقه انكم المستر لان هذه المستر قد فرضت لانا نقول يجوز ان
يقال انكم المستر لاحاقه القام بين الاخر المعنى كابر او من حيث **قوله** والبراهين
في هذا المعنى ان قلنا هذا يقتضي ان لا يصلح التميز عن اسم كسادة مع ان كثيرا
منهم في سبيل ان قلنا في قوله ما اذا اراد المدد في معنى تميز عن الاحوال عند كذا
الحال في رجل في صفة رجل قلنا لعل هذا منهم مني على اراه فيهم من اسم كسادة كافي
رب رجل ونعم رجل **قوله** والبراهين في حيث فان قريب هذه اذ ان الرجل بالمتخلف
هو الصفة والبراهين فيها انما البراهين في ما يوفق بها كاشرا الى وسبيل البراهين
قوله والامن حيث وصفت هذا بالحقيقة راجع الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى
جوزي **قوله** في قولنا طاب زيد فسر الى زيد قال الشيخ الرضي الى ان يكون في

نضال

نضال الى ما انتخب عنه اذ اخرج احاد التميز الى كافي طاب زيد نف او علم او ما
غير نضال اليه ان لم يصلح احاد التميز الى فنقول في كني زيد رجلا وشبهه كني
شيء زيد على ان يكون زيد يدل من شيء او عطف بيان لقال الله المحقق في
فكره الله ان هذه في هذين المثالين ايضا نضال لاكل اذ قلنا كني زيد
كان هناك ابراهيم في ان الكافي من زيد بما اذا ارجو ان او شبهاه نه واذ قلنا رجل
او شبهه كان كني كني رجولة او شبهاه **قوله** يرفع عن غيره وجعل صلا للرفع
كما نفي في النظم وقال الشيخ الرضي ان عن في ذلك ينبغي ان ما بهما مصدر
وسبيل يقال قلنا عن امر كاي سبيل ترك فالتميز صلا عن غيره اي غيره
لا بهما سبيل او عن سبيل في حيث اى النسب سبيل لا كني نسب شيئا الى شيء
في الظاهر وان نسبة اليه حقيقة غيره بغير النسب اذن سبيل كالك
التميز لا نسب الى اعتبار ما يستعمل في التميز وكذا ينبغي قولنا بعد ان كان اسما
يخرج جنس ما انتخب عنه اى الاسم الذي صدر انتساب التميز عنه كزيد في طاب
زيد نف لا كني لولا انك اسندت طاب اليه لم ينتجب نف بل كان يرتفع اذ
هو في الاصل ماعل اى طاب نف زيد هو سبيل انتساب نف او كذا ينبغي
قولهم ينصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبيل انتساب التميز
يشير الى بالفعول الذي يجي بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن
في هذا المعنى يرفع بعد كافي قوله طاب عن طاب **قوله** واول **قوله** وهو ما يرفع

نضال

الفرق مع قوله عن نسبة والتكليف في التبيين على ان دعائه هذا القسم للشمس في
باعتبار ان هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم كمال الذات هناك فذكرها في الالف بالذات
ان نعم رجل فخر في القسم الاول مع ان القيمة غير مذكورة هذا حاصل كلامه في قوله
او مفسر جعل الشيخ الرضي داخل في شبهة ذلك في اشارة الى قوله في
اضافة لكن لم يخط من هذا القسم لهذا قال او في اضافة ولعل اراه بشبه
ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة الثالثة ولست اضافة كذلك **فرد** هو حسب
زيد اي يكتفي زيد **فرد** فكان قال طاب زيدا الى كانه مثل فعل وشبه فعل فتارة
في نف واما ذكره في ما عطف اعني ابو **فرد** في الاصل الذين قال الشيخ في
الرفي الاصل ما يراه في ما ينزل من الفرع من المبنى من النعم من كسر وهو
هنا كناية عن فعل صمد وج الصاه عنه وانما شبه فعله الذي تعد النعمية لان
التي نسبة العجايب كمثل شئ عظيم يزول النعمية يشبهون اليه في بعض
اليفع له **فرد** ما اعجب فعله ثم ان كان اسما يجمع القول والافرو متعلق
في هذه العبارة شبه مشهورة وهي التفاضل الشرطية الاول بطلاب زيدا
فان نف اسم يجمع جملة ما انتخب عنه ولا يجمع ان المتعلق واجاب في كسره
بتجديد مفعول يكون التغير لم يكن نصبا في ما انتخب عنه وكذا قبل مقدم الشرطية
التي شبه ليس ينتقم بطل زيدا نف واجاب الفاضل الذي بان نف كما هي
ان يكون ما انتخب عنه بان يكون معناه طاب من حيث انه نف على التمام

صح ان يكون متعلق بان يكون طاب زيد من حيث ان نف تعلق به وانما
هذا الجواب فقال انه حسن بوجه وفيه نظر اما اوله فلان المتعلق معان فان شئ
والقوة الموردة والقوة الهيولانية والتعلق ليس بالمتعلق الاول ولا بخلافه
صالح المتعلق واما ما قيل ان هذا الجواب لا يحسم مائة الشبهة اوله تعلق
يكتفي زيد رجل لم يخر هذا الجواب في الالف لان يقال انه خارج عن هذا الحكم لان
في حكم الصفة او يعني بها الكمال في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مائة
التعلق لو كانت هذا الحكم كان الجواب ذلك ولو كان كمال الاول فلما لو اريد بالتعلق
القوة الموردة او القوة الهيولانية كان المتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح
ان يكون تميزا او الذات من حيث هي ليس لها الطلب ان قلت امره جلة النعم
مع جميع صفاتها فلما في كان حكمه رجلا في كماله كذا ولو سلم صلافة التميز
فلما امره يكون ما انتخب عنه صحة احمل عليه والقول بان هو هذا اوله يكتفي في
هنا كما استدل الفاضل الذي ذكره يكون متعلق حتى لاضافة اليه ولا يخفى صحة
اضافة النفس الى زيد ولينضم اليه رعين جوابا وهو مفعول معطوف في مقدم
الشرطية الاول التقديم ثم ان كان اسما يجمع جملة ما انتخب عنه والمتعلق جاز ان
يكون والمتعلق والتمرض عليه بوجهين احدهما ان زيدا في مقدم والمالي وقدم رفع
بتجديد مفعول يكون قبل جملة غير او تعقيب التاكيد يكون جملة تميز او انما يعدم حتى شرطية
الغائب ان مقدم الشرطية التي تتبع مقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانما ذكر

بانتفاء الوجودات او بانتفاء كليهما فيتم ان يكون التميز اذ كان ما انتسب فقط
 كان متعلقا واما لم يكن من ما كان المتعلق به فيع الاضربان هذا التميز واقع
 والاول يتقدم معلوف في ما الى هذه الشبهة والتقدير والاضربان متعلق اول ولا يخفى
 سيما في هذا الجواب **قوله** وانما جعله لظهوره عليه جعل التميز الرقي الموصفات
 التي كما تعلم من قبل ما يصح جعلها ما انتسب **قوله** بان يكون تميزا في الابرار
 عند فيساجه **قوله** وهو الذي لا يخفى انه اعني الشيء المنسوب اليه في مفاير لم يربط بالذات
 وانما قلنا ذلك لان الذات المتقدمة مطلقا هو شيء محسوب اليه زيادة كونه **قوله** اول
 بمعنى مع وهي تعيد ما ذكره ما بعد ما خبره كان من حيث انه فاعل تعين ونظيره ما قال
 الشيخ الرضي وهو ان منسوب في عبادة الخفاة في كونه فيهم شراهم ذان بان شرا
 متبذرا لفظا فاعل مع تميز عن النسبة تقدم اي كايين متبذرا لفظا بمعنى كما بين لفظ
 متبذرا وكايين معناه فاعل ومثل كثير في كلامهم **قوله** لا يخلو اعني التميز في قسم الاول
 مطلقا وفي قسم الثاني اذا ما انتسب **قوله** في هذا التميز الرقي
 وقال في المعبر يقال دره من فارس ولا يقال عندي عشرين من درهم والفرق
 ان الاول كما يجعل التميز بمقتضى الحال فمن تخلصه تخلصه للتمييز **قوله** كونه من حيث اعني
 هو فاعل والفرق من تميز وهو البياض بعد الاجمال ليكون وفيه كمن البياض
 عن البياض لا ينع من التميز كقولهم في تميزهم من ابيهم فاعنيهم
 فاعني لان ما ينفذ لانه مطلقا فيمكن التميز بانها متضمن بالتميز كذا في الكلام

لانه

لانه مطاوع فعل يتصرف في كل الفعل **قوله** وهو غير ما اوردنا اني بالجميع لا يشترط
 التميز منوع الا عذب وطلع وغيره كل او اراء ومار وغيره **قوله** لان كل علم لما
 قصد قربته **قوله** ان الظاهر غير **قوله** ووكك بعينه مثل قولك ربيح بغير تجارة
 معبر ربيح تجارة زيك كونه وما ربحته تجارة **قوله** خلاف لما روي اساءه اكبره
 وتسمية الاضغاث نظر القوة العال قال كسيب كلام العرب استواء لا قياس **قوله**
قوله انما هو من مجمل الشرا **قوله** انما هو الرقي قبل الرواية الصحيحة وما كان في
 قبل **قوله** بالفرق في بعض الاماكن بالفرق **قوله** وما قبل قبل جعل ايضا ان يكون
 خطيبا كونه في الخطيب محذور قبل **قوله** غير فاهج في التميز او بناء فكمهم
 على الظاهر الذي يقبل الطبع السليم **قوله** استثنى الاستثناء من الشيء وهو المعروف
 وانما يسمى هذا القسم من منسوب بذلك لان كل علم يطلب من نفسه عن حكم
 اي منفع عن الحول فيه كذا عبر عنه بالعرف لا كذا معنى المنع ونظيره التمييز عن منع
 فروع كونه في الكفر بالافراج في الآية الكريمة الذي الذين انما يخرجهم من الظلمات
 الى النور **قوله** كانه في نفسه وفي حكم عليه ايضا ولو نوقش اننا غير كانه في
 الحكم عليه ايجاب بان تعريف يفهم من تعريف فسيكيا بشبه اليه فوسى سره هذا الحق
 كمن قال ان استثنى مشترك لفظي بين متصل والمنفصل لان ما بينهما مختلفان
 فان لم يماخرهما والآخر غير مخرج ولا يمكن من شيئين مختلفين كما ثبت في تعريف
 واحد **قوله** بمعنى فيه نظر لكونه مثبتا في مشترك بين ما بينهما مختلفين فبالا

في
 ١٨٤

تتوزع واهم كالمعروف واما كشي مشتركين بين الناس في نفس كذا
ان كشي هو كذا كذا بعد الا اذا خولنا لها قبلها نقابا واثباتا مع انه يشك عليه
على مطلق من خصوصيات وتفسير في القسمين ورجع الفير في قولنا في وهو مضمون
اليه فيهما في هذه لا تكلف عموم محاراة اجراء حال كذا لول على الاله في الاستحسان
بجعل الفير في الاتي الى كشي في مجازي لكشي وبعضهم قال كشي المنقطع مجاز
فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ كشي مجاز
في لا يمكن ان اها عليه بخصوص لا بعد م في خصوصية **قوله** فالمنفصل الفال للتفسير
قوله هو كشي كذا كان اقل مما بقي او اكثر منه او سواء بالهنا كشي كشي هو
ان زيدا في باء القوم الازيد ما هو اقل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون
مخرجنا لان اخرج الشئ فخرج دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل المخرج فكذا
لو قلنا على وبنار الاله انما كان الاله انما دخل في الدنيا روي الاول يلزم التا
انما يلزم انما تعدت نسبة الجمعي على الاستثناء كقوله ما خلة عند لان كشي هو اليه
الجموع وكما كشي كشي وكشي وكشي والتب ما خلة في كشي الى قطعها
زيد لا القوم كشي حتى يلزم التساقط وفي ان هذا الجواب لا يتشبه في بعضه
الاستثناء كاضل وما هو اقلها نظر فان قيل ان النسبة فيكون هنا خرب عننا
فلم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء ما خرج من النسبة فقدم على حكمه فلهنا في
وبان ذلك اقل من جاء القوم فقدم نسب اول الجمعي الى القوم على احتمال

ان

ان يكون على طرفه الايجاب بالقياس لا الكل واليجاب بالنسبة الى البعض والسب
بالقياس الى البعض الاخر وهكذا لان تقرير الايجاب والسب بعد تمام الكلام فانه اقل
الازيد متصل باي القوم تقرير السب بالقياس الازيد واليجاب بالقياس الازيد
ليس معنى الاخراج الا مخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما يكون في المنقطع
تشريك ما لم يكن هناك اخراج **قوله** من تعدد اي وقوعه وكثرة **قوله** ما لا غير الصف
بيان للواقع ثلثه **قوله** واخواتها اربعة كلمات محفوظة لاما هو بمعنى مطلق
حتى يلزم ان يكون جاء القوم كشي من زيد وكشي من زيد وكشي من زيد وكشي من زيد
اصطلاحه ولا يفتق في نعم لواءه ان تلك كشي المحفوظ بمعنى الالف في عدم
الاستقلال لم يلزم وان دفع ايضا ما قلنا على ما قال الشيخ الرقي في دفع شبهة الاستثناء
قوله واخر زب عن نحو جاني القوم الى قبل لا ولكن يستدعيان اخراجا ولهذا يستعمل
في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان يقول جاء عمر لزيد وما جاء عمر ولكن زيد **قوله**
اي بعد لا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد لا ونعم بعد **قوله** اي ليس في موجب
والشبه اصطلاحا ما حكمه ونعم موجب انما وجب ونعم موجب اصطلاحا ما
يباين **قوله** واخر زب عما اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نقب ان كان بعد
الالف في كلام موجب لانه لم ينصب لكان بدل لا واصل بغير المعامل فيلزم شبهة الايجاب
في كشي وكشي وكشي وكشي واما في غير موجب فلا يلزم ذلك مجوزا اعتبارا بغير
لاصل الالف بشرط النفي الباطنة ولان كشي في حكم النصب فيكون في التوزيع و

في الایجاب محتسب و غیر ما نظر ما فی الاول فان فی تکرر العامل بسبب اعتبار حرات
العامل مع قطع النظر عن الایجاب السبب ولزم ايجاز جاء زید لا عمر فی العطف
مع انه فی قوة تکرر العامل و اما فی الثاني فان کماله من لیس مطر بالکلیة حتی یفید
بعضه و قد بین بنفس الشیء و ما فی حکم . و هو ان الکلام محصور بما الکلام
النام فی بایا استثناء و ما فی حکم ما فسر به بخلاف ان یكون الی و الکلام الناقص
اصطلاحا فی هذا الباب ما یاید **قوله** منصوب علی التقیة لا علی الاستثناء لعل المستثناه
بذلك انه من قبل المستثنی فینبی ان یكون داخل فی الای **قوله** العامل فی نفسه مستثنی
قال الشیخ الرضی قال مصنف فی شرح الفصل الثالث فی کسبته فی بوسطه الا
قال لانه لا یزال یكون هناك فعل ولا معناه کما القوم الذی اذبحوا عنک و لا یجوز ان یقولوا
فی الاقوة معنی فعلیا و هو لا ینسب بالاقوة ثم قال لو لم یکن فی الیجة معنی
الفعل لجاز ان ینصب **کسبته** **قوله** و قد ما عطف علی قوله بعد الا هو الظاهر
انما قال لا القوم کما ینبج ان انقضاء شرطه یكون بعد الا و قد کتب غیره من
من العبارة و کذا الحال فی قوله او منقطعاً و یکن ان یجعل معطوفین علی قوله
فی کلامه وجوب حتی لا یجوز ذکر و هو خبر اخر لکان اذ قال **قوله** ای کسبته منصوب
ایضاً فی نهیب سیبویه ان منقطعاً بما قبل الامن الکلام کما انصب منفصل به و ان
ان ما بعد الا معناه سواء کان معناه منفصل او منقطع و الا فی منقطع فان لم
یکن فی عطف کلک العاطفة فی وقوع کفره بعد ما و اما خبرون لانه یجوز ان ینصب

کون

کون قالوا انما حین بنفسه ما نصب کون الاستثناء و خبرها محذوف فی الاصل کما جازى
للقوم الاحرار ان کون کما لم یکنی قالوا و قد یجوز ضمها لظاهم محذوف تنوع الاقوال
یونس لا انما استثناء قال الکوفون ان الای منقطع بمعنی سوى و فی ان کون
لیس الاستثناء و الا لزمنا نفید الاستدراک لانه لم یجوز توهم من خطیب دخول ما یاید
فی حکم ما قبل **قوله** فی الکلم منقطع بمنسوب بحکم خطیب الاستثناء او خبره
قوله و اما بنوعیم الی فی بعضه شروع المنفصل ان بنی نوعیم یبدلون المنقطع بناء
علی جعل من جنبه قبل علی سبیل التعلیل قال السراج المنقطع عاید الا منفصل
لانک اذا قلت ما فیها احد الاحرار فمعناها ما فیها احد و لا ما یستبعد الاحرار و اما
لم یجوز فی الا انقطاع لیس من جنس الی بوجوب الظاهر **قوله** اسم یجوز
منه و لکان ابو غیر منه کما جازى زید الامر **قوله** لا عامهم الیوم من امر الله
الامن رحمهم و نهیب کثیر الا ان الاستثناء منفصل فمنهم من قال ان عامهم بمنع بعد
مقصود کما افق بمنع و فوق و منهم من قال ان عامهم بمنع و وعصیه و منهم من
قال ان من رحمهم بمنع و اعمم و الذی و منهم من قال بمنع معافی و التقدیر
الادمن من رحمهم و لکان من رحمهم و معنی لا عامهم الیوم عن الطوفان الا
لکان من رحمهم الذی یؤمنون و هو السبب و قد کذا لانه لا یجعل کل عامهم
و من کما یقال لا یجعل الیوم یؤمنون من جیل و نحوه سوى مقصود و اخره
و لکان من رحمهم الذی و نهیب بمنع السبب **قوله** ای امر الباب لانه یؤتی

للاستثناء وما عداها ليست موضوعا لبل موضوعا لما كان اخر من المعاني
الظرفية والمجاورة واكثروا النفي وغيره في الاستثناء بفرد من
الخاصة **قوله** او ان اسم الفاعل منه لان الفعل على ما هو **قوله** او ان بعضه يعلق
كافيه باليسر وبذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرته في ضمن الكل وانما
لم يجعل راجعا الى الكل لان هذه الفعل مطروا وانما قال بلفظ مشتمل الى ابعاضه
لان مجاوزة البعض اعم من ان يكون مستغرقا له بل الصافي عليها قيل قد
يستعمل البعض بمعنى الكل واربعت منها هذا المعنى والتقوم جائي القوم عدا
الجماع او قيل عدا اني كذا معناه انتي عين كذا فافاء انت جاء القوم عدا بعضهم
زيد كان معناه انتي اعم من عدا فافاء انت عدا الجائي زيد او بعضهم زيد كان معناه
انتي الجائي او البعض عن زيد يعني ان ليس جائي ولا بعضا منهم واداء قيل هل
كان معناه انتي من فافاء قيل جاء القوم هل زيد كان معناه انتي اعم من زيد
او انتي الجائي او البعض من زيد اى سلبه **قوله** لا يكون مثل لا يستعمل في
موضع غيره مثل ما كان وكذا يمكن **قوله** هو غير راجع الى اسم الفاعل الى ما
الكون فيون جاء القوم ليس بذا ولا يكون زيد معناه ليس بغيره فعل
زيد ولا يكون فعله زيد **قوله** فيما بعد الى حال في الغيرة كقول قيل بل زيد وكن
الشرع او ان كان مقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بول لكان كذا من
في حكم التخصيص ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظ فيه ولا يكون قول فيما بعد

الا شعلق يجوز ويختار على سبيل التام لا يقتضي ان في هذه النسخ احسن
لتقديم كل من الفعلين كما هو مكتوب فكذلك ان يجعل قول فيما بعد الى على ان
النسخ او ان شعلق بقوله مختار ولا يكون قول في كلام غير موجب شعلق بكل
من الفعلين على سبيل التام او بالآخر فقط لان جواز النسخ المستثنى
هو الاصل وانما احتاج الى الاستثناء اختيارا **قوله** لم يستعمل كونه لا
بمن استثناء ان لا يكون فرفعا عن مستثنى من افعل لو كان فرفعا فمخو
ما جائي احد من كنت جات الا زيد لم يكن البديل مختارا وان لا يكون
وه الكلام نفى المستغرق كونه ما قام القوم الا زيد في جوابين قال اقام
القوم الا زيد فان الغيب بها او ليطابق الجواب السؤال **قوله** على البديهة
اداء بل البعض من الكل وانما صرح في كل مع استثناء غير مبدل في لانه
الاستثناء المتصل بغيره غناء الغير لا يفيد ان كسنتي بعض من كسنتي
قوله لا بالهالة اى بنوع تحمل **قوله** ويرب على حسب العوامل اعترض عليه ان
المراد اما عامل كسنتي او عامل كسنتي من فان اريد الثاني بوجه كونه ما مر
الا بزيد فان مراد به لا بطل كسنتي من وان اريد الاول فاما معنى
لتقديم الحكم بقوله ان كان كسنتي من غير ذكره ان كسنتي اريد بوجه
بطل ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل كسنتي من وبيان المراد
بالتقديم بوجه محلي وعامل مره هو الباء التي كانت في الاصل كسنتي من

وعامل نصب هو مرتبة توسط تلك الاء وهو العامل في النصب المحل المستثنى
قول اذا كان كسنتي من غير ذكر كمال الشئج الرقي انما اعرب مع باعر يستثنى
بما يتحقق لان الب هو المحموم المركب من كسنتي وانما اعرب كسنتي بما
يتحقق المحسوب لانه جزء الاول وكسنتي صار جزء في غير الفصلة فاعرب النصب
بغير فاة احذف كسنتي من لم يبق كسنتي من في غير الفصلة فاعطى ما هو وصف من
الاعراب لا تشاء اجزاء الاول **قول** ليعب فائدة صحيحة في ان النحوي يبين هلاك
المبنيات التكميلية على اهل المعنى صحيح او لم يصح الا في صواب جاء كل احد الا ان يفتي
ان يجوز جاء الا احد ويمكن ان يقال انه بافاده المعنى لان الكلام على صواب
تختلف في غير موجب غير مختلف في موجب ما لا اول فلان الاستثناء متصل قرينة على
امادة العام وذلك لان يتبع منفردة او لا لم قرينة خصوص محل على العام وليس لها
فصل في كراهه اما لانه في فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم فصل في
قرينة على عدم اراهه فمورثت بذلك فلم يتبع كراهه نعم استفهام كسنتي في قرينة
العام بل معارضة ولهذا قال الا ان يستقيم معنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي
لا يعرب على حسب العوامل وقت من الاوقات او وقت استثناء المعنى فانه يبين
كراهه **قول** انه معنى ما زال ثبت الاظهر ان يقال ثبت انما يمكن الدليل لا بغيره الا ان يقال
ان في النفي بغيره ودام الثبات وفي افاده بحث **قول** ان في النفي اثباتا يستقيم
للاشياء لانه عينة فان يتصور في النفي يتوقف على تصور النفي فيصور الاشياء لا يتوقف

عليه فهو ليس بغير **قول** ما جاني من احد لولا ان بالباء كناية عن غير موجب
ليس زيد بشئ واهل زيد بشئ استثناء للصواب لا يرجع اليه تغذ فيها على البدل
على اللفظ لكان **قول** في قوله وهو محمول يجوز ان يكون بدل من الغيبة المحسنة في غير
وجوز نصب على الاستثناء كنه ضيف او يتوهم ان بدل محمول على اللفظ واضعف من
في النصب نصب على لان العامل فيه وهو خبر المحذوف اما الاستثناء او بعده وكذا في لا
ففي الالف **قول** في قوله فاعطى ما هو وصف به لعمري ايضا يجوز ان يراد بالتوهم
فلان من الاستثناء انما قيد بها لان من قد يكون لا بقوة في موجب عند لا فتم
الا لم يكن استثناء لانها كناية النفي اي نفي مجرورها سواء بالشر او لا كما جاني
من رجل وامرأة **قول** لو لا البقران اي لا ترضان وقوله عاملين تميز وحال او
مفعول بتقنين معنى الجمل **قول** لانها على النفي يعني ان على عملها على ليس لان
او جزء الملك وعلى التقديم بانشاء يقتضي الملك **قول** فمردود فوج على ان في النفي
او اوه خلف على التبعاء وانهم غلبتها لكن يبقى تقديم عملها او ان كان العامل مفعول
لنفسه ثم اء ان كان العامل مفعول لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المفعول بل ضرورة نحو
ان زيد اقام وعمر وان غير المعنى فلا يغير ذلك كقوله الا اذا اضطر اليك فلا تخن فيه
قول لتقف معنى النفي اي انتفاءه فهو مصدر مجرول **قول** وهو النعابة وذلك لان
المعنى ليس في الاصل ما كان بدليل حقوق على امانات الفعال عليه كونهت ولبست ثم سلبت
الامر لان في الرافع الماضي محكم الحكم ما كان ان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد نفي

119

بشيء

فقد بيني عليه كونهما كونه زيد الا انما لم يسم الكون بعد الا قوله مع كسر السين او ضمها
قال الشيخ الرضي في كتابه السين مع القصر وقصر مع كسر السين ان قول كونهما
مع و هو بالسين و الدليل على عدم ضمها قولهم حاسي من دون الوفاة و انتاج
وقوعها قلت لما قصدت بظهوره او قول ما عليها او نصب لكم بعد ما سألته عنه
قوله اجابة بعضهم النصب الى بدل حاشيت زيد او حاشيت قبل جملته ان يكون بمعنى
قلت و حاشيت كقولها ليت اي قلت الاوليت اي قلت لولا و عند الجبر ان عارضة من
و عارضة فعل و اذا وليت الام تعين فعله قال الشيخ الرضي الاول ان مع الهم اسم لم يثبت
كذلك حاشيت له في بعض النسخ و ان بمعنى تنزهها له فيجوز على هذا ان يتركب كون حاشيت
في جميع المواضع المصدر بمعنى تنزهها و اما حذف التنوين في حاشيتك لا يستلزم اهم
التنوين في ما علب عليه تجريد منها لا اجل ابتداء الاضافة كما قال بعضهم في سحان
من علفان ترك تنوينه لابل على علب لانه لا جابتا على صورة مصدري ما علب
استلزامه **قوله** معناه نية بكسني او استعمل حاشيت في الاستثناء و في غيره
فحذف تنوين الاسم الذي يقوله من سوء ذكر و ربما ارادوا ان تنوينه شخص من سوء فينبغي
بشرطه لا سيما من سوء ثم يثبت هو من ارادة و ان تنوينه على معنى ان المنة من
ان لا يترك ذلك الشخص عما يشبه فيكون اكله و ابلغ **قوله** انتقل اعراب ما لا
حقيقة لما اضيف اليه لانه جاز العطف على قوله كونهما جاني غير زيد و عمر و بالفتح
امتنع جاني الى زيد قبل ما كان اعراب عينه اعراب كسني بالكان الاصل

ان

ان يقول و اعراب غير اعراب كسني بالبدون الكافي و انما لم يسم غير مع ان بمعنى
اخر لان ذلك في عارض **قوله** و غير صفة غير نية او ما بعد ما ضم ان **قوله** باعتبار
قيم معنى الخاتمة بركه كونه يكون بحسب الذات او بحسب الوصف كقول الشيخ الرضي
ان استعمال غير باعتبار الثاني مجاز **قوله** و ذلك كسني ان كل منهما في الخاتمة بمعنى ان كسني
غير معنى الا كسني ان كل منهما في الخاتمة فان غير نية على ما في غير و هو بالوصف في
فان او حاشيت لا يدل على مطابق ما بعد ما لا قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في
الاخر بعد ان احسنه بنية **قوله** كونهما اشتراطه ان يكون اظهر في كونهما صفة **قوله**
ما جاني راجع الى زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء فحصل ان الحكم
على اشتراط اشان من هذا الجنس و ليس بامتنع **قوله** و اما على الوجه
الزيادة له في سقطة و هو ان مناط حمل الاعلى الصفة تعدد الاستثناء و ما ذكره
من الضابط لا يوجب التعدد و انتفاءه لا يوجب عدم التعدد فيكون الضابط
ظهوره و لا ينكف فوجدان يقول بجمع غير معلوم تناو و كسني و لا عدد و قد
يكلف بان كونهما غير محصور غير معلوم لكن لم يثبت ما علب **قوله** قال في الالة صفة
قال كسني لا يجوز هنا الا الوصف بغير كسني لانه لا يكون الا في غير محصور
قال المحقق و لا يعتبر النفي مستفاد من لولا ان النفي المسمى ليس للفظ الذي
فمن و ان قبل و ابر و مقرفان و مرج به ان ايضا الشيخ الرضي و ايضا لانه لا يجوز الا
بغير يجوز الاستثناء بغير ان لا يثبت بالارادة اي يجب ان يكون لا الى الابد لان

التسمية يستلزم كمالها في كماله مستلزم للفهم والانتفاء الذي يستلزم لانتفاء
 الملوذات كمالها كما انشأت الملوذات مستلزم لانتفاء كمالها في بناء على الظرفية
 قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان سوى
 قال الشيخ في مكان سوى اي استويا ثم حذف الموصوف واقسم الوصف فتدبر
 قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل لفظ مكان في اشارة
 معنى البدل فتقول انت مكان عمر و اي بدل لان البدل كاي مكان محمول منه ثم استعمل
 بمعنى المحل في الاستثناء لانك اذا قلت جاني القوم بدل زيد افادته زيد الم ياتي
 ثم مره عن معنى البدل مطلق الاستثناء فسوى في الالف مكان مستوفى صار
 بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من التخصيف ان ظرف محجب الاصل
 غير ظرف محجب كمنه فالجوابون نظروا الالف الفاعل او المفعول في قوله
 صفات الظرف في بدله من موهوب فانها ذلك ومقتضاه النصب والكونيون نكروا
 ان معنى كراهه فحمله في حكم الغير **قوله** وكراهه بعدية اسمها الى اراءه بكراهه و فهم
 ما بهم اسرها و خبرها والظاهر في العبارة ان يقال كراهه بعدية اسمها فحمله
 ان يكون اسما و اخذ بعده فحوله **قوله** فالاستثناء الواقع بين اجزاء الخبر لا
 يقال كراهه الاستثناء الواقع بين اجزاء الخبر ولاسم بناء على انما يدخل تحت الاستثناء لانما
 ذلك قد فهم به فحوله **قوله** كما مر خبر كراهه في افساد حال الشيخ الرضي ما حاصله
 ان خبره قد خفف بعبارة الحكم منها ان خبر كان لا يكون ما فيها عن ابن

كان
 خبره كراهه

درستوب

درستوب واما عند الجبرور فيقتض ان يكون ما فيها الالف في ظاهره او مقدره وكذا
 قالوا في اصحيح والسي و اخفى وظل حاد بان ذكره ابني ان يكون بمنوا يصح
 زيد معول واخوانه والاولى في ما كان محبوبا و فوع خبرها ما فيها بل فحوله
 في قوله نوح وان كان قبضه فدر من ابن ما كان وهو كمن من نفي خبر صار وليست
 دام وكل ما كان ما فيها من ما زال ولا زال فدر ما فيها اما صفة فحوله في ظاهره
 في الاستثناء في الزم في احوال مستمرة وان جازع الغنية ان لا يستلزم اليها
 واما ما زال واخوانها فحوله في موضوع الاستمرار وما يصح للاستمرار هو كجاءه و
 الصفة والمختار في لانه بغير اسم الفاعل واما ما دام فلان ما الحذف واللفظ
 لغتبه افاض الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس في معنى مطلق كما هو في سبب
 ومستعمل لاطلاقه هو كجاءه والصلة والمضارع **قوله** وكذا في اذا انتقل لاعم
 اما ما وقع في بعضه التفسير في قوله نوح وما زال انك وعوهم ان تلك خبر
 مثل تلك بني على ان كراهه في نفس الدعوى لا في كون الدعوى **قوله** هو كان بمعنى
 ان اطلنا لبس بجيب **قوله** في معنى ان س قال الشيخ الرضي كذا في مع اسمها بدل
 وان ان كان اسمها غير ما علم من غايه و صاخر كذا اطلب العلم ولو بالصين
 اي ولو كان العلم بالصين بعد ذلك من واخوانها كذا رايك لان ما بها
 اي ان كانت ما بها **قوله** اي ان يعني بعد ان اسم وجاز تقديم مع او في علمه
 في الجمع كان كذا و اذا لم يكن يعين النصب كذا سير كذا شيرين ركبنا ركب

فراكب وان رجل فراكب اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راكبا فانا راكب
 قول رتبة اوجد قال الشيخ الرقي رتبة ما بعد ان وان لا ما بعد فانها ان
 رجوع خبر كان مقدر مصدر ما عني بكون خبر كونه مقبول بما قبله ان سببا
 ان كان فاعل بسبب فاعل ايضا بسبب وحكي عن بوشهر مررت برجل صالح ان
 لا صالح فطالع اي ان لا يكون مكرور ببالج فالمرور ببالج **قوله** ونصيرها يجوز في
 الثاني تقدير فعل لا يبق خبر خبر **قوله** خبرها قال الشيخ الرقي في رتبة الاول
 ضعف معنوي واللفظي اما الاول فذلك مراد منكم ان نقول خبراتي على او بعد
 خبر او اما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الغنك حذف شيء
 كثير ولا سيما اذا خبر متصل فان قلت لم لا يقدح للرفع كان الثاني قلت بضعف
 تقديرها لقله استعمالها ولا يجوز في التخفيف الا كثيرا استعماله ولكون الشبهة ذلك
 على كونه **قوله** كان جزاءه خبر انما صح وجود الفاء على كافي لا يقدح في الفعل
 المحذوف لابل من الفاء **قوله** فاحصل اما انت لان كنت قال الكوفون ان انتم
 بمعنى انتم كسرو في الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف في الثاني الشيخ الرقي لا
 قولهم بعيد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنوي اما المعنوي فلا يستغنى عن التعليل
 واما اللفظ فلم يعمى الفاء في قولنا يا خراست اما انت فانه قوي لم ياكلهم
 الفصح ولا يجوز ان يكون اصل لان كنت في انتم متعلق بقول لم ياكلهم او
 يمنع تقديرها بعد الفاء عليها الابع اما الشبهة فلا بد من تقدير خبرها

لان كان في

قلت

من نحو لم ياكلهم قال الاول ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان ان قلت
 فان حذف شرطها جواز لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبها مع نفس وجوب
 لغير حضورها كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها بل نفس وجوبها
 صورتها من الكسر الفتح والبداهة من ما يكون كذا في بعض مقتضاها
 اعني الشرط ثم لا يصح ما لم ينعقد من ان يحذف فيها كان مع اسمها
 خبرها او كذا في هذا فان كان الاول وجب في خبرها الفاء كذا لما زيد
 لم ينعقد اي ان لم يكن شيء موجودا فزيد منطلق فلما بد وان من اوقات جزاء
 مع الشرط وان كان الثاني قالنا غير لانه بل يجوز حذفها وانما **قوله**
 المنصوب بل التي لتي اجنس من غير تبعية فلما بد كذا علم رجل على ما حسن
 من ان منصوب بل ولم بل **قوله** اي لتي اجنس اي لتي اجنس اي عليه **قوله** ما عرفت
 من معنى البعدية او الازولية لا يخفى ان لاحاق في اواخرها عن تعريف المنصوب بل الى
 هذا لان خبره بقوله بل يعمى انما احاط به الي في تعريف اسم لا ولفظ قال وكل يصح
 قول وهذا القدر كاف في خبرها وقيل في اواخرها الذي اسند اليه خبرها عليه
 ما ذكرناه مع حذف مفعول باسم فاعل واستدراك بعده خبرها **قوله** وهذا القدر
 كاف اليه فبان كونه بعد ما عرفت كان او كونه لا يسمى اسمها فالتعريف يعمى فان
 الا اي يعني بالوصول عليه العمل **قوله** او فبها ان قيل ما يقول في قوله **قوله**
 عليكم اليوم اي تعجب عليكم بملككم ولا عاصم اليوم من الي فاني حري بملككم

من انما اجنس

المصدر واسم الفاعل وهما لا يجمان بدون صلة ما فيكون شبهتين بل مضاف
 انما مبنيان على التفعيل جيب عن الاول بان اكار الاول جرو وبضمه واليوم ظرفا
 او بالتركيب عن الثاني بان قول اليوم خبر اى لا وجوده عاصم اليوم من ام
 متعلق بما هو عليه لا عاصم بمعنى لا يعصم من ام الله تعالى لا خبر عنه كما جعل اكار
 في الصورة الاو خبر الاخر اكر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن فك
 المصدر وشبها كان او متغيا ولا يغير تقدير ما يتعلق به اكار ويجوز ارتفاع خبر المصدر
 واما حرف اكر الذي هو صلة اسم الفاعل لم يجر ان يجعل خبرا عن الفاعل فلا يتوكل
 ما راع ان يك خبر عن ما **قوله** ان كسبه البعيدة حولها بمعنى ان قيم كان راجع الى
 لانها كسبه كما يتوهم والاسم لا المعروف فمما قيل ان فك اظهر **قوله** كسر
 في وجه كون الـ اسم خلا فالمراد في فانه يبيح على التفعيل **قوله** بل تنوب لان ذلك لم
 يتمكن من بدفع من الموصول على المعنى ونزول من يبيح على الكسر مع التنوين
 قياسا لاسماء نظرا الى ان المعاني **قوله** والباء من هم من قال ان هذا الباء
 لان الحثي ويجمع في حكم المصطوف والمصطوف عليه الذي جعل اسما واحدا وقد ترفي
 به الذاء ان معناه للمضاف **قوله** لانه جواب ولانه نص في الاستقراء والتقدير
 من الاستقراء لا يفيد التخصيص الا يرى ان ما جازي رجل لا يفيد الاستقراء ولما
 جازي رجلان او رجالا بخلاف ما جازي من رجل **قوله** لان الاضافة الى المضاف
 الاسم المربوع ترجح جانب الـ اسم فان مضاف الاسم المربوع الى المضاف

نورا

نورا نحو ضمة مشتركة ونوره **قوله** والكثير وكذا وجب الكثير في التكرار
 بل اذ الغيب عليها لان التثنية على اربعة تنى الجنس نصب اهم او بناؤه وقد
 اشتبا فلما بد من التكرير بالضم **قوله** ليكون مطابقا لثانيه السؤال كثر الاول
 لم يكن تكرارا كلفي نعم او لا **قوله** لثانيه وهو لثانيه عليه السلام اقتضاهم على **قوله**
 ويقول هذا لـ قول اعلم ان نزع اللام واجب على التثنية وليس سواها كانت اللام
 في الاسم ثمة وفيها اضيف اليه الا في عبد الله وفي عبد الرحمن او الله والرحمن لا
 بطلان على غيره نعم حتى يقر تكثيرهما اما النزاع في الصورة الاولى فله عاين المصنف
 واصطلاحه اما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التثنية قول الثاني
 واخرى كما يدل عليه قول لان الظاهر ان تنوين التكثير جعل معنويا لا دلليا
قوله في مثل لا حول ولا قوة الا الله اى له حول عن محضته وله قوة في الطاعة
قوله فانها بحسب التوجيه ترتب عليها لانك اذا فتحتها بجمل ان يكون لا في موضعها
 لثني الجنس وان يكون في الاول لثني الجنس في الثاني ثابتة واذا فتحتها
 بجمل اربعة او واحد هان يكون لا في موضعين لثني الجنس فلما عن
 العمل وانما ان يكون في موضعين بمعنى ليس لثنيها ان يكون الا في معنى
 ليس الثانية ثابتة واربعا ان الاو للتثنية والثانية ثابتة واذا افتحت
 باللام وفتحت الثانية بجمل ان يكون المرفوع محولا على موضع اسم لا للتثنية ولا
 بالثنية بل يكون بمعنى ليس رفع على اسم وان يكون للتثنية مضافة ان

هذا هو المصنف في بيان

بالاسم وهو حال اعتبار الضافية بوجود الاسم في ذلك المضاف المتعريف بالاسم
هو المسمى الاول والاسم الثاني في اعتباره في صورة المضاف في هذه الحالة
الاعتبار في ذلك **قوله** هو المضاف من جعل المضاف اصل معنى الضاف في ذلك
غيره من الترتيب او المعاني الاخر في الحقيقة **قوله** في معنى قال المضاف لان لو كان
مضافا لزم الرفع والتركيب وفيه ان الصورة غيرت لما لم يترك ذلك قالوا اما في
على هذا الترتيب فبعض المنصب من كرم لا تخفى وفيه ان يستخرج المسمى **قوله** وال
يكون الرفع وجوه اربعة كما لا يخفى اربعة الرفع وجوه الاسم والمعد والصفة **قوله** وفيه ما
ولا تدل على ان كان في رتبة وتحت لما ثبتت الكلمة او الجملة ولا تدل على ان كان
حين مضافا لا تكرر وهو الغالب وعلى اياك او هنا مستعار للرفع في كولات
حين مناصب والغالب في حين المنصب ان الاسم محذوف والتقديم له حين فاع
بوجوده لا يستعمل الا محذوف واحد جزئي الجملة **قوله** لا يشترط في الشيء الى
قال الشيخ الرضي ان ما ليس لشيء اكمال عند النفاذ والحق انهما المطلق الذي
قوله اي ضم في معنى ان التغير راجع الى التغير في استغناء من ضم ما لا قال الشيخ
الرضي لا يتقل عن احد رفع اسم لا ونصب ضم **قوله** واما في الترتيب فثبت ان لا يكون
الى ذلك لان قياس العواقل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم
والفعل يكون متمكنا بشيئين في مركزها واما مشترك بين الاسم والفعل فيكون
تدنية موكدة والا فالشيء على الشيء بغير الاشتات وفيه ان هذا بخلافه

من ان لا يجوز الجمع بين حرفين متعلقين بمعنى المفعول بغيرها **قوله** في تنقيد
الشيء بالا فاعل عن بوشاشان بغير الاعمال مع الانتفاض بالواو اشتد في
ذلك **قوله** والاسم لا يتجوزا بالهاء وما كان له الحركات الاعراب واجيب
بان المضاف في اسم كل حرف من حرفي قولك فزيد الاسير **قوله** او تقدم كغير
او تقدم بالبدل في على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد اعم وحاربا
بذلك ما اذا كان ظرفي كقولك في في منكم من احد من خارجين **قوله** وفيه ما
منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة **قوله** في حكم المعلق في الرفع على الحمل قال
الشيخ الرضي عبد القاهر هو ضم فاعلا محذوف اي بل هو ضم فاعل ولكن هو فاعل
وقبل عطف على سبيل التوهم او كغيره ما يقع ضم فاعل فاعلا عند انزال الرفع
العمل بغير الخبر بيان للواقع فلا يتوهم الدور **قوله** لفظ او تقديم المسمى الى
لان اعم فاعل اتم محرم **قوله** بل حيث يكون مضافا اليه كقوله من بيان
اقم الاعراب وانما لم يقل بدل قول على علم المضاف اليه لان فاعلا يافت
لاحق كلات اعني قول المضاف اليه كل اسم الى محرم سابق مع ان امره في
قوله لكن مشتمل على علامات اعم منه ليجوز ان يمتنع علامات الشيء بدون ذلك
قوله مضاف اليه ان الظاهر موقع التغير لتخصيص على امره ولان احتمال
ان ارمي بالمضاف هنا غير مضاف اليه كقوله او لا بان يكون اعم من مضاف
المستفاد وما يشبهه كوكني باله بخلان مضاف اليه كقوله هنا بانه مضاف

في قوله

بالمضاف اليه حقيقة قوله فيكون كانه اسم لان قولنا خبير كان مقدره وجاز
 تقديمه كان قياسا في كثر وقوى ولا خفاء في كثره وقوى اللفظ والتقدير في تكبيرهم
 وجاهز ان يكون حال من مروي به لا تضاهى بالاضافة والعاقل ماضي الوسط
 معنى المتوسط والوسل وفيه ان مصدره لا يتبع حاله الاسماء واهلهم قيسا
 اذا كان مصدر من اقسام لاول العاقل كونه اسما وسرعة وبطءه الفعل بان
 التفسير والتقديم من اقسام المتوسط لا يخلو عن محمل وهو كبر بيان الواقع
 لان الاثر على كونه العنوان حتى يتجه ما قبل من ان تعريفهم وانه يعجزون
 لان كنههم في كبرهم وباعبارهم فلو اخذ في تعريف ما يتوقف على كبرهم المورفوق
 اي نسبي عن يمين ان التعريف يعني الاستيفاء في كل حادثة القول بالعلب ان
 هو في كبرهم الاسم عن التنوين **قوله** تنوين او ما قام معاد اعترض عليه بان كنه
 الوجه لم يجره تنوين ولا ما قام معاد لا ضافة واجيب عنه بان احدهما كنه وجهه
 على ان وجهه فاعل للمفعول فاعل الشيء بمنزلة خبره والغير الذي اضيف اليه الفاعل
 قائم مقام تنوين فحق القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة خبره من
 فك الشئ فلم يجره تنوين من فاعل التنوين والجميع كنههم والاضارب الرجل
 فمحله على كنه الوجه قال الشيخ الرضي مالب في التنوين والذين بقدره
 ان لو كان في تنوين الون كنههم كافي لم رجل وجوابه بانه والاضارب
 الرجل لا يقال فعله هذا بل هو الفاعل في كنههم لان التقديم لان فاعله

من تخلف شرط شي تخلفه فكل شئ له ان يكون مشروطا بشرط اخر
 وهو شرطه بالاضافة المعنوية عن الترتيب **قوله** حيث ليس اما بين تقديم
 حرف الجر او لا معنى له اعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضاربه
 لانه مقدره يتوقف في عامل هذا المضاف اليه اشكال وليس هنا حرف في
 يعمل فيه ولا يمكن حرف لم يعمل المضاف ولا المضاف الا ضافة عمل جهر
 لانها اذا عمل كان فك ببناء حرف جهر في الشئ الذي يجوز ان يقال عمل
 المضاف جهر لانه لفظه المضاف الحقيقي خبره عن التنوين او النون لاجل
 الضاف **قوله** كما انما تعبد معنى اراه به ما قام بالغير وهو معنى الترتيب والتخصيص
 واره بالمعنى المذكور في المعنى ما نقل اللفظ **قوله** على انها انما قد رها افلا يصح
 حمل قول ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان معيقها نسب شئ الى
 شئ بواسطة حرف الجر تقديم مع ابراهيم معنى ومن اليه امتناع الحمل
 وانما لم يعمل فعلة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسبق للاضافة كنههم
 لا على انها كاسم الفاعل اليه ومنسوب **قوله** واما ما وكان كراه بالواف
 اس وقت المرافعة والمب واه **قوله** واعلم بخلق كنههم اليوم فان لا احد
 هو يوم الاحد **قوله** لا يصح اظهار الاسم فيه انه لم يستعمل في هذه الاحوال
 في الباقية وفي مسجد كجانب وطور سب والاسماء الازنة الاضافة فيل عند
 التنوين **قوله** ولا لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت او جب تناظر الانيه

يوم الدين ظرف او مفعول اشعا كما اعتبر بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار
قوله لا يغير الا تخفيفا في اللفظ اي اللفظ في اللفظ مفعول في اللفظ لا يغير
 الا وجه التسمية او التفسير بالحق بانه لا يغير الا عن فقه في المعنى كما استدل به
 فليس سره **قوله** اخفيف القام اليه بعد جعله مشبها بالمفعول مثل يلزم اضافة الصفة
 الى موصوفها اذ المرفوع من الصفات لغة المرفوع كلفان الناصب في مكنونه
 في الاضافة اللفظية مثل ما ردعي في كاشافة المعنوية من استماع اضافة الصفة
 الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية **قوله** وانما ان المرفوع اليه يتم الى اللفظ
 ان المرفوع مركب من شيئين يجوز ان يكون مستترنا لا يبره لم يكن لكل واحد من تلك
 الاشياء دخل في ذلك المستتر ان كان العبارة وانما بها انما يقال لبناء لا حقا
 سابق واستدلال باللاحق على السابق فلا يخفى ان ذلك مستفاد بالقياس الى
 استثناء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم استدارة الى التخفيف وانشاء
 التبريد او تركب مجازا كما يقال فلان قيل تلك القبيحة مع ان ليس الى ان قيل
 بعضهم **قوله** على هذا كان المناسب اليه لان احد المذكورين مجازا في اصل المرفوع
 المرفوعين السابقين فان ذكرنا **قوله** ضلنا في الغراء اي يخالف هذا القول
 حلقا في الغراء **قوله** واجابهم واجاب بعضهم بان الاضافة ضابطة ببناء وان
 كانت فعيدة ابتداء فيلزم بعد افعال اللام عدم بقاءها والمجموع الى المقصد
 الذي الاصل يزوال ما عرفت الى الاضافة لا جدوى ولا يخفى في شواهدهم

لان

لان اثباته يوقف على ابطال دليل انحصار ابطاله يوقف على اثباته
 قوله اللهم لان يقال لا يخفى بعده لان كتابه رخص في التركيب لا في افعال
 اذ لا يفسر على امر فيه شئ لان رواية امر مشهورة وهي كما ثبت في
 الاستدلال **قوله** يستوي فيه جميع وكذا هو اي هو شئ كما يفسر ما كان لك **قوله** فيه
 وجهان اخران الى اما المرفوع فتسبب لخلق الصفة عن الضمير وان النصب
 قيد محتمل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فتنبه يعني سببوا اتباعه
 شئ فيه جملة من الشئ حيث فسر كلهم كما يمكن انشاء على ما نقل عن
 سيوبه من جوده امر في الضار بك كمن مشهور من ذهبه ان لا يجوز في انما
 النصب في بناء على مظهر ولذا لم يستند الشيخ الرضي الى سيوبه لانما هو مشهور
 من ذهبه واستند الفعل بالجواز الى الرمانى ووجهه في احد قوله وجاز ان
 حمل الى المحمول او لما يفسرهم ببناء على جعله مفعولا للفعل المرفوع اي
 جوزه واصل **قوله** ولم يحملوا الضارب زيد الى بقى على هذا التقديم دون التثنية
 السابق شئ وهو انهم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا
 الضارب على ضاربك وانما هذا دون التثنية السابق اذ حاصل ان هذا
 التثنية في باب ضاربك ليس للاضافة بل لانصال الضمير لان التثنية
 اتصال الضمير بما يتاخر سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاما ان يمكن
 في هذا المظهر الى ان لا يثبت له بالوابا استثناء التخصيص في الضاربك لان نظيره كذا

في النصب

ببضار زبد فان التخصيف في باب مظهر فيه ان قلت جره على هذا التقدير نقص
القاعدة المعلومه من السبق وهي ان الاضافه للفظه بنيد التخصيف قلنا
لعل لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين قد يات اتصال الغير فان اتصال
الغير انما ياتي بالتنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافه كما في
حواج بيت الدان قلت فنعني ان لا يجوز الضارب للحم على ضارب كمالا
يجوز الضارب زبد للحم على ضارب زبد قلنا بين كما بين فرق وفك لان الضا
رب بضا ربك في ان حذف تنوينها لم يلقا قبل الاضافه وليب الضارب زبد بها
لضارب زبد في ذلك **قوله** حصل التخصيف جده من جانب كفا في ومن جانب كفا
البيان **قوله** جده على ما عدا الالكاليه ذهب كوفون الى جواز اضافه الموصوفه
الى الصفه وبالعكس للتخصيف افاة التعريف او التخصيص فيمكن بحسب
اجماع واخوانه وجره قطيعة وانما لان اصل سبج كايح كسجه كايح
اضيف للتخصيف بحذف الهم وكسب التعريف من كصاف البلان كسجه هو
اجماع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسن وان كان هو كوجه حقيقه
لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الغير ممكن فليس عليه اعراب وان اصل
جره قطيعة قطيعة جره فم جره وواضيف للتخصيف بحذف التنوين والتخصيص
وقل عليه ان لا واجاب بالهم بولك بالاول كما استر الى بعض بقوله وسبج
اجماع الغير والى سبج الوقت اجماع وفك الوقت هو يوم اجماع

كان

100
كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد المصلاة فاضافه كاضافه سبج
سماح وثانها الى واحد ان اضافه اسم الى اجماع من قبل اضافه
العام الى الخاص وكذا قايح سبج ثمر اللفظ فيكون عكس الاضافه كاضافه
طور سبج واصله الوتر وبنت الكزيرة وجانب البين **قوله** واول بصلوة
الساعة الاولى وهي في الساعة بعد زوال الشمس **قوله** وبنت كايح
انما نسبها الى الكف لانها تنبت في مجاز السبيل وبواطي الاقدام **قوله** وبنت كايح
قطيعة قال قد سوره في كايح جره فم جره وبنت كايح كايح وسوره كايح انتهى
قطيعة جاده جره سبج جره **قوله** جاده جره سبج جره جاده جره في اليوم وتخصيص
اراه كايح في شمول الاطلاق وعدم كايح واستوفان ما يطلق عليه كايح
يطلق عليه اللب وبالعكس كل ما لم يطلق عليه كايح لم يطلق عليه اللب وبالعكس
قوله سواء كانا متراوينين الاخر للتخصيف متمكنا بالاسم والى تنوينه
الرفعي **قوله** كايح كايح كل الدراهم وعين الشيء **قوله** وكذا في زبد اي فان وتخصيف
واهم السهم عليك اي كلمة السلام وانقط واستشهد ان اسمهم **قوله** فان كايح
لم يجعل الغير راجعا الى المضاف اليه لان قول بخصيص ينشئ عن جوده الاختصاص
وهو في المضاف اليه لان الكلام سبق الى التعريف فيصح المثالان **قوله** وانما
كان للخصيص فغيرها فغناه اعلم ان الشيء بمعنى موجوده في الخارج عنه جماعه ولا ينفرد
في ان المعين بمعنى الزان اعلم ان وبمعنى يساوي موجوده مطلقا على كل الوجوه

الذي واخارج عنه جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشدة كل من
هذا اذا اراد بالشيء نفسه فهو مع قطع النظر عن تحقق في الذهن اما اذا
اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو في افراده الشيء كمنزوم الانسان
بالنسبة اليه وكون العين اعم من **قوله** يحمل احداهما على الاول الى من باب حذف
احد المنطوقين على الاول والآخر على الاول وذواته ومنه فانها اذا اضيفت
لا المقصود بالنسبة كقولك اذا صبا اي وقتا صاب هذا اسم ووقت صبا
اي وقت صاب اسم وليس من اذا صبا لان الصبغ ما يشرب في الصبا
فمنه اذا صبا زمان هذا المشرق **قوله** جاني مولود هذا لفظ لادال هو مولود
لان نسبة اجبت الى الاله غير صحيح **قوله** لان قصدهم بالاضافة لان القلب
يفيد تعين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة موه او ذم فانه اقدم اول يعني
جاء الاسم ولا يقدح في القلب على الاسم بل يوضح ان عند تذكره على سبيل التا
بان يكون عطف بيان او على سبيل التعليل فوعا او فهو باب **قوله** عالما وعلما
لا حكم له فان من غير ان يرى من غلب سبب **قوله** وهو عن النجاة ما ليس في افراده
حرف عن ذلك لان نظرم في احوال او اخر الكلمة **قوله** والمصنف معنى الى
بالصحيح كون اعراب بالحركات كالصحيح **قوله** لئلا يلزم الابداء بالكن
حقيقة فيما اذا كان في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن في الصدر فانها
لا تستعمل في حكم الابداء بها **قوله** فان كان اخره يعني ان يكون الاسم صحيحا

ولا

ولا ملحق به فان كان **قوله** سلكوا به التكليم اعلم ان فهم ما راوا ان التكليم
قبل الابداء للناس في الصحيح والمصنف وراوا ان حرفا اخر من جنس الكلام
صعدوا الالف قبل الالف كالف في قلبه فصاروا الى الالف ليكون كالك قبل **قوله** ولا
يقبل الف التثنية قبل كان الواجب على هذا ان لا يقبل واد اجمع بقاء التثنية
واجب بان اصل الالف عدم القلب قبل الالف المتعدي وانما يجوز ويمنع من القلب
لام اخفى في لا يوجب القلب عند اجمعه ويجوز قلب الواو والياء وسكون وزها
تدل على ان الام مطروحة للالتباس بعرض في بعض المواضع **قوله** يوجب بقاء
اللفظ الى التثنية لان التثنية كانت اذا كانت قبلها فتنقلب او قل التثنية
الرفي قلب الف كسرة بعد قلب الواو والياء واجب اذ التثنية الى اللبس بالاقعة
الى التثنية ان يوزن فان كانت مخيرة في ابدالها وقلبها كسرة كقولك في الواو او
بشبه فعل يفعل **قوله** وفتحت الياء اي باء التكليم في الصور الثلاث قد جازى
ساكن مع الالف اكثر مما من اخواب فهو يقوم مقام الحركات من جهة صحتها
عما عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا في كونه الشينج الرفي قافي
واي لعله قدم الالف على الالب ليوفق قول نوح يوم يزار امر من اخيه وادوايه
واما تقديم الالف على الالب في الآية فمرعاة أسلوب القر في **قوله** فالحال في افع واد
الخ او يقال في اضافة بعضها الى باء التكليم افعي واي وعلى هذا يكون عطف
سقوط واجازة اجمعه وعطف قول وتقول هي على عطف فعلية واما على ظاهر توصيه

الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية **قوله** والواو بدل افعال وان واو
قوله وان ما كان بصيغة المخاطبة قال قد سألته في اها شئت **قوله** اول قد
 اهلكه افعال وفرد اري وكتب على قوله قد اري قضاء وقال في افعالها
 اسم سوف بنا وفعلي اري اظن انتهى وقوله اري بصيغة المجهول **قوله**
 مع ان جعل في فعل يصح اثباته من باب مجرأ الاحتمال **قوله** اري اني مع افعال
 ابي كاضين مع افع **قوله** وتقول اري افعال في افعال بالقول فخرنا
 عن نسبتها الى المخاطب مع ان اضافة افعال الى المخاطب غير صحيحة لا يضاف
 الى الا ان نشي الاسم الى ان يحذف مضاف والمضاف وجهل بصيغة يتولا
 للثابت فان رفع الاعراض لا يتكلف **قوله** في افع وارب وحم وبن وفهم
 اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدل افعال وابوان وحموان وهنوان
 والثالث الاول مفتوح العين لمجرأ على افعال كانه وافاء واحماء لان
 قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واحبال واما بن فلم يسمع فيه
 انها حتى يستدل به على تحريك عين وتوتة وهو شبه لا يدل على تحريك عين
 لان يمكن ان يكون ساكنها لكن كما حذف اللام فتح العين لان ما قبل الـ
 الثاني لا بد من فتحها وكذا لا يدل في الهوائ لان يمكن كثران ولا م كما
 جاء وعينها واو بدل افعال وعينها ساكنة لان لا يدل على افعالها
 والاصل السكون ولا يدل بصيغة افع على حركة غير لان فعلها يمكن

العين

المعاني فكلها جمع على افعال كخوض واغما عوضت جميع عين العين
 لان لا بد من حذف نسبة عوض جميع عين الواو بدل افعال بوقى الى بقاء بقاء
 الاسم يمكن على حرف عند جريان الى اعراب عليه وتثنية وقد جمع السبعة
 بين البول والهمزة **قوله** بها ثمانية في من فو ثمانية وتكلف بعضهم ان
 جميع بدل من الهاء هي اللام قدمت على العين **قوله** بالحركات الثلاثة
 للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضاق بل ايم اعني فوك
 وفكي وفكي **قوله** وجاء الى لم يراع في الذكر رجاء فصافة اللغات والاعمال
 ان يقول كقول وعساو به وفضاء وفي ثمانية ساهت او في الكل وهم
 ان يكون كونه **قوله** واذ اعلم ان واو اول له بقاء واما الاول فلان
 مؤنثة فاة واصلا فواته دليل ان ثمة ما ذواته صفت عينها ككثرة
 الاستعمال واما الثاني فلان باب افعال كثر في باب القوة واحمل على الغلب
 او ووزنه فليس عند الفراء وكثير من وزنه صيرس افو كان
 كفسن لطلب في مؤنثة واوه بقاء كطه ولا يدل افع او افع في افع
 العين كما **قوله** لان وضع وهلة الى قال الشيخ الرقي انهم افع او او
 ان يصنعوا اشخاصا بالذهب مثل لم يات لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب
 في اذا بدو فافاضوه اليه فاعلوا فذهب ولما كان جنسهم فخران وكلام
 مما لا يتبع صفة لم يتوصل به الى الوصف بها وان كان بعد التوصل به

تبيين

الوصف هو كضاد يكون المضاف اليه واما استا الاجناس من
 كذا العرب والفتل فانها وان لم يكن ما يوصف بها الا انها من جنس
 ما يقع صفه كالضارب وايضا لو وصف المضاف اليه كوصف بوجهه
 اليد غير او علم لم يجر قياهما بعد **قول** كقول الشاعر انما يعرف وكذا لهم
 حاصل على وجهه وهو ما وقع في كلام بعض الحكماء ضرب واصح على نسب
 هو والوجه فذلك اقتباس من الدعاء **قول** وكان ضمهم
 الى معنى ان المضاف للنظر الى حال اضافته الى الغير كالحاصل لكن
 محل عند النوى واما العدول الى جنس فبعد **قول** اي ما ذكره المتفرقا
 وقد جاء بعض متفرقات مقطوعا على سبيل الشذوذ كقولك
 اليد النوبية **قول** والفاعل الاسمي يجمع على فاعل وكذا الفاعل التوحيدي
 دون الفاعل الوصفي **قول** كالحاصل وهو اسم الجاهل على ما قد بسره
 في الحاشية ما بين الكتفين انتهى واما ما جاء في قوله العارض **قول**
 متى لو حفظت سابق الذي هو متبوع كان في المرتبة الثانية من ذلك
 كان وان كان في المرتبة الثالثة او الرابعة مثل بالنسبة الاخرى كالم
 كلفه الثالثة والرابعة فتكون بيان كمال لا للتفسير منهم وقال
 امره بالثاني هو كما في مطلقا وفيه ارتكابه عموم مجاز وهو مطلقا حاصل
 وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على معطوف عليه

في الحاشية ما بين الكتفين انتهى

فل

فلعليك ورحمة الله السلام الا ان يراه السبق او اما فيجب ترتيبه
 بحيث يكون اعرابه من جنس اعرابه سابقا مع انهما متفرقان شخصيا
 بحسب المقصد فلا يراه التقضي بقرائن الكتاب جزاء جزاء لان اعرابهما واحد
 بحسب المقصد ظهر في الموضوعين **قول** في حيزه اي تعني لاعرابه **قول** في حيزه
 فلا يراه المقبول الثاني في باب علمه مثل اذ حيزه نصيرها متحدة نوعا لا شخصا
قول في حيزه من حيزه وحده شخصية وان كان لغيره ما دخل في ذلك وهو
 لو لم ينفك لعل **قول** لان الحكمي المستوي لا حدان بنا في حيزه بان يلزم
 ان يكون متعدي لاعرابه زيد في حيزه في علمه زيد هو فاعل علمه لان الحكمي
 المقبول زيد في حيزه متعدي لاعرابه زيد لا يربط لاعرابه مطلقا للام
 الا ان يراه المقبول في النسب اليه لان النسب هو مكنون بحسب الذات
قول ان لفظة كل الراجحة وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس يمكن ان
 يقال ان حيزه اجمع ولفظة كل مخرج من زيد ما لبيان اجمع وامنع **قول**
 النسب قد علم على سائر التوابع لان اكثر استعماله او فرعا بعد كما سيجي
قول يدل على معنى اي حاله ثابت في متبوع سواء كان باعتبار رفع او
 باعتبار تعلقه فدخل فيه كخوفا رجل حسن علمه **قول** اي لان مطلقا
 حاصل ان الولاك على حصول المعنى في متبوع لانه لنوعه حيث غير شئ
 عنه واليه في حصول جموده صفة حصول المعنى في متبوع وتفسيره في

في الحاشية ما بين الكتفين انتهى

الناحية غير متغير بزمان النسبة فمنهم من قال ان لا يخرج احوال لانها متغيرة بزمان
لما دل على صحتها وفي غيرها اختلف في الناحية فلما حاذت الى قية خروجه وحمل
الناحية على العامل القوي فالابر في به الطبع السليم ومنهم من قال وهو
احسن لو رفع توهم ان احوال اختلفت في ما قبل هذا المقيد وكان نشأ التو
هم على الناحية على معناه القوي ومنهم من قال لا يخرج لما كيد مثل جاء التوهم
كلهم فان بدل على معنى في متبوع وهو الشكوك لكنه متغير بزمان النسبة
ولا يخفى ان ينبغي امر البديل مثل اعجبني زيد على وعطف البيان مثل جاء
زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلى واما اعتبار احييت في التوهم
لا يخرجها وهو ان يكون مذكورا لانه على ذلك مكر يخرج تلك الامور يخرج
الناحية فقيه الاطلاق لا يخرج غير حرف **قوله** اي وفادته ليس من وضيفة
الخوف **قوله** قد يكون لمجرى التاء الى وقد يكون للتعميم كقولك زيد قد
في يوم من الايام وقد يكون للترحم كقوله انا زيدا الفقير وقد يكون كشف
الحايات كقوله اجسم الطويل المريض العبق والفرق بين الصفة الكاشفة
والصفة المحركة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مفرقة والفرق
بين الايضاح والتزويد قبل الفرق بينهما ان المحركة توهم بعض توهم
انوصف كسائر ابر وتفتح واحدة والكاشفة بكشف عن غام
الحايات ولم يذكرها لانه بالمتحركة هنا بحث وهو ان كل من الطويل

والرقيق

والرقيق والعقب نعت وليس كاشفا وهو كاشف وليس نعتا
قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح كونه كاشفا لانه صالح في الجسم عند
مجهول الاستعارة قلنا لا شبهة لاحد في ان مكمل لم يقصد الا كاشف
لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان
الناطف فالظاهر في الجواب ان **قوله** يعال ان المجموع نعت واحدة
الا ان اعراب اجري على اجزاء كما في قراءة اكتب جزاء جزاء والبيت شقق
وجدران ولما كان غالب نواو العنات الى حاصل كلام في شرحه قال
الشيخ الرضا علم ان جمود النجاة شرط في الوصف الكاشف
فذلك اسقط سبب كونه مرتب برجل اسره وصف ولم يستفد
بريد اسره خالا وفي الفرق **قوله** به يقول لا يخفى ان كاشفا كره لا
يصلح **قوله** لان كونه نعتا باعتبار ان في قوة المشتق **قوله** ولا فصل بين
يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالاول لان بين الاضاح
الاشارة والاول المراد من جعله على جعل او بمعنى الواو وانما في
يادون الواو يشير الى استقلال كل مشتق واجاد في كونه نعتا من
غير حاشية الى **قوله** اجاد الى المشتق وذلك لان او يقع بين كنهين **قوله**
كان في اوضحه فطلق بقوله غير مشتق والوضع هنا بضم الهمزة النوعي على
المتوهم النوعي في الجاهل بل كونه مرتب بنسبة اربع بناء على ان اسم

والرقيق

المعروف في المعروفة ومجاز ومخبرت برجل اي رجل بناء على ان اية هذه
 الاستغناء في استغناء للكامل الباني غاية الكمال في مدح او قوم لم يالحق الله
 مجهول الكمال بحيث يحتاج الى السؤال عند **قوله** يفرض جميع ذكر له بالمعنى اكمال
 التي هي الدولة والام للرجل والفرض مخترع لفظ على ان الام ليست حصة
 للموضع تلك التسمية التي ولما يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقدير **قوله**
 مخبرت برجل اي رجل اي هذا يكون وصفا لذكره ومضاف الى ما هو
 بمناها وبقر من كل وجه وصف يكون مائة للجنس معرفة كانه او ذكره
 ويكون مضافا الى مثل مشهور لفظا او معنى يقال ان الرجل كل الرجل اي
 انما اجمع فيه من طلال اكثر ما تعرف في جميع الرجال وجه الرجل اي كان ما
 سواك **قوله** ويريد الرجل يعني باسم الجنس كما به بالنظر الى اسم الكمال
 فان غيره مخبرت برجل ماله الشيخ الرضي في ذلك لان استعمال اللفظ
 بمعنى الكمال في الرجل ليس شديدا ثم قال ان قيل لم يجر ان يوصف
 باسم الاجناس باقيا معناه على وضعت له سائر اجناس على يوصف
 بها اسما الاستغناء فيقول مررت بشخص رجل وسبح اسمك كما يقال
 الرجل قلت للتجريد الموصوف في مثل من فائدة زائدة على ما كان يحصل
 من اسما الاجناس ولو لم يقع صفاته اذ قوله مررت برجل فيجب التخصيص
 واسمه بغير السبغية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل
 ولهذا

ولهذا
 وللهذا الجواز في الموصوف في الاغلب اذ اخرج قرينة دالة على ان لغيره
 واكثره في الارض والسما اما قولك هذا الرجل فليس موصوف فائدة
 جعل الوصف حافرا **قوله** ويريد هذا قال الشيخ الرضي اسم كمال ويقع وصف
 للعلم والمضاف الى العلم والاسم كمال لان كمال موصوف
 اخص او مساو او اعلى في غير هذه المواضع فلا يقع وصفه **قوله** وفي المواضع
 الاخر التي لا تدل اي لا يقصد به لانه هذا المعنى **قوله** لا يعرف اي يعرف
 بل لم لا يسمى بها الا واحد ليعتد لان تعريفه لفظي **قوله** التي هي في حكم
 النكرة لعدم الإشارة الى معلوف مضمونا كمن بالست نكرة لانها معرفة
 والمعرفة منها اسم الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة إشارة الى توجيه
 قولهم ان الفتى بوافق المعنونة تعريفها وتكثيرها مع ان الجملة قد يكون ثلثا
 وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالفتى المعروف او توجيهه بان
 الجملة في ما قبل النكرة كما قال الشيخ الرضي من ان قام رجل ذهب ابوه
 وابوه زيد في ما قبل كان ابن ابوه زيد **قوله** لان الدلالة على معنى **قوله**
 سوى الشيخ الرضي بين الفتى المعروف والفتى المشهور ان المعروف رجل
 لعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما يكون في ما قبل المعروف **قوله**
 لان الانبثاق لا يقع صفته لان الصفه يجب ان يكون مضمونا معلوما
 للمخاطب قيل ذكرها حتى يخرج فائدة منها وهي ان يعرف المخاطب موصوف بهم

بما كان معلوما والاشياء التي لا يكون معلوما للمخبر قبل ذكرها
 وكذا حكم الصلة **قوله** الابطاع ويلعبه وذلك في الطليق المحكية بقول مخزون
 لقول **قوله** جاءوا بهن في كل رتبة الذية نظاى كذا في قول عنده هذا
 يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدة الناس اخبر
قوله واذا لم يكن الغير الرابطة يكون اجنبية اي لم يكن حال
 لنفس الموصوف والملتصق وفي الاماكن متافضة لجواز حصول بقاء
 الرابطة بغير الغير كما في خبر الهبة **قوله** ويوصف بحال الموصول كما ذكر
 مفعول ما لم فاعلة **قوله** وبما لم يمتصق اعم منه ان يكون ما رتبة
 واهانة البكالاب والفلان وما لم يمتصق الى مال على النسبة كقولك عام بل
 ضارب اباه **قوله** يقع بصفة اعتبارية انما هي الوصف بها لا الزمان
 يمتزج حال باعتبار في حصول الثابتة **قوله** في عشرة اورد
 انما يقع في تلك الاشياء لكونه اباه في المعنى مع عدم استقلال لغيره
قوله والتعريف والتكريم اجاز بصفة الكوفيين وصف التكررة بالمعزة
 فيما في قوله **قوله** استشهدوا بنور الله في كل سورة سورة التي جمع
 مالا لا يجوز على ان يدل او لغة متطوع لفظا ونسبا واجاز ان يمتصق
 وصف التكررة الموصوفة بالمعزة **قوله** الا فرادى والتشبيه وكيفية وقد
 يوصف المفعول بالجمع او كان فك المفعول محبة عانة اجزاء كوصف

الطرفة

الطرفة بالاشياء فانما مركبة من اشياء كل واحد منها شئ **قوله** في
 الى غير ذلك كما سمى التفضل المستعمل **قوله** والمحبة في ان يذوق في الحنة
 الاول ثلثة منها ذكر جعل بقول في الاعراب ان قيل الوصف بحال متعلق
 قد يعتبر فيه غير الموصوف كقوله عام رجل حسن وجهه بالقلب او اكرم وجهه
 الموصوف في العشرة فلما يكون ان يجاب عنه بان لا يمتصق وصفه
 بحال تفصيل وذلك لان نصب للتشبيه بالمفعول محال كما في النصب
 كما في غيرهم ان يكون الغير فاعلا **قوله** لان يمتزج يقعون على ان يكون
 ضعف فاعل من اقل من ضعف يقعون على ان يكون الالف والواو
 في الفعل فاعلا في الغلب بحال في الالف والواو في الصفة فانها على ما
 نظام **قوله** جعل عليها غير الغائب اجاز الكسائي وصف لقول تولا الى
 الى هو الغير المأكبم اكرم وزنه على البدل **قوله** ليس في المعنى مع اوجه
 بحال استعمال وان دل على معنى الكلام والخطاب والقياس وفيه ان
 ان الغير المراجع الى الحكم الفاعل او المفعول حال على معنى الوصف كرجوع
 ويمكن ان ينفذ بان لا يكون معنى ان اذا كان في غالب الغير لا يفهم
 التوضيح والارجح ان يقال في التفسير ان الموصوف يجب ان يكون يعرف
 او سمعوا بالغير اعرف بها وفي كل معنى الوصف بقول الموصوف
 اعرف او سمعوا استند الى هذا التفسير ولما اقر بياو اكتفى بوقوع الربط

الطرفة

والن في ان يمتدح

قوله اعطف هو في اللغة الامانة لقب هذا القسم من الناحية بل لا مانع من اعطف
ما بعده ولا ما قبله ويسمى ايضا بقطب النسب لان يكون مع شيوخه على نسبه
واحد لان كل منهما مقصود بالنسبه **قوله** اي قصدت اليه في حقه فاعلى
مثل البيت كسقف وجدران **قوله** بالنسبه الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي
فيه شيوخه لئلا يتنقض جلاء زيد فهو كذا وان كان مقصودا بالنسبه مع شيوخه
وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد **قوله** لا ينافي مقصوده المقصوده
شيوخه عايناه في ذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه ويوضح بلفظ
البيان المتبوع بذكر الشرح وبين التاكيد ان منسوب اليه يجب الظاهر
هو منسوب اليه الحقيقي لا غير اي لم يقع غلط ولا جاز في النسب او ان
المتكلم بلفظ العدم بان على عود ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ
فالمقصود هو تبين والبيان فرع **قوله** واوجب بان كراه اليج فيه ان بدل
اللفظ ثلث اقسام احدها انك غلط بالبدل منه يجب اليج في كسف ايضا
وثانيها انك يوهم انك غلط بكونه فهم به رخصه وثالثها انك نسب
البدل فيكون البديل منه غير سبب الابن ثم تراكبه ولا شبهة في ان يكون
منه في تلك الاقسام ليس نوطيه فيه خل بدل الغلط في هذا المقطع لو لم يكن
قوله بنسبته اخل فيه وقد يجب ايضا بان كراه يكون المقطع المقطع
والمقصود مقصوده بن بالنسب ان يكون مقصوده بن باصل النسب

على نوح واحد في انحاء الاله لك اعنى الحكم والنزهه وغيره من سواه على
القصديان او لا باعتبار اصل النسبه فخل المقطوع بل لا يكون كما يشترك
المقطوعين بهما مع سببه بغيره في اصل النسبه وان اختلفا ايا با وسلبا
وباعتبار كونها على نوح من الاله لك فخل في المقطوع با وما لم لان النسبه
في كل من المقطوعين عليه والمقطوع بهما على نوح واحد هو التردد وبعد ثم
بناء المقصود فخل في المقطوع بيل لان المقطوع قصدت اليه ثم بدل فاعرف
عن بدل وقصد اليه **قوله** وما تم اهد به كونه كجبتل معنيين احدهما ان
قوله بنسبته حكم خارج عن التعريف واخر المثال عند ائنه قول مثل فام زيد عمر
لا يوجب زيادة توضيح فكان من نتم التعريف اوله قصدت شيل الحكم
ايضا وثانيها انه اخل في التعريف كما نسب في اليه التزم ويؤيده ما ذكره المثال
لكن ليس في ذلك اخل ولا يوجب كراه تنظيم ذلك في تعريف الامر **قوله** بنسبته
بينه الاظهر يقع فكان فيه خبر بد **قوله** اذا اعطف اي اذا اريد المقطع **قوله**
اكد لا يباعه الرفع كما يباعه الرفع الخا فخص لان التاكيد اخذ في الاعاءه
قوله لان قد طال الكلام وطول الكلام قد يقع عما هو واجب كونه في مضر
الفاضي امره والفاظه عوده بالنسب واعلم ان ذهب البصريين استارة
الامر خلاف القيسين لان اوجب التاكيد حيث قال كذا ان قلت يجوز ان
يكون الموصوف المستحق اني قلت بان ذلك ما ذكره في حقه المقصود

من ان افالم بحر العطف تعين مثل جنة وزيد **قوله** فان كان او سماعا
 الشئ المرفى لا يباعه العالم الاسمي الا اذا لم ينسك لا فعله واجلب لهذا
 كين فانه لا يتصور الا بين الاثنين فان النسب نحو غلامك وغلام زيد
 وانتهى به غلاما واحدا لم يحز الا اذا قام قرينة ان على مقصوده بدليل
 قولهم بيني وبينك اربعين لا يضاف الا الى المتكلم فلا يتصور عطف مقصود
 في محموله رتبة بك به زيد لكن ان يكون الياء الثاني معنى ان يكون استئناف
 معنى اجماع ويكون سببا لاستئناف معنى لكن لما كان اجتمعا بهما جملتا
 بين كان الظاهر ان يكون حكم حكم بين كانه اكرز معنى ان ليس
 باقلا في اكرز في المائدة **قوله** مستدلين بالاشارة ويقولون ان
 ولا رهام بالجر في قراءة حمزة واجب عند بوجوه احدها تقدير الياء وبيان
 من ان اكرز لا يعلل في الاشارة الا كقولنا نحن وانتم انما نعطف على
 تقدير والتقدير وبالياء بين والارحام والتشابهان الواو القسم وفيه ان
 فلم يسأل لان ما قبله وانما انما تعين ان يكون وقسم السدال لا يكون
 لكبه ما هو مقصوده في الكلام لم يصح من القسم الى قول في نسائون
 لان مقصوده الامر بالاباء ورايها ان حمزة كوفي واكوفيون اجازوا
 ترك اعادة اجماع وبيان هذا انما يصح اذا لم يكن القرآن منواته
 في قول الظاهر وليتوى قول كالا في كونه الاحوال العارضة في قول

مثل من

مثل لان للعامل دخل في نعم فابنية الاعراب كذلك **قوله** كقصره من البنية
 بناء على ان الاضافه للعهد الذي **قوله** ومحمول الى اعلم انهم جعلوا اهل
 على نكارة الفهم جوابا والشدة في جوابا اخر واعترض على بان العطف
 انما يكون نكرة او الم نه مرجع لطيف به رجل ويمكن ان يجاب عنه بان كذا
 بينه على ما ذهب الشيخ الرضي في الاخبار المراجعة الى الكثر ان اذا لم يكن
 تلك الكثر ان ممتنع حكم وصفه كانت كثران **قوله** او لو نصب وضعت
 المحج ولا يجوز ان يكون معطوفا على ما عاود عمر ومعطوفا على زيد في قوله
 من باب العطف على محمول عامل واحد لا تشاع على ما في الخبر **قوله** نعم
 الرفع على ان يكون الى جعل ان يكون متبدا وعمر فاعله والمالم بكم هذا
 لا احتمال لانه في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية **قوله**
 بان يكون معناه السببية لا العطف كانه اذا التفت فأكبر **قوله** مستدلين
 فاما السببية في العطف كالفاء الناصبة للمضارع **قوله** كذا يجعل كجعله
 كجمله واحدة وذلك لا اتصال بينهما بالسببية اذ الشئ الرضي ما جاز
 ان جملة التي يفرها الفهم كالعلة والصلة وضم المتبدا اذا عطف عليها
 جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاول ثم اضايف
 اول او نصفه فك جاز خروا احدهما عن الفهم كمتناه بالضم واو كك
 لان فك التعلق يجعل المجمع ام او احد فتقول الذي جاء في خبر الشيخ

زبد لان المصنف الذي لو قبح حجة غروب الشمس زبد كذا الكمال في ثم والبالوا
 كان الجميع مطلق لم يحز ذلك في الا اذا ساعدت الغلبة على التعطف كان بقوله
 الذي قام وقد نعت هذا في تلك الكمال زبد **قوله** واكثر السبعين على ان يمتنع
 على معمولي عاقلين بحدود كضاد ليقع الحكم على مناط فان مناط عدم الجواز
 تعدد العامل لا تعدد المعمول **قوله** واذا جاز العطف على معمول عامل واحد **قوله**
 فهذا اي فائدة العطف وان كان يجب الظاهر جازم الى كانه استوفى لا
 وقع ما قيل في هذا الكلام ان الا في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين
 لم يحز ضاد للمعوم والى لفظة او وصيغة اما في يقتضي التخصيف فكيف حكم
 بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يحز العطف عاملين مختلفين
 وحاصل الرفع ان العطف يجب الظاهر يقتضي والتخصيف يجب الظاهر
 لا يتنافى الاقتناع يجب الحقيقة ولعل الكثرة في الدول عن الصواب كماله
 في الاشياء فكانه قال ان ذلك العطف وان كان فابا يجب الظاهر لكن
 تحكم بالمتعدد لقيم الدليل الجلي وهو قيم صرف مقام عاملين وكما ان
 تقول ان امرأه من نور واذا عطف واذا اريد العطف وجب فيه لا
 الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يستلزم على تلك الكسرة
 فان ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعطف **قوله** لكنه لم يحز عند الجمهور
 المعنوي من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المعتزدين ومنهم الاختصاص

ان

ان العطف على قول عاقلين جازم الامامية الفصل بين العاقل والجور
 كنوان زبد في الاراد وعمر الحجر فان يمتنع اتفقا للفصل بين العاقل
 الذي هو كالجوار وبين الجور وان مذهب سيبويه والغراء امتنع بطلق
 واما المتأخرون فهو يجوز ان انا انهم يجوزون في المعطوف عليه وبقدر
 المنسوب او كمن فوج ثم ثاني المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا
 الوجه لم يحز نحو زبد في الاراد والحجرة عمر ونهم استل على عدم الجواز
 بعدم استثنى اخر الكلام واول لان الجور في الاول مؤخر وفي الثاني مؤخر
 والمصنف استدل بان ذلك العطف على التباس فيجب الاقتصار على مورد
 السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامي من هذا التفصيل بظهر
 ما في كلامي من اولا فلان نسبة الجملة الى الغراء وفي ذلك غير صحيح لان
 وافق سيبويه واما ما نسبته من ان المعنوي من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا
 الا في ما استشاه وليس كذلك لان معتزدين يجوزون الامارة متفق
 عليها واما ما نسبته من ان ما استشاه من صرح الضابط وعدم جواز ذلك
 العطف مع ضابط الغراء جاز في جميع مواضع الجور الا في كونه في الاراد الى
 فان يثبت عدم الجواز بالجواز والجملة بالموافقة ضابطا لسبويه فان
 لا يستلزم قول الجمل على صرح المتضاف حتى يكون من باب العطف على مؤخر
 على قول واحد **قوله** الثاني جاز بالضرورة وبالواو اعني العطف بان

الثاني
 الجور

المتبوع لاني السبب في الشمول وهذا الظاهر قال السيد في سره في حاشية
 الرضى قال معترض في اخراج الصفه المذكورة مثل نقض واحدة ان تعبر امر
 المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تنزل على تلك
 معنى النقض اقل فالات في غيرها على التبع اصلا وايضا ان واحدة لا تعبر معنى
 نسبة والاشمول ثم اعترض بان واحدة تنزل على معنى الوصدة التي هي مدلول
 للتبع واجاب بان الوصدة مستفاهة من نقضه فمنا لا قصه انتهى اعترض
 الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قول علماء الرجال
 اجمعون بغير مدلول الرجال تغضال مطابقة لان كونهم مجتمعين في الحكم
 بمعنى انه لا يشترط فيهم احد مدلول اللفظ في حيث كون جميعا مع فبالهم ان
 بها الى معنيين لمدلول اصل الكثرة فقدم بان اجمعون يدل على الاحاطة وكون
 كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلا فالترجاج وجميعه كما قال في قوله
 تع وسبحه واعلم بان كلهم اجمعون ان كلهم الى على الاحاطة وجمعون على ان
 السجود في حالة واحدة وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يكونا الشكرا با
 بالثابت اللفظي الا انه كانت تلك الشكرا محكوما بها ولا يكون بالمعنى مطلقا
 عند البهريين واما الكوثر فيجب زوال التاكيد بكل واحد دون نقض وعند
 افاضات الشكرا معلوم مع انه اهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضى في
 السجود يعيد قوله الى تكرار اللفظ الاول او جاب تكرار اللفظ الاول قبل حاله ان

يكون

يكون الغير في قوله وهو لفظي واجبا الى المعنى المصدرى للتاكيد بطريق التمام
 ولا يخفى بعد ما اعترض عليه بان صاحب المنفصل ذهب الى ان نفي قوله لا يرد
 ما يرد جاز ان يكون بدلا من صدق هذا الحكم عليه واجيب بان يجوز ان يكون
 على انه مقرر كما هو الظاهر وكون التاكيد اقطاعا ويجوز ان يذكر ليدل على
 على ان توطئة لا كغيره ثم بان ان بقصد دون غيره فذكره ثانيا في الظاهر
 وكون يكون زيد الثاني بدلا واجاز ان يكون شي واحد مقصود او غير مقصود
 بحث وفتن **قوله** او هكذا يذكر المراء في اعترض عليه بان اكثر واخويع مراعاة
 لا يجمع فيكون تاكيد اللفظ لا من غير هذا المعنى واجيب بان لا يستلزم
 المراء في ذكره ما معنى اجمع لا يستلزم مراعاة لجزا ان يكون ذلك كما يابعد
 فلم اجمع والمراء في لست الاجاب الوضع وحينئذ سلم مراعاة في ذلك سلم انها
 تاكيد لا يجمع بل هي تاكيد كما اكد به اجمع واما قول معترض واكتفوا باتباع
 لا يجمع لبيانها انها تاكيد بل معناها انها اتباع لها استعمالا بمعنى انها لا
 بدونها لخصا معنى اجمعت فيها **قوله** ويجري في الاثنا فكلها اعلم ان تكونه انما يستلزم
 يجوز الا ابتداء به والوقوف عليه او غير مستقل فغير مستقل ان كان على حرف
 واحد ويكرر بتكرار معناه في السجدة كقولك بك وخرت خربت وان لم يكن
 على حرف واحد ولا واجب واما الاتصال جاز كغيره وصدقه كذا ان في كلامه
 في قوله يجوز في تكرير الغير منفصل عن فروع ويجوز التاكيد بالمر فروع منفصل نحو

يكون
 سجد
 سجد
 سجد

فكذلك انت وخرت انت وفي حكمه الغير كمنه فصل التكرير بالنسبة المنفصل
وكم نوع كمنه فصل كونه اباه وهو اما مستقل فهو كمنه بل فصل كونه
زير ومع الفصل كونه نوع وهم بالافرة هم الكافرون **قوله** قيل لا معنى لهذه
الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يفيد اللفظ
الاول والثاني ان يتوهم بان مع اتفاتها في ظرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على ثلث ادب لان اما ان يكون للثاني معنى فانه هو شيئا او لا يكون
لها اصل معنى بل قسم الى الاول لتزبين الكلام لفظا او تنويه معنى وان لم
يكن له في حال الافراغ معنى فهو كمنه حسن حسن فسن ان يكون له معنى
فكذلك غير ظاهر كونه نيت في نيت الشر استخرجه وقوله ان يكون
ايضون استعملون قبل في القسم الثاني اي لا معنى له فرة وقيل في الثالث
وقوله اشتقاق ما فكرة الشر قدس سره **قوله** ويمكن استنباط مناسبات
الى اما التمام فلان العموم هو تمام الافراغ والافراغ واما البره في فلان تمام الشر
وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السبلان فلان يستلزم ان يستلزم
والام بنسبة الى واما الطول فلان امتداد والتمام امتداد وجودي
قوله وعن بعض العرب لغف هما والاول او كراهم اجتماع شيتين
او اجمع حيث تأكيدها لهما لفظا ومعنى **قوله** فصار الضمير كل وكذا في جملة
قوله او اجمع غير محكم كراهم فلان لم يثبت **قوله** وجمع في جميع كونه او في كونه

جواه

جواه وهو ما سوى جميع كراهم الثاني خلافا للاحسن في فان جواز او عكس
ولا حاجة الى ذكر الافراغ قبل او يقول دواجم او دونه ودفع بطريق
عموم مجاز فينا الاجزاء والافراغ **قوله** لان كل ما لم يلاحظ افراغه حقيقة
جاز ان يلاحظ افراغه الكلي حقيقة ولو كان الحكم على واحد واحد من افراغه
كلاهما وهم والديار الصغر كما جاز عكس ذلك ايضا ونوهم الحكم مما كل
فرو مع ان الحكم على هو مجموع كمنه كونه زير انسان وكل انسان ان يكون
حيوان فزير حيوان كذا فكمه حقيقة الطوسي يصح اقترانها او طحا
اي اقتران حسن واقتران حكم والظاهر ان لا يكفي الاقتران احسن بدون
الاقتران الحكمي في لو كان دواجم يصح اقترانها مع ولم يصح اقتران
حكمها وحالها لم يصح تأكيده بكل واجبه فالعبار الاقتران الحكمي **قوله** على كونه
العموم كلهم واشترت العبد كل حال الشيخ الرضي قد يكون شيء اجماع يصح
اقترانها مع وكلما كونه اشترت العبد فافا كونه بكل يرفع الاحتمال الاول
لما الثاني لان الاول اشترت فيسبق التمام الذي يحصل معصوه فافا ارجو
رفع الاحتمال الثاني قلت اشترت جميع اجزاء العبد **قوله** على كونه جازي
النكاح بالاعتقالي ان لا يصح اقتصر الزيدان كلامها خلافا للمبرور فان جواز
وهو خلق العيس والسماع **قوله** واكتنع واخواته اشباع لاجمع اذا اردت
جميع بين الفاظ التاكيد وذكر غير كل فتر بدت في معنى كمنه كمنه بافتش في

جواه

في ما خبر الجميع عن اتيه فان المخلصى وهذه ذهب ونبت حصص قال الشيخ
 الرضى اما تقديم النفس على الكل فكل الاطراف حصة النفس وتقدم كقولهم
 اوتى واما تقديمها على العين فكلان النفس موضوع للذات والعين مستفارة
 لاذ ايجازة كالوجه المستفاد للذات واما تقديم الكل على اجمع فكلون حاد وانبا
 مشتق او كى ما تقدم اجمع على اخوات فكلون اظهر من اجمع واما تقديم الكل
 في الصحيح على اخوة فكلون اظهر من اخوة من اجمع لان في قولهم حول كسب كاتم
قوله بالنسبة الى المتبوع فياذا فهم من ان البطل البطل لا يكون لا النسبة
 قوله ونظير له في حال من استمر في اي مقابله ولا المتبوع بل يكون
 النسبة توطئة هذا غير ظاهر في بل الغلط **قوله** المتبوع مقصود ابتداء
 والمتبوع البطل لا يكون مقصود ابتداء سواء كان مقصود الانتهاء او لا
 فكل بارز بارز ان جعل بل لا مانع لم يكن مقصود الانتهاء كما ذكرناه
 في بحث التاكيد لكن صار مقصود الانتهاء ويظهر ذلك ان هذا التوهم اظهر
 من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصود ال ابتداء ولا انتهاء مع انه لا مانع
 لثالث في اخراج متبوع معطوف بل الى قول ولا انتهاء ونسبة القيام
 بعينه الى التابع مقصود ولكن اثبات ان قلت قد وقع في كلام جماعة
 من العلماء ان الاستثناء لكلم بالباقي وان الحكم في المشتق بالاشارة
 لا بالمعارة فكيف يقع القول بان النسبة الى التابع مقصود قلنا

بالميل

اذا اراد تطبيق هذا التعريف على ما سبق فكل ما لا يخصه ما ذكره
 بالاستثناء المحض او ان يقال ان قوله ما دام احد الازيد لا
 في قوة قوله ما دام احد غير زيد كان البطل في الحقيقة غير زيد وهو
 مقصود بسبب القيام به لا حاد الى تعميم النسبة **قوله** بدل الاستثناء
 قال ابن جعفر اما قيل ذلك لا يشمل المتبوع على التابع لا لا يشمل النظر
 وحظوف بل في حصة كونه الاعلى اجالا ومتفاضلا بحيث يبقى
 النفس عند ذكر الاول مشوقة الى ذكر ثان وينبغي ان يحل محل
 كلام الباع في قدس سره على هذا **قوله** فالاضافة في الامر بان
 عليه بان هذه الاضافة لا تبيد الاضافة الى الاولين ببيانته بمعنى
 في فكيف يقع عطفا الامر بين على الاولين وقد وجب ان يكون امر
 التابع والمتبوع من جهة واحدة شخضية ويمكن ان يقال ولو قرئوا
 الاشغال والخطا بالرفع كذا في الحذف معطوفا على قوله بدل الكل ثم
 فكذلك ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين مذكورة
 ومعطوف ومقدرة التابع منها بها مضاف او قرئ بالجر تقدم مضاف
 قوله بل لا ارى عطفا البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه
 في واهبنا فرع الجبين ولولا الجبين لم يأت به **قوله** الا الغلط فان
 كان الغلط هو مقصود واول احوال **قوله** وان قصرت في الاستثناء

الى الثاني وجعلت مناط الحكم فذلك مما في رتبة قطع النظر عن ان يكون
 اخاك وافر قلت اكثر من زيد اخاك فذلك قصور بأك الترتيب على المحاط به
 ان الكرام وقع عليه حيث انه اخوك وهذه العبارة مستغنية عن عطف الثاني
 بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى المفضل بسبب ثلث لم يكن النسبة الى المفضل
 اجمالا بل تفصيل لم يكن بدل احتمال فعل الا في سبب في ذنب الوكيل وكذا هو
 لان ذلك العمل ليس معلوم معناه **قوله** فخرية زيدا محارة فلي بدو اعتبار ذلك
 القيد لا خرافة واما اجماله فانه **قوله** فخرية فخرية في الج اي لم يعم ثبوت فخرية
قوله ينظر الى انتم تلك فبه ان النسبة الى المفضل لا يوجب النسبة الى المفضل
 فكيف مثال ليدل الاحتمال فكمثال المثال الاخر **قوله** بعد انقضى بالعمد والشرط
 المستوي الترتيب او بالنسبة او بسبب اللسان قال الشيخ الرضي لا خرافة
 ان لا يوجه ان في كلهم كلفتم ثم قال ان وقع بدل النسبة في كلهم فحذف
 الاخر **قوله** بغيره قيل لم يقل بالمفضل او بالمتبوع لان حين ذكر
 لم يعم بجهت كونه مبدلا او متبوعا بل بجهت كونه عطف **قوله** اذا كان
 المبدل يجوز ان يكون مكررا بالرفع ومعناه اذا كان مكررا مبدلا في معرفة
قوله انما النعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاق بل هو في بدل الكلام
 ثم نقل من الرضي انه قال يجوز ان النعت اذا استغنى عن المبدل باليس في
 المفضل منه كقولك زيد بالواو كقوله سوطك انما يعمد من ان يكون المفضل

المقصود

المقصود وانقص نقل عن المفضل ان جعل هذا او هذا توصيفا بدل الكل
 واما في توصيف بدل البعض والاحتمال فقد قال لا زيدا بل بغيرها من
 غير يرجع الى المتبوع ليعلم ان بعضه او كل واحد فلو كان متفصلا كما
 معرفة ولو كان مفصلا لكان موصوفا **قوله** ومقرن كلوا لزيد
 لغيرهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يعمد بدل او انعم لفظا المفضل وان
 واخوك والنهاية يرد في هذا المعام كقوله خربة اياه وهو تأكيد
 لرجوعهما الى الشيء واحد وقد انفقوا في مثل السكن انت ورجل كنه
 ان انت مأكبة فلهذا انما انت من حاصل كل ان التبدل بغيره مالا يغير
 الاول وما ذكره في المثال لا يغير الا ما يغيره الاول فلهذا ان تبدل
 بغيره انما لا يفتقر ان ينسب اليه الفعل ليس بالزيادة كما استدل به
 في قوله بزيادة **قوله** لان اعمر اكلمه ومنه طيب الى قيل وان
 يكون شئ غائبا ومثلا او تشكلا وفي جهته ان يعمد ان لا
 يجوز ان يبدل من بين الغير من الاسم الظاهر **قوله** مع كونه موصوفا
 واهل اهل بغيره زيادة بغيره كبدل منه وفيه ان المفعول من متغير ان
 غايته ما في الباب انهما متحدان بحسب الزيادة فان كانا غير متفقين
 فيغيره مالا يغيره كبدل منه **قوله** واتى على ناقة وبراءة محبة نقابة
 الواو في شئ ريش العنقا على غر والنقابة سوده مشيرة باني

وعطف

فإن كان كذا فخر أي كذب يقال عين فخر فخران جملته بمعنى المصير أي ضيق فيه
 مع **المع** **الاول** لا في ذكر في هذا المعنى لفظ المعنى لا يقال جاز ان يكون المعنى أي
 الخاف في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي ادركه لانا نقول لا اعتبار
 لهذا الاحتمال واللام يوجب الاعتراض على تعريف الشيء بتفصيل الظاهر ان
 الشرح فكل ان اللفظ حقيقة مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجه لا في
 غيره كان مجازا **والثاني** واللام بغير اللام لم يقل و امر الخطاب كما هو مشهور
 لان امر الخطاب اذا كان مع اللام كان موباه **والثالث** و امره بالبناء بونه
 احتج في تعريفه بوجه هو بونه كسبيرة المتكلمة لا العكس
 لانها اعم من السبيرة وهي كاتبة في البناء كما يشهد عليه تفصيل موهبا
 للبناء **والرابع** فصل بفتح الهمزة يقول بكسبيرة بني الاصل متاكسة
 معبرة تفصيلها كما ذكر في شرط ان لا يعارضها بوجه متاكسة للاعراب
 كاجتماع اي الموصولة وبهذا التحقيق انه وقع ما يتجه عليه انه لا يكون
 ان يراه مطلقا كسبيرة لظهور بطلان ولا متاكسة بوضوح للبناء كالتكلم
 الورد ولا متاكسة قوية كاستزاد التعريف بالمجهول لان القوة مراتب
 ولا يراه بوجه من سن بل لجميع تلك المراتب **والخامس** تفصيل الكلام معني
 الاصل لا تحقيقا لا توهما فلان يفرم بناء القسمة لان تقفوا الواو والعطف
 وهي لا تحقيق **والسادس** او هو ما منع بطلان الشئ فلا في التعريف قبل في أي

منشئ

منشئ يدخل غان في قولهم غانق صوت الغراب اجيب بان غير مركب حكما
 باعتبار صدق المسألة للسماح الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصيا
 ولا ما يرى بالغراب في صوت لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا **بنيانا**
 في قوله بغير حركات البناء لانه لا يوافق دون الانواع لعدم اختلاف اثرها
 في البناء بمعنى من حيث حركاتها او اخره وسكونها والبناء المعنى المفهوم من
 في حيث علمت يعني البناء حركاتها او اخره وسكونها والبناء المعنى الذي
 حركاته وسكونه الضم والفتح والكسر وانما خص بالحرركات لان المعنى قد يكون
 مع الالف والياء كقوله يازيدان والارجلين ولا يخلط عليها الضم والفتح حقيقة
 لان الحركات الرفع والنصب اعم من حركات الاعرابية حقيقة وعلى اخره في كونه
 مجاز تسوية للفتاب بهم كقوله ضم وفتح وكسر وقد سمي الضم فتا
 لخصوصه بضم الشين والفتح فتا لا تنافي في الضم والفتح بوجه الكسر والفتح
 الشين في الضم والفتح والوقف وقعا لتوقف الضم عن كسره **والسابع**
 وبالعكس يعني يطلعون الرفع والنصب اعم من حركات البناء **والرابع** وكراه
 ان الحركات التي قد روي قبل ان كلامه يدل على اختصاص الضم والكسر بالمعنى
 ولعله فرم في الاقتصار من قول والقاب لان لقب الشئ مختص به فعلى
 ما ذكره في قوله كقوله ان شكل الاورد العايب حركاته المعنى لا بخصوصه **والخامس**
 كقوله لا يطلعون على الحركات الاعرابية ويطلعون السكون على الحركات المعنوية

الاستغناء

المراد من حيث حال بالقرينة والحق يقال بالقرينة بين ما هو الباء وما
 ليس **قوله** والكتابا بالادان يقول وبعض الكتابات لان بعضا هو كقول
 وفلان **قوله** والاصوات قبل ان تاليت اسما لا تاليت موضوعا كقوله جار مجرى
 الاسماء كقوله في الباء فلما اعد ما منها **قوله** لا يفرق بين سائر كسبائات اوله
 في شئ من اعراب لا تخرج في بناءه ولما ايضا في سائر الالكسبي وعد بناءه
 احتياجا الى حصوله وقوم مكلفي **قوله** اي اسم وضع فلما هو التقصير عن كان
 فكذلك **قوله** ان منكم في ان في اباي منكم غير على القول كقوله في ان ليد
 موضوعا للمتكلم في حيث ان منكم بل المكلف من انقطع النظر عن حيث انكم
 وكقوله في حيث انما فيهم تلك كسبائات في الواحوا اللهم لان اربال ان
 اياكم من تلك الواحوا فيروا باعتبار تلك الواحوا موضوعا لما ذكره ويمكن ان
 يحايل ايضا بان يشترك لفظي وتلك الواحوا لتعيين كراه كنه بعبه **قوله**
 وخرج به القيد يعني قوله لفظ المتكلم والمخاطب فان تاليت موضوعا
 للمتكلم والمخاطب بهما وهذا صحيح ان منكم انما مخاطب وكذا يخرج ان
 عن اكد بالتفسير السابق لان كراه بالمتكلم والمخاطب وانها ولفظ المتكلم
 والمخاطب موضوعا عن الغرض وبعبه كسبائات هناك يخرج زبدها اعم كسبي
 بزبد عن زبد وقوله في حال المخاطب ومنهم من **قوله** ما وضع للمتكلم
 بقوله اي ما هو او بطريق الكتابة او قال به اخرج لفظ المتكلم والمخاطب

لانها

لانها موضوعا عن صيغة ومركبا ولقد اراه بالصفة الزبدها كسبائات كقوله
 يره ان لفظها موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الاخرى مع النون قد يكون
 لفظا وقد يكون للتحقيق **قوله** فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعا للثاني
 يعني ما ان لم يكن في حيث ان منكم ولا مخاطب في حيث ان مخاطب ليد
 تقول يا نعم كلهم نظر الى اصل المسمى وتقول كسبي بزبد زبد فرب
 يقول زبد فرب وانما جاز يا نعم كلهم لان ياه ليل الخطاب وليس في زبد
 فرب ليل المتكلم **قوله** وخرج به القيد الاسماء الظاهرة ان قيل او اريد
 الواقع بطريق الكتابة اخرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله فرب فرب
 اكد بناء على ذلك التفسير لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة منكم وكذا
 قل بيا اخرج **قوله** اراه بالتقديم اللفظي الى اعلم ان التقديم اللفظي بما
 ذكره يدل على ان جعل قوله لفظا او فرب او حكم في اقسام المتكلم حقيقة لا
 في اقسام التقديم حقيقة كمن كان المقصود الاصح بها بيان التقديم
 جعل في اقسامه وبهذا اخرج اعراض الشيخ الرضي بان تقديم التقديم
 اللفظي الى التحقيق والتقديم خلاف ذلك فان عادة جعل اللفظ قسم
 التقديم كما مر في باب حكم الاعراض وبيان الاعراض بل يقول لما قيل ان يكون
 المقصود لان جعل كل حكم في اقسام التقديم حقيقة بناء على تفسير لان جعل
 المقصود في معنى وعنده قيل فكم التفسير في ذلك المسمى ولا خلاف ان المعنى

لانها

الفصل في دليل اللفظ في العلم في الحكم التكرار واما التقدم فمقتضى لاداء فيه
 التحمل نعم لو جعل العلم الغير اجبا الى نفسه الذي بعده احتيج التحمل في
 التقدم بان يقال ان تقدم حكم وضع الغير واقتضاءه فانه يقتضيه لانه
 تقدم كمرجع لكن قد يخالف وضعه واقتضاءه ان فرض اما مفهوم من لفظ بعينه
 سواء كان بطريق النفس او بالترام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني
 في باب السباق والاول **الظهر** **قوله** كقولهم هو اقرب للتوى وكقولهم حتى توتى
 بالمجابه او الغنى يدل على توري الشئ الشيخ المرفي جعله في باب مفهوم
 في السباق والظاهر ان ليس كذلك لان المفهوم من لفظ واحد فكانه
 تقدم في حيث هو معنى الظاهر ان يقال في حيث اللفظ **قوله** في سياق
 الكلام السابق على الغير او الواقع فيه الغير وان كان مع حيث قربته
 فله حيث كان قال الشيخ المرفي في قوله انما اتمناه في ليله القدر وان
 النزول في ليله القدر التي هي رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
 مع قوله شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن **قوله** وكذا الحال في قوم جلا
 واما الغير في باب الساذج فليتمز عن التكرار وهذا القائل قد يستمر
 في السلف في السلف بل ان المعنى كلب لكتاب تمام الظاهر
 مع اعلى الاختصار **قوله** الامانع فيه ان قلنا من المواضع التي هي
 بين الحذف والحذف اليه قلنا لا يقع اذا كان الحذف اليه في موضع

النزول

ان الفصل بينهما مطلق فيجوز **قوله** اول ضرب وضرب قيل لا انما
 ضرب واخرى الا ضرب وبغيره يكون افراده النوع الفصل استوفاه
 ويمكن ان يجاب عنه بان تكراره بغيره حيث احتكامهم وفي ما فيه يمكن
 او مستقبل او بان مقصوده التنزيل استيفاء العدد فان قلت قلت فكم
 حيثما يجوز ان يكون لها ثبوتهم ان اقلها في ستم اقلها في
 الغير وفيه توهم فاستدرك من بيان مبتدأ الا ضربين قيل الى هنا
 الحكم لا الساط فيلزم ان لا يدخل ما بعده في الحكم اجاب بان مقتضى
 الاول ضرب وضرب وما دون ذلك الا ضربين ومنه يكون الاحتكام
 للساط فيدخل **قوله** وانما بداء بالمتكلم المرفيون بيده ان بالنايب
 لتجوه عن اللوح ثم براعون اسلوب الترفي انما نحن قد تبين الامر
 هنا وكذا هنا وقد عرفت اننا قد بسكن نون في الاصل وهو عند الغير
 ازمة ونون والمالفة زينة للوقت **قوله** والغير في انت الا انتم هو ان
 اجابا قال الشيخ المرفي وهو ذهب الى العربيين وغيره الجراء ان انت بك
 بل بالاسم وقال بعضهم ان التاء هو الغير وان عما وكان لو اصف
 اباك واخواتك عن الكوفي في باي دكرتهم وضعوا التكلم لثباته بل ان
 على ما كان من هذه سنة على فرق **قوله** واعطوا الناس حكمكم كما حكمكم ذلك
 في مقام الواحد الثاني والواحدة الثاني فيا ساء على كمر فوج فصل

كبر وهو في حيزه قبل حال في حيزه مستر والى الباب الثاني او مصدر كالكا
 منصوب بحرف في اي اخص بالاستار منصوب ما و اجتهت معتمدة في قوله في
 لا اختصار اي المنظور في هذه الباب الاختصار اما اول لا فياخذ المعاني
 المتضمنة للامر اب في دولاته بالاجتهاد في اي اعراب واما ثانيا فقلت
 احرف في وهي في التصلط ظاهرا واما في التصلط فلا شك اذا
 عبرت ما نفوس عن غيرك بالسماوية وجدت غايبا ان الغير اقل من
 ذنبا واما ثالثا في عدم الاحتياج الى قرينة نزع الالتباس الذي في الاسم
 الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثل التباس على الخطا بانه في العالم
 او اجاب اهل فيحتاج الى تعيين امر او الى قرينة واذ قلت انت فاننا وهو
 بعبارة لم يرد لم يخرج الى قرينة بيزيل الالتباس واذ اعرفت ذلك فالاصل
 في هذه الباب متصل كستر لانه اخبر عن التصلب البارد ثم المتصل
قوله استار الفاعل ليس مستر في معنونة الصوت والكم في اول امر بانه
 اي معنونة هو **قوله** للتكلم صفة للضمان **قوله** مطلقا واما مطلقا او استار
 مطلقا والظاهر ما قال السرخسي في ان بيان تكلم وكذا الحال في قوله
 وفي الصفة مطلقا **قوله** في الصفة مطلقا باعتبار ان الصفة هو
قوله لا يبرح في التصلب الى لا يجرع هو لا انفصال في ما ذكره لان الصفة
 الواقعة بعد من النقي او من الاستقام اذا كانت عاملة في الغير الفاعل

يجب

يجب انفصال نحو ما يم انتم وذلك لان فاعلا احد مني اكلت فاعني
 بابراه و كذا فاعل المصدر **قوله** لا لا تعذر انفصال الام للوقت او للاصل
 قوله لا لا انفصال انما يكون باخر العامل لان الغير متصل كالآخرين
 في عامله فافهم ان لم يكن قبله عامل بل مؤخر او محذوف فالتكليف يكون كالجزء
 الاخير **قوله** بالفتل و صوره في باب ما وقع ما بعبارة كذا او بدلا او عطفا
 وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاني اما انت او
 وما وقع ثانيا بياني على واعطيت او كان الانفصال يورث التباسا
 بالمفعول الاول اما اذا لم يتبين فالانفصال في باب عطية او في
 في باب على **قوله** لغرض قال الشيخ الرضي اعترض بعبارة عن كونه في زيد
 لباك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لاني فوكك فربك
 زيد معناه ثم اعترض عليه بان التقديم بغيره لا يستلزم فاجاب بان التقديم بمفعول
 لا بغيره فكيف يكون فوكك لا تسع الكلام بل قبل ان يقدم المفعول
 على الفعل بغيره كونه **قوله** صفة خبرت بمعنى يجرى ان يكون نعتا او طالا
 او هت او ضم **قوله** انفصلا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم يختلف
 وما خبرك لانا وكذا انما خبرك **قوله** ما كنه لازم لا فاعل السج
 هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل هنا تفصيل وقال اذا انفصل
 ما في عليه وما هو في الاخر او قرينة بمعنى التثنية والجمع وفي التثنية

تتعال

او فرغ وهو ان ثبت في البسوء كان متحمل الغير فلهذا او فعل وان
انتفع في الغيب ايضا فالجواب هو ان كان كسنة فعل او صفة
الغير لا يرفع البسوء ان اختلف في الغيب والخطاب والتكلم فالجواب
منتفع في جميع الافعال الا في غيبة المضارع مع الخطاب في غايته مع
الحا طبعين فان البسوء حاصل منها ويرفع بالثبوت داما لصفة طاعة
فالبسوء حاصل منها في جميع ما مع الاصل فيكون روي رفع بالثبوت فلما روي في
بالمتصل البسوء في هذه الصورة روي البسوء بكون في جميع سواء
كان هناك لولا البسوء كان رفع البسوء لولا اما الفعل فقد اختلفوا
كلهم على انه لا يجب ثابته غيره اصل لان رفع الالتباس فيه فعل كما في
فان قلت غيره كالمفعول في انما زيد ضارب برفع البسوء فلم لم يكتبوا به فلما
لما كان هذا الغير لم يثبت بغيره رفع البسوء كان مما يجوز رفعه فثبت ان
على تقدير حذف فاتي بغيره رفع الالتباس غير لا يجوز حذف **قوله** واذا اختلف
غيره ان لم يكن احدهما لا تعذر في الاتصال **قوله** احتمل انما اختلفوا في
قال سيبويه ان جسي كان غايبي جاز الاتصال وهو على كل الانظمة
اكثر وان لم يكون غايبي لم يجر الاتصال واجاز بغيره ثبوت على الغائب
قوله لا يجر عن تقدم احدهما وبين ثبوت يجوز ان يترجح الاولى بالفاعل
في الأصل كغيره او فاعل يجب في المفعول في باب اعطيت ولكن ان

يرفع

يرفع بان التمر جميع بالفاعلية تره في المعنى لان اللفظ وجوب الاتصال
باعتبار الشبابة في اللفظ **قوله** فيلزم الاتصال بغيره لان الثاني
اشترط في الاول لكونه اعرف فيا تارة من فاعله بما هو اولى **قوله** وحكي
سبويه اي عن الفاعل قال انما هو شئ فاسنده ولم يتكلم به العرب
فوضوا الامر في غير موضع **قوله** استجابه امره بنوب النجاة **قوله** فذلك انما
لا يجمع خبره في الاتصال والافتصال **قوله** باعتبار عدم الاعتداء
ان لا يفتقد في التعلق بما هو اشرف منه وجوه من حيث الاتصال
سنة او روي منفصل قال الشيخ الرضي والاتصال في باب علت
اول في الاتصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت
خامس من حيث المفعول كان الثاني انما يجر بغيره الفاعل وفي مفعول
في باب علت راجحة المبدأ والجهل وغيرهما الاتصال لان كان في الأصل خبر
المبتدأ ان قيل ان اتصال خبر المبتدأ ان عامل مفعولي وقد استوفى بوجه
ان نسخ فكيف يجمع ابدا اثره فلما هو مفعول صورة ثابت مفعول الثاني
عكس ذلك لان النسخ في الحقيقة قبل الخبر فان فوكل كان زيد فاعله
مع زيد فاعله في الزمان **قوله** فوكل يكون ما بعد لولا مبتدأ عند المحمود او
ما كان فعل مفعولي او مفعولا بولا والوجه الثاني يفتقد الاتصال **قوله**
فان كان خبر المبتدأ بغيره ان خبره مفعول خارج كما قيل فوكل لان امره بقر

يرفع

لولا ان هذا المقيم لم يوجع المتصل ويضع بقوله الى اخره بمن اول الى اخره
 فيشمل فيه المتكلم لكن غير الاستدلال فانه قد سوسه في رتبته
 الى انما لم يعل لولا ان كانت وعيت الى اخرها لا قبل في الغير بل الاتصال
 والاتصال ولا لم يمتد في الغير ان في لولا كذا وعكس اعتبر لهما غاية
 واحدة وذلك بسبب ان لولا في هذا المقام اي تمام اتصال
 القيمة خاصة قال بسبب يجمع ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال
 كان كذا في كلامه بعد بالاضافة واذا اذ لم يعمده بنصير في الشئ
 المرفوع فيه نظر لان كجاء اذا لم يكن زايلا لا بد من متعلق ومتعلق غير
 ظاهر ويمكن ان يقال متعلق جوابه اذ لا معنى لولا كذا لم تكن استثنى لولا كذا
 بوجهه كقولنا لا فخر فيهم في فيما يملكونا ويلزمه اثني عشر
قوله بسبب في قوله ههنا ان النعم واحد **قوله** لتعاب في المعنى لان
 معانيها الى طماع والاكتفاء في اي جاني لعل وعسى فينبغي الاستم
 ويجعل فيه مضارعا للشيء والتعاب فيه ان يكون معاني لمرغبات
لعل **قوله** ونون الوفاة وبسبب ايضا نون الوفاء لان العادة كما يحفظ
 بالسقف على السقوط كما حفظه كل النون اخر الكلمة عن الكسر اي باء
 التكلم لم يعمده ونعم **قوله** لتق الى اي تحفظ عما هو اذ هو الكسرة
 في اخره الكلمة غير عارضة لا التاء الب كنين وفيه لا نهم لما مضى
 التعليل

وتكون الوفاة

KIII

12

12

12

12

12

12

12

[illegible]

تم رشتن الماء من ارضيكم فكون انما في ستم البر الحية

一

برساخته شده است

تاریخ

श्री गणेशाय नमः

37

Saudi University

الفعل الجرمي وكان الكسر اصل علماته الجرمي في الفتحة فكسر هو ان
يوجد فيه ما هو افضل من الجادة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في
بعض الاحوال على ذلك وفي ذلك مبالغة في التوارد السبعين كرهوا دخول
في كذا عطائه ويعطينه اما لمراد الباب وكون الكسر كما في عطائه
ما في وتر كراه عطائه كذا على التعليل **قوله** ولما سميت نون الهمزة
بفتح ان احاطة في باب ضافة السبابة في كسر وك ان يقول ايضا
في باب دخل سواء **قوله** عرابين نون لا يراب سواء كان في نون الجهر او
نون الساكنة هو لم يكن معه احد ما اذا جاز قيام نون الاعراب مع نون
الوجهية دون تلك النونات لان نون الاعراب تكون الوجهية في كل اوجه
لها **قوله** وعرضنا باننا الى كسر العادفة للباء فانها التزم لان في كل
الكلمة يفتح الكلمة مستقلة **قوله** وانت خطاب عام لا قول مع النون
فلما قلنا خبر **قوله** يعني ان وجهان للتعجب يعني على ان فعل التعجب
على نحو ما في النون سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان قوله
واخواتها عام يستعمل لبيت ولعل ولان لان حكمها مع الثاني مشدود
رجمان النون ولكن ان فعل التعجب على التسوية كما ينسب قاله التزم
وخلص قوله واخواتها بما سوى بيت ولعل غير ذلك كما في ما بعد
وقول في لان ان تقع الجوز الى فانه ذهب الى التسوية ويؤيده ان

ان لم يكن مع **قوله** على انما البنية هذا ظاهر في غير التنية والاشية
فوجه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب وانما الظاهر
الاجب **قوله** على السكون في له ن قال الشيخ الرافعي لم يخاف قطع الفتح
والضم الا زمان قال سيوبه يقال في له بالضم لم يوح الكفاية
كن لان السكون يبعد الكلمة عن الكسرة امكنه ويغيرها الى الانفعال
اهنية على سكون والفتح والضم يغيرانها الى تلك الكسرة ومن ههنا يعلم
ان التمرز عن فتح الجيم في المضارع مع النون في حيث انه فعل لا نهية
ان حركة اخره تانية وكذا التمرز عنها في اخره في حيث انها تانية
بالفعل وقد مر في التمرز بذلك للتعليل **قوله** عن اجتماع النونات في
تعليل افسر في له ن الا اجتماع النونين **قوله** في لعل فانه في صلة قوة
اجتماع اربع نونات اول الفصل بين اليمين والامراء واهل القوم
في لست المشهور في ان النون لا تزد الا لفرونة **قوله** وينتوسط
بين كتيبة واهل الظاهر ان يقول وينت بين كتيبة واهل فعب جريد ويجوز
ان يكون بين التاكيد وانما يصح في التاكيد لان هذه التاكيد واهل ان
لا يقع بينهما فصل **قوله** فيل العوامل وبعدها اعترض عليه بالعوامل افا
وخلت عليه لم يتبين ابتداء وظهر التكيد بفتح **قوله** ينتوسط بين كتيبة
واهل فيل العوامل وبعدها واجب عند بان فيها جميعا بين الحقيقة

حركة

الحجاز

والحجاز ووجه كتيبة عند المعنى بان فيه عموم في ان يراه بالنية
الاول في التاكيد والتاكيد الجيم الثاني منها بان التنية على صفتها لا تزد
في لست **قوله** في لست بفتح شبا ووصاه وان صغيف وفيه نظر لان الوصف في الجيم
لغوي في التاكيد يعتبر ويزيد في التنية الفتح على كتيبة واهل في لست
في قبيل الوصف بالحق في قبيل الوصف بالتاكيد فتنظيمه رتبة في
في شبا ووصاه لا ياتي به الا في شبا ووصاه **قوله** في شبا ووصاه
انما في الفصل بما هو في صورة الضمير لا غير صالح لان في وصفه وانما الضمير
صورة في فروع التاكيد الطرفين اعني التنية واهل **قوله** يطابق التنية في كل
وقد يجعل مطابقا لآخر كما قيل ان تكبير الضمير في فروعها هو باعتبار الجيم **قوله**
ونكها وخطاها ونحية دعا وقع بلفظ التنية بعد حاق لتاكيد مقام اضاف
غائب **قوله** يسمى فصل عند البحر بين وعما واعني الكونين حاقا بعدد في
لا يسقط عن ضمير **قوله** في كل التوسط ليفصل يعني ان قول ليفصل عنه غاية
للتوسط فيكون قول يسمى فصل جنة معترف بين غابة ومغيبا وانما لم يجعل
عنه للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان متصوه
بيان التسمية يقال لانه فصل اول لانه فاصل وانما كان يفصل لامتداد الفصل
بين الصفة وهو صوفي او بالوضع **قوله** فيل جمل ان يكون حاله ان يكون
الخير فمرة مرة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لاشتراط ثبوت التاكيد

الحجاز

الحمد لله

الظاهر هو مجموع دد وضع المجموع وضع افراد قد استلزامه حسب هي تحصيل
 اعتداه اصل بين المحصل وما يصير غاية لذلك الاستداد وهو لا يكون
 الا الا محسوسا **قد** في قوله خبر القابض لا يريد ايضا ان هذا النوع
 للشيء بما هو في المحل والجملة لان المعنى ليس بغيرهم في الاستلزام
 مفعول قد ضيفت الى الاستلزام بل ذكر المتركب الإضافي مع اصطلاح كذا
 الباري بين بيان الاستلزام المعلوم لكل واحد من الظاهر ايضا ان ليس
 تعريف للشيء شيئا بحدسهم لان المأخوذ في المعنى خبر بل فيه وانما
 يكون كذلك لو كان نفع ما خذ **قد** محمول على التجو وتبين من كذا
 كذا **قد** اذ ما في الشيء الا وبل عليه **قد** وهي ذاك كذا بعد على
 ذاك على هي مفعول في الجمع اصحاب التوجيه فقال بعض المحققين في
 بان قوله هي متناه محذوف في الخبر اي وهي في ذلك والجملة التي بعده
 مثبتة وكذا ان يقال اي وهي فيما سنده كونه مارة بان ذا خبر بتقدير
 مطلق اي وهي ذواتها واذن في قوله للذكر خبر متناه محذوف اي هو
 للذكر ويلزم على هذا التقديم حذف ائمة حقوق المطلق وهو قليل
 ومارة بان قوله للذكر خبر متناه والجملة خبر ائمة الاول بتقدير العباد اي
 هي ذواتها للذكر ومارة بان صفة الا وهو متناه خبره محذوف والجملة
 خبر ائمة اي هي ذواتها للذكر لا يخفى ما فيه من التكلف مع ان شئ

الكلام

الكلام على سندهم قال قول شانه فان في باب حذف المحسوس اي الذي
 لشانه فان وفيه ان جواز حذف المحسوس في باب المحسوس كمن نقل
 ان بعض المحققين مالم يلب وقيل ان قوله في ما في الاسماء معلوم
 في هذا الباب اي ما في الاسماء لان الاسماء اذا ظهرت تلك الوجوه ظهرت ان
 توجب السارج احسن والطف **قد** والمائل في اكمال مع الفعل المجرى
 في ان قوله في اجزاء للجز على تحقيق فان نظيره اليه يستفاد وهذا
 وجزء الخبر ليس من باب الحقيقة بل كونه المجموع **قد** على اية الوجوه ما
 قال قد سكر في الحاشية وقيل ان هذا معنى نعم وهذا ان متناه
 ان خبره وقيل خبر السات في هذا محذوف اي ان هذا ان لجران خبره في
 الالف باء فان الباء قد يكون علامة الثانية كونه خبر بين تغليظ الف
 الباء ما لان الباء قد يكون بيده في الثانية في الوقت يحصل الباء
 هو من الاشياء او لجميع الموضفين **قد** في لسان اللم بمره الشبهة
 جواز ان محذوف لا يثنى الا انه انكر ولا ينكر اسم الاستلزام **قد** وانما
 كان مقصودا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المحذوف **قد** سبيل
 الحق في الحق يقتضيه اعتبار الاصل او لا ولا يلزم ان يكون انما
 باللام وانما افتراض هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من ان ما ضمها
 خبر كس اسم الاستلزام اعلم ان قد يفصل بين ما واسم الاستلزام في جملة

الكلام

عن الهم والكاف وفكك بالواو واخواتها كثر نحو ما انما فادوا واثم اولادها
هوذا وبها اقبل **قوله** لا متاع وقوع الظوق فيها فيان هي افضل ولا تفعل
ما يشيخ وقوع الظوق مع اسم فالان ان يقال لان معناه غير مستعمل
بالمعروف الى يرى انك تقول في ترجمة ذلك ان **قوله** وهي كرم بكم وبونش
واعلم بها تكرر بقرينة تكرر اسم العدة اعني **قوله** اي مردن اكلها
فانه اقرب ويحتمل ان يعبر بها بالاسمارة **قوله** وفكك للبعيد وذاك لل
للتوسط فان الشئ الذي يكون الكاف للتوسط والبعيد دون الاقرب
وفكك لان وضع اسم الاسمارة للتقريب والخصوص لانه لا يرب
صا وبنها وبالاسمارة احسن في الغالب الى اواخر الفريد الذي يصلح
ان يقع بها طبا على اخذ الكاف به من متعلقا بالوضع للخصوصية في
كونه على طبا افرجه من هذا العمل حيث اذ لا يخلو الثاني في كلام واحد في
مواد مخصوصة فليدور في الكاف في اسم الاسمارة مع الغيب وفيه كان
موضوعا للخصوصية خارج الكاف بين المحصور والغيب وهذا حال التوسط
واذا اردت التخصيص على البعد وجبت جعله وهي اللام **قوله** ولما راي
بعض كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شئ لان استعمال كل في مقام الامر
بالنحو بل كما ذكره في علم البلاغة فكذلك ان يقول انه قال يقال اسما
الى الاستعمال فانه لو قال وفكك للبعيد لم يفهم منه الا الوضع فلو لم يكن

كان

كان المحال في بين فادوا اخوان في البعيد التي بقوله **قوله** ان كل ذلك
لان ما عدل غير صالح لذلك ان ليس في ذكر زيادة **قوله** ان في ذلك يفهم
الهاء وتخفيف النون للبعيد وهناك للتوسط وهناك للبعيد وفيه
للبعيد هناك بالمشبه به ايضا للبعيد وقد يلحق الكاف ولا يلحق ثم قد
تجاءت اي اخصل خصوصا ذكره للتأكيد **قوله** لا يستعمل في غيره الا محال
كما استعمل في الزمان كقوله في هناك للحالة اي في ذلك كاستعماله في الزمان
للمكان كما يستعمل الزمان للمكان كقول الفقهاء بواقبت الايام اي بوا
قوتها اسم لا يتم اليه اي اسم لا يتم حال كونه جزءا او هو بعيد عن المعنى
اقول او لا يعبر جزءا بما ذكر الشيخ الرضي في هذا الاحتمال وقال فكذلك لان
الافعال التي تقتضي احصاءها **قوله** واما بالجزء الثاني من الشئ الذي هو
التي على ذلك الكلام كما ينساق اليه الفهم اول اقال معناه ان الوصول
الذي لو اردت ان تجعل جزءا اجملة لم يكن الا بعينه هذا هو الكف لكن
لا وجه لتخصيصه فلو اردت ان تجعله فقلت لم يكن الا بعينه فلهذا عرف
الاسم في نفسه اسم اخره الذي غير ظاهر **قوله** واما بالعلم معناه
اللغوي كذا انبى الى المعنى وفيان الفاظ التعميم محمولة على معانيها المتبادرة
ولا خلاف في ان استبعاد معانيها العرفي قبل لو قال اجملة خبره وخير له كانت
اخصر في وضع كذا سلك طريق الاحمال او لا التخصيص ما نال في قسمين

ضمها

كالموصول

عن ظاهره

الاسم لفظ على بنك جهة والعلم وبق ان يتم الترفيع والتفصيل لا الاجال
ثم التفصيل في خارج الترفيع وبق ان ذلك المقصد شاف كما نقل عنه ان
مفاهيم العلوم يتم بجز ان يقال ان قال ذلك المفسر الاوجه التسعة
بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم سبب ركا اليه لا يقال جاز ان
يكون لا خارج الموصول اخرج وهو ما اول مع ما يليه في كحل بمصدر فان لا
العبارة لا نقول هو خارج عن الترفيع قبل ذكره لان لا يكون جزءا ما اصل
نعم كذا ان لم يوافق بالصدر لا اخر في مصدر في كحل كما في حوصل
الاسم **قوله** ان يقال يمكن اليه لما في ان يقول ذلك والزم نقول كحل
من الشبهة لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصفة
الاصطلاحية كترتيب العالم بالعلم وهو لا يجوز لما قبل من تعريف العالم
بالعلم جاز ان افسر العلم بعد ذلك كان يقال مثل العلم صفة تنجلي بها
الذكور من ذات هي لان الاختلاف في العلم كما هو مشهور لا باعتبار الهيئة
الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار رتبة في العالم
بالعلم تعريف الشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلة جملة خبرية ليس
تفريناها والاسم الترفيع بالعلم بل لا نقول كذا بالموصول منه العلم
وهو باعتبار هذا المعنى لا ينفذ ان الصلة العرفية لا بد من رتبة الاشتقاقية
على شئ من معناه المعرف حتى يكون تعريفه بالعلم العالم بالعلم

يقال

يقال الصلة جملة ما في ثل **قوله** وصلة اي صلة ما لا يتم خبره اليه صلة الغير والجملة
لا اعتبر الصلة بالتبني اليه لا الموصول **قوله** خبره انما كان كذلك لان وضع
الموصول على ان يلفظ ككلمة على ما يقتضيه ان كحاطب يعرف بكونه حكوما على
الحكم معلوم الموصول كالموصول له في ان لا يتصور ان في خبرية واما وقوع جملة
الصفة صفة كقولنا وان كنتم من البيهقيين فلان الصلة هي جواب القسم
وهو جملة خبرية **قوله** وما في معناها كاسم الفاعل والمفعول فلما حاط به القول
بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاشياء **قوله** لا غير
الانوار فان في جملة الظاهر بوضع خبر **قوله** لان الاسم كوصلة كسب اللام كخبرية
وليس بالحقبة لا ما فيه كما رجم بعضهم لعموم الخبرية والقول بان الخبر
راعي الموصوفين بعد بعيد **قوله** معنى ولما يعمل في ولو كان بمعنى انما في ايضا
لا يكون صلة مصدر لان لا يتدر بالفضل الراجح خبرية ان هو عن تقديم خبره
الصلة لا يكون الاجملة **قوله** وهي كوصول لفظ مع الجملة باعتبار كذا ان ثابت
الخبر باعتبار خبره فيكون جملة معنوية من السباق والخبر واقع فيه **قوله**
الذي اشد له في عند ايمية زبدة اللام عليها كالبلفظ في لا يوافق ان اجمل الى
بعد ما صفة له فان جملة لا يكون صفة للمعرفة وما كان وزنه في الصلة جاز
ان يكون صفة كما في الطائفة كاسم كل ذو معنى صاحب جاز ان يكون
نقطة في كوصول **قوله** لا يتبدل لئلا **قوله** واللام اللتان في خبره حاله

بشيء

انهم وحق وكان التفسير عنها انما لا يقعان مفر من قول ان الذي يفسر عنها اي
 اي جازيكم اما ان يفسر عن موزيد في مثال كذا ولا مال فانه اظهر من زيد الى
 واما التفسير عن الوصف بالمتبذل في يدون الذي في ان يفسر عن جيب الظاهر لان التفسير
 عنه ان يكون مفر وعاقد اهل لا يفر من مفر وعاقد دون موصول هو اي
 اذ وقع كذا الذي الى لان المطلوب ان يفسر عن موصول ويحذف عنه في كذا متبذل ومتبذل
 مرتبة المصدر **وصلة** الى لان المطلوب ان يفسر عن موصول بالوصف الذي كان ذلك
 التفسير عن نفسه بل بتبيين شي في الجملة لا في الممكن ان يكون موصولا مكان التفسير
 عنه لتفسيره متبذل ان يكون ثابتا بها التفسير العايد مكان **قوله** واخره لا يفسر وصف
 التفسير **لما** في الجملة العائدة حادثة ان قلت اسم لعل واسم موصولة كونهان مع مفر
 جملة اسمية كذا اظاهر بالبيان وما مفر بالبكران فلم لا يصح الاخبار فيها قلنا
 هذين اكرهين يعنيان في وقوعهما صلة للام **قوله** في خبر الشان ولو قال
 ولو قال في خبر اكرهين سبب مثل خبر نعم رجلا ورب رجلا لكان اعم لانه
قوله وهو موصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاكثر اذ تلك الفاظ معتبرة
 في التاكيد فلما يفسر الخبر ما افاضه **قوله** ويجب ان يكون التفسير بغير الابعة
 التفسير عن كذا عطف البيان دون مطلقون واما البديل والبديل في الجملة
 اختلف فيها **قوله** المصدر العامل وكذا الصفة العاطفة واما الاخبار في
 مايم في زيد مايم فاذا يجوز اذ لم يفسر بعد في الخبر الحسن نظر الكون

في الاصل اسما مستقيا عن الفاعل في الخبر المستحق لغيرها اي الذي يفسر
 غير موقوف واما التسمية قال الشيخ الرضي ما كان في انبياء ما يوافق لفظ لفظ
 الموصول لم يجعل له بابا برئ من بل بين في موصول كما بين ما وافقهم
 الفعل في اللفظ في انبياء في كساده الافعال كغيره في ان وجه نظام لفظ
 لطلب نزال ولو لا قصد الاختصار وادعاء في التسمية للفظ لكان التسمية
 يقتضي ان يجعل ابوابا برئ منها **قوله** لغيره لان ذكر احوال الكلام وانما
 اكره في سبب في **قوله** فانها اما كانت اي متاخر **قوله** واستقر بغيره في
 معها التفسير والتعظيم والانتكار ويجوز ان يفسر عنها في الاغلب عنه
 كونها مجردة بغيره او مصان الا انه اجابوا بعد ما استقر بغيره في
 في اشتغال **قوله** بما ذكره السوس الى قيل جاز ان يكون ما كان في قال
 الا ان التسمية اختاروا كونها موصولة لئلا يفسر موصوف الموصول ولو كان
 اكاره وهو في مفر ومعناه يعني قول من الامر وذلك قليل الا بشرطه في ان
 يجوز ان يكون في التبيين متعلق بكرة كافي اخذ من المراهيم ويكون
 لغيره بكرة في نفسه وتبعيض وجه قول **قوله** في صفة الملام لان
 الملام في المراهيم **قوله** في صفة اختلف في ما في التكرار لافادة الابهام
 فيا يفسر مفر وقال بغير اسم فابتنها اما التحقير والتعظيم او التوضيح
 نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا تعرف من صفاتها ولا امرها اي لام عظيم

Copy

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>